الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
اللجنة الشعبية العامة

بند
المتابعة والتقارير

تقرير اللجنة الشعبية العامة و القطاعات و الجهات التابعة لها للعرض على المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العام لسنة 1372 و.ر ، ويشمل :

أولا : الإجراءات التنفيذية لخطب وأحاديث الأخ / القائد ، وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية .

ثانياً : نشاط اللجنة الشعبية العامة و القطاعات و الجهات التابعة لها .

الكانون 1372 و.ر – 2004 مسيحي

ملاحظة: الصفحة رقم 179 مفقودة

الفهـــــرس

سابعاً	قطاع الطاقة
ثامناً	قطاع الثقافة
تاسعاً	قطاع الاقتصاد والتجارة
عاشراً	قطاع العدل
الحادي عشر	قطاع المالية
الثاني عشر	قطاع الأمن العام
الثالث عشر	قطاع التعليم العالي

وستعرض مصاحباً لهذا التقرير التقارير الآتية:

- تقرير اللجنة الشعبية العامة للمالية بشأن متابعة تنفيذ الميزانية [illegible] لعام 1372 و.ر.

- مذكرة توضيحية حول مشروع الميزانية التسييرية والدفاع والدعم لعام 1373 و.ر. مرفق بمشروع قانون الميزانية.

- تقرير اللجنة الشعبية العامة للتخطيط بشأن متابعة تنفيذ ميزانية التحول لعام 1372و.ر.

- مذكرة توضيحية حول مشروع ميزانية التحول لعام 1373و.ر، مرفق بمشروع قانون الميزانية .

- تقرير اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي.

- تقرير اللجنة الشعبية لجهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي العظيم واستثمار مياهه.

- تقرير اللجنة الشعبية لجهاز تنفيذ وإدارة مشروع الطرق الحديدية.

مقدمة

دأبت اللجنة الشعبية العامة وأمانتها واللجنة الشعبية العامة للشعبيات على تقديم تقرير سنوي للمؤتمرات الشعبية الأساسية حول تنفيذ توجيهات وأحاديث الأخ/ القائد ، وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في مختلف المجالات ، ويأتي هذا التقرير في نفس السياق آخذاً في الاعتبار العرض على وقت جماهير المؤتمرات ، وبالتالي يتناول التقرير بشكل مختصر ومركز كافة الموضوعات والقضايا والملفات التي تناولتها اللجنة الشعبية العامة وأمانتها واللجنة الشعبية العامة للشعبيات والجهات التابعة لها في إطار تنفيذ السياسة الاقتصادية للمجتمع وتوجهاته نحو الاشتراكية الشعبية ، التي ترمي إلى جملة من الأهداف منها :

- تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني ، والقضاء على البطالة ، وتحسين مستوى الدخول.

إيجاد مصادر بديلة للدخل الوطني من خلال التوجه للأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى وتشغيلها وتفعيل أدائها .

- تحقيق العدالة في توزيع الدخل ، وتكافؤ الفرص في مجالات العمل والإنتاج .
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، ومعدلات استخدام الموارد الاقتصادية .
- توسيع قاعدة الملكية ، وإشراك القطاع الأهلي في كافة المجالات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية .

وفي سبيل تحقيق ما تقدم عقدت اللجنة الشعبية العامة وأمانتها ، واللجنة الشعبية العامة للشعبيات العديد من الاجتماعات التي انبثق عنها إصدار عدداً من القرارات والمنشورات والإجراءات بيانها كالآتي :

أولاً : الاجتماعات :

1- عقدت اللجنة الشعبية العامة عدد (2) اجتماع

2- عقدت اللجنة الشعبية العامة للشعبيات عدد (6) اجتماعات .

3- عقدت أمانة الجنة الشعبية العامة عدد (68) اجتماعاً (عادي – مصغر –استثنائي)

ثانياً: القرارات والمنشورات التنفيذية

صدر عن اللجنة الشعبية العامة عدد (198) قراراً.

صدر عن اللجنة الشعبية العامة للشعبيات عدد (8) قرارات.

صدر عن أمانة اللجنة الشعبية العامة عدد (387) قراراً.

صدر عن اللجنة الشعبية العامة عدد (12) منشوراً.

صدر عن اللجنة الشعبية العامة عدد (12340) كتاباً.

وورد للجنة الشعبية العامة عدد (16009) كتاباً.

هذا كما تناولت اللجنة في اجتماعات مصغرة واستثنائية جملة من الملفات التي تحظى باهتمام جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية لعلاقتها الوطيدة بحياتها اليومية ، وطلب عرضها عليها ضمن تقرير اللجنة الشعبية العامة ، واتخذت حيالها القرارات والإجراءات التي تكفل معالجة الصعوبات والمختنقات التي تواجهها ، ومن هذه الملفات :

- مشكلة السكن والتوسع في الإقراض.
- مشكلة الباحثين عن عمل .
- ظاهرة الفساد الإداري.
- برنامج التحول للإنتاج وخلق فرص عمل جديدة.
- توفير المركوب.
- توفير الغذاء.
- برنامج توسيع قاعدة الملكية.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها اللجنة الشعبية العامة ، واللجان الشعبية على مختلف مستوياتها ، وما تحقق من نتائج ، إلا أن اللجنة ترى أن ذلك لا يزال أقل من مستوى طموح جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية وما تصبو إليه من نتائج ، وتسعى للوصول للمعالجة الجذرية لها ، بما يضمن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وانعكاس ذلك على تحسين وزيادة دخول أفراد المجتمع .

وسيعرض مصاحباً لهذا التقرير التقارير الآتية:

- تقرير اللجنة الشعبية العامة للمالية بشأن متابعة تنفيذ الميزانية التسييرية لعام 1372 و.ر.
- مذكرة توضيحية حول مشروع الميزانية التسييرية لعام 1373و.ر، مرفق بمشروع قانون الميزانية.
- تقرير اللجنة الشعبية العامة للتخطيط بشأن متابعة تنفيذ ميزانية التحول لعام 1372و.ر.
- مذكرة توضيحية حول مشروع ميزانية التحول لعام 1373و.ر، مرفق بمشروع قانون الميزانية.
- تقرير اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي.
- تقرير اللجنة الشعبية لجهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي العظيم واستثمار مياهه.
- تقرير اللجنة الشعبية لجهاز تنفيذ وإدارة مشروع الطرق الحديدية.

البنـد الأول : المتابـعة والتقاريـر

أولاً :-

الإجراءات التنـفيـذية لخطب وأحاديث الأخ/ قائـد ثـورة الفـاتـح العظيمة وقرارات المؤتمرات الشعبيـة الأساسية.

القرار :رقم (1)

آلية عمل لضمان تنفيذ ما ورد في خطب وأحاديث الأخ قائد ثورة الفاتح العظيم ورصد الإمكانيات اللازمة لذلك.

الإجراء التنفيذي:

-تعتبر أحاديث وخطب الأخ /القائد منهاج عمل للجان الشعبية على مختلف مستوياتها بداية من اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الأساسي مروراً باللجان الشعبية للشعبيات وصولاً إلى اللجنة الشعبية العامة .

حيث تناولت اللجنة الشعبية العامة خطب وأحاديث الأخ / القائد بالبحث والدراسة ووضع البرامج التنفيذية اللازمة لها خاصة ما يتعلق بتأكيد سلطة الشعب وتوسيع قاعدة الملكية وصولاً إلى الاشتراكية الشعبية وإعادة هيكلة النشاط الاقتصادي في المجتمع الجماهيري بما يؤدي إلى تحسين مستوى دخول الأفراد ورفع مستوى المعيشة،والتوسع في برنامج الإقراض وتشجيع القطاع الأهلي على المشاركة الفعالة في بناء الاقتصاد الوطني، وخلق فرص عمل جديدة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتسخيرها لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية والتنمية البشرية وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية ، وخصصت اللجنة الشعبية العامة العديد من الاجتماعات العادية والاستثنائية والمصغرة التي تؤكد توجيهات الأخ/ القائد وكذلك قرارات المؤتمرات بأولوية تنفيذها وخاصة (معالجة مشكلة السكن والتوسع في برنامج الإقراض -برنامج التحول للإنتاج وخلق فرص عمل – توفير المركوب – توفير الغذاء -برنامج توسيع قاعدة الملكية – مشكلة الباحثين عن العمل ومعالجتها) ، وصدرت العديد من القرارات والمنشورات المنفذة لهذه البرامج مضمنه في هذا التقرير .

القرار :رقم (2)

الاهتمام بتنفيذ مشروعات البنية الأساسية والإسراع في تنفيذ البنية التعليمية الجديدة والنظام التعليمي التخصصي وتوفير المتطلبات والإمكانيات اللازمة له .

الإجراء التنفيذي:

- أهم الملامح الواردة في تنفيذ البنية التعليمية الجديدة :-

أ- اعتماد التخصيص المبكر والدقيق .

ب- إعادة النظر في تسمية الثانويات التخصصية وعدد تخصصاتها .

ج- إدراج مادتي الحاسوب واللغة الإنجليزية بمناهج مرحلة التعليم الأساسي بدءاً من الصف الخامس لمادة الحاسوب والصف الثالث لمادة اللغة الإنجليزية.

د- مراجعة مناهج مرحلة التعليم الأساسي.

ه- يجري العمل حالياً على تطوير مناهج الجامعات والمعاهد المهنية العليا .

و- تم توريد ورش ومعدات لمعظم الثانويات المهنية وتم تركيب معظمها بالرغم من عدم إجراء التحوير اللازم في المباني أو عدم ملائمة المباني المدرسية لاستيعاب التجهيزات .

ز- أعد مشروع وطني لتجهيز جميع المؤسسات التعليمية بورش الحاسوب وأعدت المواصفات الفنية لهذا المشروع والكميات المطلوبة ، وسيكون التنفيذ بواسطة شركات وطنية .

ح- [illegible] الكتاب المدرسي لأول مرة [illegible] شركات وطنية حيث تم التعاقد على [illegible] نسخة توزع على المؤسسات التعليمية .

ط- [illegible] اللجنة الشعبية العامة [illegible] من القرارات بشأن معالجة وتطوير [illegible] .

1. قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (97) لسنة 1372و.ر ، بإصدار لائحة الإيفاد للدراسة بالداخل والخارج .
2. قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (206) لسنة 1372و.ر ،بتشكيل لجنة تحديد معايير وضوابط اعتماد وتقويم مؤسسات التعليم العالي .
3. قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (207) لسنة 1372و.ر ،بتحديد أسس وضوابط تنسيب الطلاب من حملة شهادات إتمام مرحلة التعليم الأساسي إلى مرحلة التعليم المتوسط للسنة الدراسية 1372و.ر – 1373و.ر.
4. قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (208) لسنة 1372و.ر ، بتحديد أسس وضوابط تنسيب الطلاب من حملة الشهادة الثانوية التخصصية إلى الجامعات والمعاهد والمراكز المهنية العليا للسنة الدراسية 1372و.ر – 1373و.ر.
5. قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (118) لسنة 1372و.ر ،بشأن إعادة تنظيم الجامعات بالجماهيرية العظمى وتقرير بعض الأحكام بشأنها .
6. قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (119) لسنة 1372و.ر ،بإنشاء المجلس الوطني للتعليم العالي .
7. قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (120) لسنة 1372و.ر ،بإصدار لائحة تحديد معايير وضوابط اعتماد وتقويم مؤسسات التعليم العالي .
8. قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (121) لسنة 1372و.ر ،بتقرير بعض الأحكام في شأن التعليم العالي الأهلي .
9. جاري العمل على إعادة تنظيم مؤسسات التعليم التشاركي لتكون مؤسسات تعليم تسهم في تنمية القدرات البشرية وتسليحها بالعلم والتقنية التي يحتاجها المجتمع وليس بهدف

تحقيق الربح أو منح الشهادات ، وذلك من خلال دراسة التشريعات المنظمة لهذه التشاركيات والرفع من مساهمة التعليم التشاركي في قطاع التعليم .

القرار :رقم (3)

تطبيق نظام الأمن الشعبي المحلي وتوفير الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لذلك.

الإجراء التنفيذي:

- بالرغم من مضى أكثر من عشرين سنة على صدور قانون الأمن الشعبي مدمج مع الأمن وان اللجنة الشعبية العامة للأمن العام قد قدمت الجزء الذي تنفرد به وهو القاعدة الإدارية والشكل التنظيمي والماديات الأساسية إلا انه في الواقع مازال الجهد على المستوى التطبيقي المشترك مع باقي الفعاليات لازال متواضعا وذلك لأسباب عدة أهمها الحاجة إلى تعبئة جماهير وتوضيح على مستوى القاعدة الشعبية ورفع درجة الوعي عند المواطن بمفهوم هذه الفكرة الحضارية الرائدة التي تجد صداها في التطوع .
- اللجنة الشعبية العامة للأمن العام بذلت جهدا ملحوظا رغم الحديث عن التخير يتلخص في الأتي :

- إعداد مذكرة بشان تعديل اللائحة التنفيذية لقانون الأمن والشرطة بحيث يصبح الأمن الشعبي عمل تناوبي ومسؤولية كل مواطن ويعتبر خدمة عامة إلزامية .
- إعداد مشروع قرار بشان تنظيم مراكز الأمن الشعبي المحلي وتقرير بعض الأحكام بشأنها كما تضمن جملة من الأسس والضوابط المتعلقة بعمل متطوعى الأمن الشعبي المحلي وتقييم دورهم كل حسب قدرته ومهمته في المجتمع .
- يتم العمل على تطوير دليل عمل الأمن الشعبي بشكل مبسط من اجل ترشيد متطوعى الأمن الشعبي المحلي بمهامهم ويبين ألية العمل والمتابعة والإمكانيات الواجب توفرها سيتم تعميمه على اللجان الشعبية للأمن بالشعبيات للعمل به نهاية هذه السنة .
- استمرار اللقاءات التي سبق وان وضحت في التقارير السابقة على المستوى الشعبي بكل شعبية للتعبئة والترشيد لمفهوم الأمن الشعبي ليكون هو الوحيد داخل المؤتمر الذي يتولى مهمة تحقيق الأمن والأمان للمواطن وقد حققت جزء كبير من الغاية وأصبح الأمن الشعبي مرور حديث المواطنين .
- العمل جاري على إعادة تنظيم الشرطة التخصصية بما يساهم في رفع برنامج الأمن الشعبي بالمؤتمرات كما تم الفصل بين مراكز الشرطة ومراكز الأمن الشعبي المحلي لإعطاء المساحة اللازمة لعمل الأمن الشعبي لإبرازه كمهمة وحيدة للجان الشعبية الأساسية في مجال الأمن وأعيد إعلان مراكز الشرطة التي استبدلت لافتاتها فقط تحت مسمى مراكز الأمن الشعبي المحلي لتؤدي دورها التخصصي الداعم للأمن الشعبي .

- في سبيل المحافظة على كل نقطة ايجابية يتم ؟؟ في مجال الأمن الشعبي تم تشكيل لجان للمرور على الشعبيات لتقييم ما تم إنجازه من مقار وتوفيره من إمكانيات للأمن الشعبي المحلي وإعداد تقرير نهائي بالخصوص وكانت النتائج ايجابية .
- التأكيد على اللجان الشعبية للأمن بالشعبيات بالمباشرة الفورية لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اجتماع الأمانة الأول المنعقد بتاريخ 22- 23- 2004/9 مسيحي بطرابلس واجتماع اللجنة الأول بتاريخ 25- 26 /2004/11 مسيحي المنعقد بسرت فيما يتعلق بالتطبيق الأمثل لبرنامج الأمن الشعبي المحلي وتفعيله واعتبارها من مهامهم الأساسية كان الأمن الشعبي هو برنامج العمل الاساسي .
- تم وقف جميع المكافآت التي تمنح لمتطوعى الأمن الشعبي المحلي باعتباره عمل تطوعي بدون مقابل .
- سيتم تعيين الأعضاء الذين عملوا بمراكز الأمن الشعبي المحلي لفترة (5 – 6) سنوات في الجهاز كموظفين إداريين بالأمن الشعبي المحلي وفق شروط وضوابط محددة تنتهي السلبيات التي ظهرت وللاستفادة بما اكتسبوا من خبرة .
- كلفت الإدارة العامة للعلاقات بمباشرة برنامج تعليمي تعبوي في مجال الأمن الشعبي المحلي عن طريق البرنامج المرئي والمؤسسات التعليمية لاتخاذه مادة تعليمية ترشيدية يومية .
- اعتمد الأمن الشعبي المحلي كمادة دراسية بكلية ضباط الشرطة ومحاضرة تعبوية بمؤسسات ضباط الصف والأفراد .

القرار :رقم (4)

التوسع في مشروعات الإسكان العام وزيادة المخصصات للقروض الإسكانية وتسهيل إجراءات الحصول عليها.

الإجراء التنفيذي:

تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية بالتوسع في برنامج الإقراض وحل مشكلة السكن اعتمد في ميزانية التحول لعام 1371 و.ر (2003 مسيحي) ، مبلغ (مليار) دينار ليبي،وأصدر مجلس التخطيط العام القرار رقم (4) لسنة 1371و.ر،بضوابط توزيع وتنفيذ المبلغ المشار إليه أعلاه وفقاً للبرامج الإسكانية التالية:

1- الإسكان غير المستكمل
2- الإسكان الريفي
3- الإسكان الرعوي
4- الإسكان الوظيفي
5- الإسكان الاستثماري

* والموقف التنفيذي لهذه البرامج سيتم التعرض إليه بالتفصيل تحت بند مشكلة السكن والإجراءات التنفيذية المتخذة لمعالجتها .

القرار :رقم (5)

الاهتمام بالإنتاج المحلي الصناعي والزراعي وتسهيل سبل تسويقها وتحسينها وحمايتها من المنافسة والاهتمام بالثروة الزراعية والبحرية والحيوانية والعمل على توسيع أنشطتها وتزويدها بجميع المتطلبات اللازمة لزيادة إنتاجها .

الإجراء التنفيذي:

- عملت التشريعات النافذة على تنظيم النشاط التجاري والدفع بالإنتاج المحلي بموجب القانون رقم (21) لسنة 1369و.ر، بتقرير بعض الأحكام في شأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية والمعدل بالقانون رقم (1) لسنة 1372 و.ر، ولائحته التنفيذية.

وفي هذا الإطار صدرت العديد من القرارات بغية تنظيم النشاط التجاري لتنظيم عمليتي الاستيراد والتصدير وعمليتي التسويق والتوزيع، بحيث تهدف القرارات الصادرة جميعها لحماية الإنتاج المحلي وتمكينه من المنافسة ودخول السوق .

ففي مجال الاستيراد والتصدير أصدرت اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة قرارها رقم (2) لسنة 1370 و.ر، وتعديلاته بتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير ،حيث ألغي العمل بنظام رخص التصدير ، كما ألغيت القيود الكمية المفروضة بعدم اشتراط تصدير الفائض عن حاجة السوق المحلي ، فضلاً عن السماح لجميع أدوات النشاط الاقتصادي المعتمدة بممارسة هذا النشاط .

ولحماية الإنتاج المحلي تم حظر استيراد العديد من السلع المتوفرة محلياً الصناعية والزراعية منها ضمن القائمة المرفقة بقرار أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة رقم (84) لسنة 1371 و.ر ، كما تم إعفاء قطاع الإنتاج من الرسوم الجمركية ورسـ [illegible] ر الصناعي المقررة على مستلزمات التشغيل .

وفيما يتعلق بمجال التسويق والتوزيع ..أصدرت اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة قرارها رقم (211) لسنة 1369و.ر، بشأن تنظيم توزيع السلع المنتجة محلياً والمستوردة والذي أتاح لمنتجي السلع إمكانية تصريف منتجاتهم عن طريق كافة قنوات التوزيع المعتمدة قانوناً ودون استثناء (الموزع الفردي - التاجر الفرد- النشاط الأسري ، التشاركيات، الشركات المساهمة ، المؤسسات والشركات العامة ، الجمعيات التعاونية الاستهلاكية).

أيضا لمعالجة المخزون السلعي الراكد في المصانع والوحدات الإنتاجية فقد سعت أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة إلى دراسة ظاهرة تكدس الإنتاج وشُكلت لهذا الغرض لجان

فنية بالشعبيات للقيام بأعمال معاينة وحصر المخزون السلعي الراكد في الوحدات الإنتاجية الواقعة في نطاقها وقد أنهت هذه اللجان أعمالها وقدمت هذه الأمانة تقريرها النهائي متضمناً الحلول المقترحة لتصريف المخزون ومعالجته .

القرار :رقم (6)

الإسراع في تنفيذ برنامج التحول للإنتاج وإيجاد فرص عمل للباحثين عنه والاستفادة من برنامج توزيع الثروة على جميع شرائح المجتمع.

الإجراء التنفيذي:

- بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (115) لسنة 1369 و.ر، تم تخصيص مبلغ وقدره (400) مليون دينار من الأموال المجنبة لتمويل برامج التحول للإنتاج وجاري تنفيذها من خلال مصرف التنمية ، المصرف الزراعي ، صندوق التحول للإنتاج .
- خصص في ميزانية التحول لعام 2004 إفرنجي ،مبلغ وقدره (195) مليون دينار وزعت على مؤسسات الإقراض بموجب قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة (219) لسنة 1372 و.ر، وبوشر في تنفيذها .
- بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (373) لسنة 1372 و.ر، أذن لأمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية باستثمار مبلغ (3) مليار دينار من الأموال المجنبة لغرض توسيع قاعدة الإقراض بمختلف أنواعه ، وخلق فرص عمل جديدة في مجالات الإنتاج والخدمات يتم استثمارها عن طريق المصارف التجارية والمتخصصة وبشروط ميسرة ، وسيعرض ضمن هذا التقرير تفصيلاً لهذا الموضوع وتحت بند (برنامج التحول للإنتاج) وخلق فرص عمل جديدة.

القرار :رقم (7)

الإسراع في خلق موارد بديلة عن النفط بالاهتمام بالمشروعات الإنتاجية وتوطينها بالشعبيات .

الإجراء التنفيذي:

- الإجراءات المتخذة بشأن خلق مصادر بديلة عن النفط :-

فيمـــا يتعلق بإيجـــاد مصـــادر بديلة عن النفط تم إقـــرار مجمـــوعة من السياسات والخطط (من قبل اللجنة الشعبية العامة) الكفيلة بخلق تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد الليبي **تستند إلى مشاركة كافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية العامة والأهلية منها بنسب حقيقية ومقبولة في تنويع مصادر الدخل القومي** ... فكانت الإجراءات الآتية :-

* **استغلال الفرص الاستثمارية** في الخارج من خلال توظيف رؤوس الأموال الليبية الفائضة عن حاجة الاستثمار المحلي في مشروعات مشتركة ذات جدوى اقتصادية ويتم تنفيذ هذه السياسات من خلال المصـــرف العـــربي الليبـــي الخارجي وشركتي الاستثمارات الخارجية والاستثمـــارات الأفريقيـــة .

* أما فيما يتعلق **بزيادة قيمة الاستثمارات الداخلية كماً ونوعاً** فقد أصدرت اللجنة الشعبية العامة العديد من التشريعات التي تكون المناخ المناسب والمشجع لدخول الاستثمارات الأجنبية وتوظيف الأموال والتقنيات والخبرة المطلوبة لتحديث وتطوير الاقتصاد الوطني وخلق تراكمات استثمارية ومعرفية ستقود إلى زيادة في الدخل القومي وفي هذا الخصوص صدر القـــانون رقم (5) لسنة 1426م ، بشأن تشجيع رؤوس الأمـــوال الأجنبية ولائحتـــه التنفيذية ،وبفضل هذا التشريع تحقق دخول مبالغ مالية هـــامة في العديـــد من المجالات الصناعية والخدمية بلغ ما دخل مرحلة التنفيذ منها نحو (500) مليون دولار والباقي تحت الدراسة .

* **وعلـى مستوى تحريك المدخرات المحليـة** ، أي توظيف مدخرات القطاع الأهلي في القطاعات الإنتاجية والخدمية ، فقد صدر القانون رقم (21) لسنة 1369 و.ر، المعدل بالقانون رقم (01) لسنة 1372 و.ر، بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية حيث أعطى هذا القانون المعدل مجالات أرحب للاستثمار الأهلي وفي الكثير من المجالات الاقتصادية ، ورفع سقف الملكية لأسهم الشركات المساهمة بما يسمح بضخ أكبر قدر ممكن من مدخرات الأفراد في شرايين الاقتصاد الوطني ، ولاحظت أمانة اللجنة الشعبية العامة مؤشرات تدل على تحريك المدخرات الأهلية وتوظيفها في العديد من المشاريع الإنتاجية والخدمية مما أدي إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع الأهلي في الناتج المحلي الإجمالي .

* كما تم تعديل نصوص القوانين الخاصة بتجارة العبور (قرار 9 لسنة 1430) ، وتلك المتعلقة بمزاولة أعمال التوكيلات التجارية (القرار 178 لسنة 1369) بالإضافة إلى اللوائح التنفيذية التي تُيسِّر وتبسِّط الإجراءات المطلوبة لدخول مختلف المناشط الاقتصادية ، وتحمل هذه التشريعات في طياتها **تكريس دور القطاع الأهلي ليكون رافداً جديداً من روافد الناتج المحلي الإجمالي** .

* ولعل من أكثر التشريعات الصادرة على مستوى اللجنة الشعبية العامة ولها دور فاعل في تنمية القطاع الأهلي القرار رقم (313) لسنة 1370 و.ر ، بشأن اعتماد برنامج إعادة هيكلة الشركات والوحدات الاقتصادية العامة (توسيع قاعدة الملكية) ، حيث يتوقع وفق الأبحاث التي أجريت قبل صدور القرار المشار إليه أن تؤدي إعـــادة هيكلة وتأهيل الوحدات الاقتصادية العامة المرشحـــة للتمليـــك للقطاع الأهلي وللاستثمار المشترك (الوطني + الأجنبي) إلى زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من (5.5 %) كما هو الحال عام 2000 مسيحي، إلى نحو (9.2 %) عام 2006 مسيحي ، وزيـــادة مســاهمتها في الناتج المحلي الإجمالي – غير النفطي – من (8.3 %) عام 2000 مسيحي، إلى نحو (13%) عام 2006 مسيحي.

* إن **قطاع الثروة البحرية** من أكبر القطاعات الإنتاجية الواعدة لما تحتويه المياه الإقليمية الليبية في أحشائها من ثروات سمكية وأحياء بحرية أخرى إذا مـــا أحسن وأتقن استغلالها باعتبارها ثـروة طبيعيـة غير قـــابلة للنضوب (متى تم المحافظة على توازن الأحياء البحرية فيها) ... ومن شأن التركيز على هذا القطاع وتوجيه الاستثمارات المطلوبة له أن تؤدي إلى زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من(1.5 %) إلى نحو (5 %) خلال خمس سنوات و بالإمكان رفع هذه النسبة في السنوات اللاحقة إلى أكثر من ذلك متى توافرت البنية الأساسية والأموال المطلوبة اللازمة لذلك ،وعلى مـــدى ذلك أعـــدت اللجنـــة الشعبية العامة مخططاً خمسياً (2005- 2009) يستهدف تنمية هذا القطاع عن طريق تشجيع القطاع الأهلي والمشاركة الأجنبية .

- **السياحة كمصدر متنامي للدخل القومي في ليبيا :-**

في إطار الجهود المبذولة لتحريك القطاعات الاقتصادية غير النفطية والدفع بها لتكون رافداً متنامياً للناتج القومي في أصدرت المؤتمرات الشعبية القانون رقم (7)لسنة 1372و.ر، بشأن تنشيط قطاع السياحة حيث أعطى هذا القانون العديد من التسهيلات والإعفاءات والميزات للمستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي على حد سواء للنهوض بهذا القطاع الخدمي الهام الذي يتصف ويتمتع بإمكانيات ومقومـات كبيرة ومتنوعة ، ووضـع لتنفيذ هذا القانون إستراتيجية شاملة اشتملت على وضع المخطط العام لتنمية السياحة في ليبيا حيث قام العديد من المستثمرين الأجانب بزيارة الجماهيرية العظمى وتم ترتيب زيارات ميدانية لهم لعدد من المواقع المرشحة للاستثمار السياحي وفق المخطط المعد والمعتمد وتم الاتفاق معهم لإقامة مشروعات سياحية وقدموا العديد من العروض المبدئية لإقامة المشروعات الإيوائية في كل من لبدة وصبراته غدامس والخمس وهون وسوسة وطرابلس وطلميثه ودرنـة وغات ، ويتوقع أن يساهم هذا القطاع بنسبة هامة في الناتج القومي بعد استكمـــال البنيـــة التحتية المطلوبة واستدراج المستثمرين الأجانب لهذا القطاع ، ووفق الإمكانيات السياحية الموجودة وتنوع المنتوج السياحي

(ثقافي – أثري – بحري – صحراوي) سيحقق هذا القطاع دخلاً بالنقد الأجنبي في مستوى دخل بعض دول الجوار أو يزيد عنه .

القرار :رقم (8)

الالتزام بالتوجهات الاقتصادية الشعبية واعتبارها خياراً لا بديل عنه .

الإجراء التنفيذي:

- تنفيذا لقرار مؤتمر الشعب العام بالالتزام بالاشتراكية الشعبية خياراً لا بديل عنه ، أصدرت المؤتمرات الشعبية الأساسية عدداً من القوانين التي تؤكد وترسخ توجهات المجتمع الاشتراكي الذي أقرته المؤتمرات الشعبية الأساسية وهي على سبيل الحصر :

- القـــانون رقـــم (1) لسنة 1372 و.ر، ولائحته التنفيذية وهو القانون المعدل للقـانون رقم (21) لسنة 1369 و.ر، بتقـــرير بعض الأحكام في شأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية ، وقد تضمن القانون أحكاماً تنظم كيفية مزاولة الأنشطة الاقتصادية مما يسهم في توسيع قاعدة الملكية ، ويخلق فرص العمل. كما تضمنت اللائحة التنفيذية والقرارات المنفذة لها كل ما يتعلق بعلاقات العمل وأشكال وأنماط ممارسة النشاط .

- القانون رقم (6) لسنة 1372 و.ر، بشأن التوكيلات التجارية ولائحته التنفيذية ، والذي يهدف إلي توسيع الخيارات في ممارسة النشاط الاقتصادي من خلال تفعيل الوكالات التجارية وتنظيم نشاطها .

- القانون رقم (4) لسنة 1372 و.ر ، بشأن الغرف التجارية الذي يتيح أمام النشاط الأهلي مزيداً من الفسحة والمكنة للمساهمة في بناء المجتمع وتطوير اقتصاده .

هذا إضافة إلى الإجراءات الأخرى التي ساهمت أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة في اتخاذها ، وهي ما يلي :

- استكمال نقـل ملكية (41) شركة ووحدة اقتصادية بلغ إجمالي أصولها أكثر من 54 مليون دينار ليبي وعدد المساهمين في تملكها (4591) مساهما.
- بلغ عدد الشركات والوحدات الاقتصادية المعروضة للمساهمة (55) شركة ووحدة اقتصادية .
- بلغ عدد الشركات والوحدات الاقتصادية التي تحت إجراء التقييم (80) شركة ووحدة اقتصادية .

القرار :رقم (9)

الاهتمام بالمشروعات السياحية وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لها وتوطينها بالشعبيات لتصبح أحد الموارد البديلة عن النفط.

الإجراء التنفيذي:

- في إطار الاهتمام بالمشروعات السياحية فإنه يتم التنسيق مع الشعبيات في العدد من الإجراءات المتعلقة بالمشروعات السياحية وهي كالآتي :

أولاً : فيما يخص توطين المشروعات السياحية :-

1. جاري العمل على تخريط مناطق التنمية السياحية على طول الشاطئ كمرحلة أولى فقد تم التعاقد مع مكتب استشاري متخصص لإنجاز هذه المرحلة وبلغت نسبة الإنجاز حتى الآن ما يزيد على (45%).
2. التنسيق مع الشعبيات فيما يخص توطين المشروعات السياحية الاستثمارية وتخصيص الأراضي اللازمة لها .
3. التنسيق مع الشعبيات فيما يخص أعمال البنية التحتية للمواقع المستهدفة بالتنمية السياحية مثل (الطرق والكهرباء والمياه والاتصالات) وجاري إعداد الدراسات الخاصة بتلك الأعمال للمواقع التي تم توقيع اتفاق أو عقود استثمارية بشأنها .

ولغرض توفير سبل إنجاح المشروعات السياحية وضع القطاع أولويات تنمية وتطوير مواقع الجذب السياحي كأحد أهم العناصر لتوطين المشروعات السياحية بالمناطق المستهدفة بالتنمية .

ثانياً : فيما يتعلق بالإمكانيات المادية والبشرية :-

1 - يرتبط تنفيذ المشروعات السياحية في الأساس بالتمويل عن طريق الاستثمار الوطني والأجنبي أو بالمشاركة وفي هذا الجانب هناك العديد من الإجراءات والتشريعات التي صدرت وساهمت بشكل فعال في تهيئة المناخ الاستثماري المحفز لتنفيذ المشروعات السياحية ، ونتيجة لذلك فقد أبرمت العديد من العقود والاتفاقيات مع شركات استثمارية نذكر منها :-

أ- توقيع عقد استثماري بشعبية ترهونة ومسلاته بمنطقة (الكراوة وسيدي عمير).

ب- توقيع عقدين بشعبية المرقب بمنطقة النقازة ومنطقة فيلا سلين .

ت- جاري عرض ودراسة العديد من المشروعات الاستثمارية بشعبيات النقاط الخمس ، الجفارة ، صبراته و صرمان ، طرابلس ، المرقب ، ترهونة ومسلاته .

ث- يجري حالياً العمل من قبل القطاع على وضع أسس لحصر المزارع المحيطة بالمشروعات السياحية لإمكانية توظيفها لتزويد تلك المشروعات بما تحتاجه من خضروات وفواكه وغيره من المنتجات الزراعية بالمنطقة .

2 - اشتملت الخطة التدريبية المعتمدة لقطاع السياحة تأهيل وتدريب عناصر وطنية في مختلف التخصصات التي يحتاجها هذا النشاط وتم التأكيد على الشركات الاستثمارية المتعاقد معها على تشغيل العناصر الوطنية في تلك المشروعات ووضع الخطط والبرامج لإحلال العنصر الوطني محل الأجنبي في المهن والوظائف الرئيسية .

القرار :رقم (10)

الاهتمام بأجهزة الأعمال العامة وتفعيل دورها لأداء الواجبات المناطة بها .

الإجراء التنفيذي:

- أنشـئت أجهـزة الأعمـال العامة بموجب قرار اللجنـة الشـعبية العامـة رقم (108) لسنة 1426 ميلادية .

- وعـدل بقـرار اللجنة الشعبية العامة رقـم (156) لسنـة 1426 ميلادية.

- تم عدل بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (314) لسنة 1428 ميلادية .

- وأخيراً عدل بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (402) لسنة 1428 ميلادية ، بإعادة تنظيم أجهزة الأعمال العامة ، واعتبرها أجهزة تنفيذية تابعة للشعبيات الواقعة في نطاق اختصاصها

وتستهدف أجهزة الأعمال العامة تحقيق ما يلي :

أ – استيعاب العمالة الزائدة عن حاجة الجهاز الإداري .

ب - توفير فرص عمل للباحثين عنه.

ج – إقامة دورات تدريبية للمذكورين في البندين (أ – ب) لتأهيلهم للعمل في مجالات العمل التي يحتاجها الجهاز .

كما نص القرار أن تتولى أجهزة الأعمال العامة القيام بتنفيذ مشروعات الأشغال العامة في مختلف المجالات وتشغيل وصيانة كافة المرافق والطرق من خلال الباحثين عن عمل والزائدين عن الجهاز الإداري .

وأعطى القرار ميزات لتسهيل مهام أجهزة الأعمال العامة.

- صدر قـرار اللجنـة الشعبية العامة رقم (202) لسنة 1429 ميلادية ، بتشكيل لجنة فنية متخصصة لدراسة وضع أجهزة الأعمال العامة وتقديم نتائج عملها للجنة الشعبية العامة .

وقدمت اللجنة نتائج أعمالها وتدارست أمانة اللجنة الشعبية العامة هذه النتائج وقررت مجموعة من الإجراءات لتفادي السلبيات القائمة ودعم الأجهزة حتى تؤدي الدور المناط بها .

وحرصاً من اللجنة الشعبية العامة علي حسن أداء أجهزة الأعمال العامة وتنفيذها للفلسفة التي وجدت من أجلها ، قررت بموجب كتابها رقم (4884) بتاريخ 1371/11/3 و.ر، تشكيل لجنة

برئاسة الأمين المساعد للجنة الشعبية العامة ، وعضوية بعض أمناء القطاعات والشعبيات، عهد إليها حصر أجهزة الأعمال العامة وتصنيفها ودراسة أوضاعها ومشاكلها والصعوبات التي تواجهها وتقييمها وتحديد ما إذا كانت قد أدت دورها من عدمه .

قدمت اللجنة تقريراً بنتائج أعمالها تمثل في الأتي :-

- افتقار أجهزة الأعمال العامة لإمكانيات التنفيذ الذاتية من قوى بشرية وآليات ومعدات وورش .
- إن العديد من المشاريع التي تنفذها الأجهزة متعثرة ونسب التنفيذ فيها متدنية والسبب في ذلك يرجع إلي عدم التطبيق الصحيح للفلسفة التي أنشأت من أجلها .
- إن بعض الأجهزة أنشأت علي أنقاض شركات خاسرة تم ضمها إليها .
- معظم الأجهزة تقوم بتنفيذ الأعمال الموكلة إليها عن طريق التعاقد من الباطن .
- حملت الأجهزة بالتزامات تعاقدية تفوق قدرتها علي التنفيذ .
- لوحظ أن بعض الشعبيات تقوم بتكليف شركات أجنبية بمشروعات صغيرة يمكن أن تنفذها أجهزة الأعمال العامة .

- وأوصت اللجنة بضرورة استمرار عمل أجهزة الأعمال العامة ودعمها مالياً وإعطائها مرونة وتحريرها من القيود الإدارية المتعلقة بإبرام العقود والقانون رقم (15) لسنة 1981 مسيحي ،بشأن المرتبات كذلك الإذن لها باستجلاب بعض الخبرات الفنية لكي تتمكن من تنفيذ المشروعات الموكل إليها تنفيذها .

- كما أوصت اللجنة بعدم قصر تنفيذ المشروعات بالشعبية عليها فقط ، بل مثلها مثل وسائل التنفيذ الأخرى من شركات عامة وشركات مساهمة وتشاركيات .

- تناولت اللجنة الشعبية العامة للشعبيات في اجتماعها العادي الثاني المنعقد بتاريخ 1372/1/24 و.ر ، تقرير اللجنة المشكلة لتقييم أجهزة الأعمال العامة وقررت تعميمها علي اللجان الشعبية للشعبيات للعمل علي تنفيذها كل فيما يقع في نطاق اختصاصه وبما يؤدي إلي تحسين مستوى أداء الأجهزة وتحقيق الفلسفة التي أنشأت من أجلها .

- وطلب من الشعبيات بموجب كتاب اللجنة الشعبية العامة رقم (5272) بتاريخ 1372/06/03 و.ر ، موافاة اللجنة الشعبية العامة بمعلومات دقيقة عن الجهاز التابع لها تشمل المشروعات المكلف بتنفيذها وما أنجزا منها وما هو تحت الإنجاز والقيمة التعاقدية لها وعدد القوي العاملة بها والصعوبات التي تواجهها ووافتنا الشعبيات بالبيانات المطلوبة وبدراسة البيانات التي تمثل واقع الأجهزة حتى 2003/06/15 مسيحي،يمكن استعراض ما يلي:

- بدراسة أرقام القوي العاملة يتضح بجلاء أن القوي العاملة بالأجهزة قليلة و غير قادرة على تنفيذ المشروعات المكلفة بتنفيذها ، وأن الأجهزة لم تلتزم بفلسفة إنشائها بشأن استيعاب الزائدين بالجهاز الإداري ، وخلق فرص عمل جديدة للباحثين عنه ،ونتيجة لحجم العقود المكلفة بتنفيذها لجأت للتعاقد بالباطن مخالفة بذلك فلسفة إنشائها بسبب بعض المشاكل والصعوبات التي تواجهها وهي :

أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه الأجهزة حسب البيانات الواردة من الشعبيات :.

1 - عدم توفر الأيدي العاملة الفنية والمتخصصة في مجالات البناء محلياً وعزوف العناصر الوطنيـــة عن الانخراط في أعمال البناء والتشييد .

2 - عدم حصول العديد من الأجهزة على تسهيلات مصرفية .

3 - عدم توفر الآليـــات والمعـــدات الـــلازمة للتشغيل .

4 - تواجه الأجهزة بعض الصعوبات في الحصول على مواد البناء من مصادرها الأصلية كالحديد والأسمنت .

5 - ضم بعض الشركات الخاسرة لبعض الأجهزة أثقلها بالديون والالتزامات .

6 - تأخر الجهات في دفع مستخلصات الأجهزة أدى إلى شح في السيولة النقدية لديها .

7 - لم يتم دعم الأجهزة بأية مبالغ سوى مبالغ بسيطة لبعض منها (مصروفات تأسيس) .

8- التشريعات النافدة تحد من نشاط الأجهزة بشأن تطبيق فلسفتها وتعامل معاملة مقاولي الأشغال العامة .

9- تعرض العديد من الأجهزة لخسائر مادية كبيرة نتيجة لتغيير سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وذلك بدفع الزيادة عن القيمة التي فتحت بها الاعتمادات .

10- تكليف الأجهزة بمشروعات تفوق قدرتها على التنفيذ وبأسعار منخفضة ودون تقديم تسهيلات لها .

11- تكليف بعض الأجهزة بتنفيذ مشروعات غير مكتملة الدراسات الفنية مما يؤدي إلى توقف العمل بها بين الحين والآخر .

12- عـــدم تـــوفـــير القـــدرات الإداريـــة والفنيـــة والمـــاليـــة في إدارة بعض الأجهزة.

ومن خلال استقراء ما سبق بيانه ولمتابعة حسن أداء أجهزة الأعمال العامة،ومعالجة الصعوبات التي تواجهها فقد :

- قررت اللجنة الشعبية العامة تكليف المفتش العام للإسكان والمرافق، بمتابعة أداء أجهزة الأعمال العامة بالتنسيق مع اللجان الشعبية للشعبيات، بهدف تنفيذ الفلسفة التي أنشأت من أجلها، وتذليل الصعوبات التي تواجهها،وعرض ما يتطلب عرضه على أمانة اللجنة الشعبية العامة.

- شكلت لجنـــة بمـــوجب كتـــاب اللجنـــة الشعبيـــة العامـــة رقـــم(7931) بتـاريخ 1372/8/3و.ر، بشأن إعداد مذكرة إعادة هيكلة أجهزة الأعمال العامة .

- استعرضت أمانة اللجنة الشعبية العامة المذكرة المشار إليها في اجتماعها العادي الخامس والعشرين لسنة 1372و.ر،المنعقد بتاريخ 1372/8/18و.ر، وقررت أن يتم عرض المذكرة على اللجنة الشعبية العامة للشعبيات في أول اجتماع لها .

- عـــرضت المـــذكرة المعـــدة بشأن إعادة هيكلة أجهزة الأعمال العامة على اللجنة الشعبية العامة للشعبيات في اجتماعها العادي الخامس لسنة 1372و.ر المنعقد بتاريخ 24من شهر التمور لسنة 1372و.ر،، وقررت بأن تتولى كل شعبية التصرف بشأن أجهزة الأعمال العامة

وفقا لما تراه مناسبا لها ، وبما يؤدي إلى رفع كفاءتها وتحسين أدائها وتنفيذ الفلسفة التي أنشأت من أجلها.

القرار :رقم (11)

زيادة الاهتمام بالخدمات الصحية والتعليمية وتوفير الإمكانيات اللازمة لها وتفعيل دور التشاركيات والشركات المساهمة وتذليل الصعوبات التي تواجهها مع تنفيذ قانون الخدمة الوطنية في مجال التعليم والصحة بما تؤدي إلى الاستمرار في مجانية التعليم والصحة .

الإجراء التنفيذي:

- في إطار الاهتمام بالخدمات الصحية ، قامت هيئة تخطيط الرعاية الصحية بالآتي:

- تمم إعادة تأهيل وتجهيز مستشفى القلب بتاجوراء وتم افتتاحه بمناسبة أعياد الفاتح العظيم.
- تم صيانة أجهزة جراحة القلب والقسطرة بمستشفى مسلاته.
- تم التعاقد على تركيب قسطرة بمركز البطنان الطبي.
- تم تشكيل لجان وطنية علمية لتنفيذ برامج زراعة الأعضاء ، وهي: زرع النخاع ، تطوير جراحة العيون وزرع القرنية ، تطوير جراحة القلب وزرع الشرايين ، وزراعة الكلى والكبد.
- تم استدعاء بعض الخبراء والأساتذة الزوار بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية للمشاركة وتقديم المشورة بهدف تطوير الخدمات الصحية بالداخل.
- بموجب قرار أمين اللجنة الشعبية لهيئة تخطيط الرعاية الصحية رقم (8) لسنة 1372 و.ر. تم تشكيل لجان وطنية استشارية متخصصة لتطوير الخدمات العلاجية والوقائية بقطاع الرعاية الصحية وذلك على النحو التالي:
  - اللجنة الوطنية لتطوير الخدمات العلاجية والإيوائية .
  - اللجنة الوطنية للمعلومات والتخطيط والتطوير الإداري .
  - اللجنة الوطنية للتوعية والتثقيف الصحي .
  - اللجنة الوطنية للوسائل التشخيصية .
  - اللجنة الوطنية للتعليم والتدريب الصحي .
  - اللجنة الوطنية للأمومة والطفولة والتطعيمات .
  - اللجنة الوطنية للصحة المدرسية .
  - اللجنة الوطنية للصحة المهنية والوقاية من الحوادث .
  - اللجنة الوطنية لمكافحة العمى وأمراض العيون .

- شكلت اللجنة العليا للرعاية الصحية الأساسية من رؤساء اللجان المذكورة أعلاه وبرئاسة أمين اللجنة الشعبية للهيئة بموجب القرار رقم (8) لسنة 1372 و.ر.

توفير الإمداد الطبي

تقوم الشركة الوطنية للأدوية والمستلزمات الطبية التابعة للهيئة بتوفير احتياجات الشعبيات من بنود الإمداد الطبي المختلفة ، وفيما يلي بعض التوضيحات بالخصوص :

- تم تخصيص مبلغ (250) مليون دينار للسنة المالية 1372 و.ر، للصرف على بنود الإمداد الطبي .
- قامت اللجنة الشعبية العامة للمالية بتسييل المبلغ على 3 دفعات :
  - مبلغ (10) مليون دينار بتاريخ 2004/01/17 مسيحي .
  - مبلغ (100) مليون دينار بتاريخ 2004/02/01 مسيحي .
  - مبلغ (140) مليون دينار بتاريخ 2004/07/05 مسيحي .
- تعاقدت الشركة لتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية بكامل المبلغ .
- بلغت نسبة التوريد حتى تاريخه (95%) .
- قامت الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية بتوفير جزء من أصناف الأدوية التي تقوم بتصنيعها بمصنع المايه للأدوية ، وقد بلغت قيمتها المالية حوالي (13) مليون دينار.

الاهتمام بالصحة المدرسية

* قامت هيئة تخطيط الرعاية الصحية في هذا البند بالآتي ☜

* توفير الطعوم اللازمة لحملة التطعيمات لشلل الأطفال والحصبة والحميراء والتهاب الكبد الوباني البائي ، والشروع في تنفيذ البرنامج وفقاً للجدول الزمني التالي ☜

الوقت	البرنامج
شهري 09/10 / 2004 مسيحي	- تسمية منفذي برنامج التطعيمات بالشعبيات . - تشكيل فرق التطعيمات بالشعبيات . - تدريب العناصر التي ستقوم بالتنفيذ . - التأكد وتجربة الحلقة الباردة بالخصوص .
01 / 11 / 2004 مسيحي	بداية حملة توعية وتثقيف عبر الملصقات والبرامج والإعلانات الإعلامية.
29 / 01 / 2005 مسيحي	بداية القيام بالتطعيمات .

القرار :رقم (12)

تفعيل دور النشاط الأهلي في المجالات كافة من أجل استغلال الموارد والطاقات المتاحة لزيادة الإنتاج وخلق فرص عمل .

الإجراء التنفيذي:

- في إطار دعم وتشجيع القطاع الأهلي لمزاولة النشاط الاقتصادي صدر القانون رقم(21) لسنة 1369و.ر ، بتقرير بعض الأحكام في شأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية وتعديله بالقانون رقم (1) لسنة 1372 و.ر، ولائحته التنفيذية ..حيث أصبحت ممارسة الأنشطة الاقتصادية وكافة المهن والحرف والخدمات متاحة لكافة شرائح المجتمع عن طريق الأدوات المعتمدة قانوناً والمتمثلة في النشاط الفردي ، النشاط الأسري ، التشاركيات ، الشركات المساهمة بما في ذلك الشركات القابضة ،والحاضنة، وشركات البيع الإيجاري ، المؤسسات والشركات العامة ، وذلك وفقاً للشروط والضوابط المنظمة لهذه الأنشطة بحيث يكون الهدف هو خلق أدوات اقتصادية فاعلة في مختلف المجالات وبناء الكوادر المؤهلة وخلق فرص العمل.

ولتسهيل عملية مزاولة الأنشطة الاقتصادية تجاه المساهمة الفاعلة في بناء قطاع أهلي قادر تم تبسيط الإجراءات الإدارية المطلوبة للحصول على تراخيص مزاولة المهن والأنشطة المختلفة إضافة إلى تقليل عدد المستندات المطلوبة لممارسة النشاط .

وفي هذا الاتجاه اتخذت بعض الإجراءات لتفعيل دور القطاع الأهلي:

ففي مجال حماية الإنتاج المحلي .. تم إعفاء قطاع الإنتاج من الرسوم الجمركية ورسوم النهر الصناعي المقررة على مستلزمات التشغيل كما صدر قرار اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة رقم (2) لسنة 1370 و.ر، وتعديلاته بتنظيم الاستيراد والتصدير والذي أتاح المجال للمنتج المحلي تصدير إنتاجه دون أي قيود كمية ودون الحاجة إلى الحصول على تراخيص فضلاً عن حظر استيراد بعض السلع المتوفرة محلياً.

وتأكيداً لمبدأ حماية المنتجات المحلية خفضت أيضاً ضريبة الإنتاج على المنتجات المحلية و زيدت ضريبة الاستهلاك على السلع المماثلة المستوردة لتمكين الإنتاج المحلي من المنافسة وذلك بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (97) لسنة 1371و.ر .

وفي إطار دعم وتشجيع المستثمر الوطني لممارسة النشاط الاقتصادي صدر القانون رقم 7 لسنة 1371 و.ر ، المعدل للقانون رقم (5) لسنة 1997 مسيحي، بشأن استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، ولائحته التنفيذية والذي سمح لرأس المال الوطني مشاركة رأس المال الأجنبي في مزاولة النشاط الاستثماري داخل الجماهيرية العظمى ويأتي ذلك في إطار إزالة العوائق أمام المستمرين الراغبين في مزاولة هذا النشاط .

وفي مجال خلق فرص عمل جديدة :

1- كلفت اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة بحصر الباحثين عن العمل وخلق مواطن شغل لهم بالتنسيق مع المصارف المتخصصة وصندوق التحول للإنتاج ومنحهم القروض التي تمكنهم من إقامة مشاريع إنتاجية وخدمية .

2- صدر قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم (238) لسنة 1372و.ر ،بشأن تنظيم العمالة غير الوطنية واعتبار كل فرص العمل المشغولة بغير الوطنيين شاغرة وتحل العناصر الوطنية محل العمالة غير الوطنية .

3- صدر قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم(239) لسنة 1372و.ر ، بتشكيل لجنة متابعة برنامج التحول للإنتاج وخلق فرص عمل جديدة لليبيين .

4- صدر قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم(240) لسنة 1372و.ر ،بشأن الموافقة على إقرار حوافز مادية للخبرات الوطنية .

5- صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (241) لسنة 1372و.ر ، بشأن منع استخدام العناصر غير الوطنية في الوظائف الإدارية بمختلف أنواعها .

القرار :رقم (13)

تمكين المرأة من أداء دورها في المجتمع الجماهيري في المجالات كافة

الإجراء التنفيذي:

- شكلت اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل ، لجنة فنية متخصصة لدراسة موضوع تشغيل المرأة وكيفية إقحامها في أنشطة إنتاجية وخدمية تناسب طبيعتها وظروفها وتفعيل التشريعات الخاصة بتشغيل المرأة ببعض الوقت وتشجيع برنامج الأسرة المنتجة وتفعيل دور المرأة غير العاملة وما زالت اللجنة مستمرة في عملها .

القرار :رقم (14)

المساهمة في ربط الجماهيرية العظمى بالدول الأفريقية بالطرق البرية.

الإجراء التنفيذي:

- جاري تنفيذ بعض الطرق كمحاور ربط مع تلك الدول مثل طريق الكفرة العوينات وادي حلفا / نهر النيل ومشروع (طريق أم الأرانب/ القطرون) ، (الويغ/ تومو).

القرار :رقم (15)

متابعة نشاط الاستثمارات الليبية بالخارج وعرض النتائج على المؤتمرات الشعبية الأساسية ودعم الخزانة العامة من عوائد الاستثمارات.

الإجراء التنفيذي:

- تأسس، مجلس الاستثمارات الليبية بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (65) لسنة 1371و.ر، وعهد إليه رسم وتنظيم السياسة العامة للاستثمارات الليبية في الداخل والخارج بما يحقق الأهداف الاقتصادية والسياسية للجماهيرية العظمى ومتابعة تنفيذ الخطط المرسومة للاستثمارات الليبية ومدى تحقيقها لأهدافها ، وكذلك تقييم و تنظيم شكل الاستثمارات وإعادة هيكلتها بما يؤدي إلى تحقيق أهدافها وتنفيذاً لقرار المؤتمرات الشعبية الأساسية بعرض تقرير عن نشاط الاستثمارات الليبية في الخارج تم إعداد التقرير المطلوب وهو معروض ضمن هذا التقرير تحت بند الاستثمارات الليبية .

القرار :رقم (16)

الاهتمام بالحجر الصحي للوافدين والاهتمام بإصحاح البيئة.

الإجراء التنفيذي:

- تتولى اللجان الشعبية للشعبيات الإشراف على مراكز الحجر الصحي في منافذ الجماهيرية العظمى ، التي تقع في نطاقها وتتولى إدارتها وتوفير الإمكانيات اللازمة لعملها ، ويتولى المركز الوطني للوقاية من الأمراض السارية والمتوطنة تقديم الدعم الفني لها ، حيث عقدت سلسلة من الاجتماعات واللقاءات بالأخوة المختصين في هذه المحاجر لغرض توحيد الإجراءات التي تقتضي الظروف تطبيقها بنقاط الحجر الصحي ، ويجري بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية تحديث التشريعات الصحية التي تنظم عمل هذه المحاجر .

القرار :رقم (17)

الاهتمام بصيانة الطرق والجسور التي تربط بين مدن الجماهيرية العظمى واستكمال ازدواج الطريق الساحلي.

الإجراء التنفيذي:

- تم إبرام عقود صيانة بعض الطرق مثل الطريق الساحلي من رأس جدير إلى إمساعد ، وإصلاح وصيانة وصلة تازربو .
- الإعداد لإبرام عقد إصلاح وصيانة طريق جالو – الكفرة بالإضافة إلى إبرام العقدين المتعلقين بإعداد برنامج صيانة شبكة الطرق العامة مع مكتبين استشاريين وطنيين .
- جاري اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعاقد على تنفيذ (5) مشروعات إستراتجية للطرق تساهم في ربط مدن الجماهيرية وتسهيل حركة التنقل وهذه المشاريع هي :-
- ازدواج الطريق الساحلي (قطاع صبراته/رأس إجدير) بطول 105 كم .
- ازدواج الطريق الساحلي (قطاع طبرق/إمساعد) بطول 133 كم .
- ازدواج الطريق الساحلي (قطاع الهيشة الجديدة/سرت) بطول 116 كم .
- ازدواج الطريق الساحلي (قطاع مصراته/الهيشة الجديدة) بطول 110 كم .
- تنفيذ طريق (مرادة / العقيلة) بطول 124 كم .

القرار :رقم (18)

زيادة رأسمال المصرف الريفي والعمل على تخفيض نسبة الفائدة والتوسع في منح القروض.

الإجراء التنفيذي:

- حظي المصرف الريفي بدعم المؤتمرات الشعبية الأساسية له وذلك بصدور القانون رقم (9) لسنة 1372 و.ر بتقرير بعض الأحكام بشأن المصرف الريفي أهمها :-

1- إعفاء المصرف الريفي من كافة الضرائب والرسوم على موجوداته وأملاكه ودخول عملياته .

2- تخويل اللجنة الشعبية العامة للمالية بأن تضمن المصرف فيما يعقده من قروض .

3- يكون للمبالغ المستحقة للمصرف على مدينيه وضامينيهم حق الامتياز ،ويأتي هذا الامتياز مباشرة بعد حق امتياز الدولة على أموال مدينيها .

4- تعتبر الدعاوى التي يرفعها المصرف من المواد المستعجلة وتكون الأحكام القضائية الصادرة فيها مشمولة بالنفاذ المعجل .

علمــا بــانــه قــد تم تسييل رأسمال المصرف بالكامل ليتمكن من تحقيق الأهداف التي انشئ من أجلها .

القرار :رقم (19)

تنفيذ برنامج التحول الثوري والتدريب العسكري العام

الإجراء التنفيذي:

- جاري العمل على تنفيذ البرنامج الثوري وفقاً للخطط والبرامج التي تعدها القطاعات كل في نطاق اختصاصه وحسب الإمكانيات المادية وحسب ما يخصص من مخصصات سنوية في ميزانية التحول .

القرار :رقم (20)

تخفيض أسعار مواد البناء وخصوصاً الحديد والاسمنت والاهتمام بمصانعها .

الإجراء التنفيذي:

- حرصت أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة على تسعير الإنتاج المحلي من مادتي حديد التسليح والاسمنت وفقاً للقانون رقم (13) لسنة 1989 مسيحي، بشأن الرقابة على الأسعار وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

ونظراً لعدم كفاية الإنتاج المحلي من المادتين المذكورتين الأمر الذي سبب في ارتفاع أسعار هما في السوق الموازي ، ومساهمة في معالجة الوضع بتخفيض الأسعار سمح لقنوات الاستيراد المختصة باستيراد المادتين وتسعيرهما ، والسعي لاتخاذ العديد من الإجراءات لضمان وصولهما للمستهلك ، حيث شُكلت لهذا الغرض لجان فنية تتولى متابعة عمليتي تسويق وتوزيع هاتين المادتين على كافة الشعبيات .

وبصدور قرار اللجنة الشعبية العامة رقم(318) لسنة 1371و.ر، تم تحرير أسعار هاتين السلعتين من نظام التسعير الجبري وأعطيت الشركات والمصانع المحلية المنتجة حرية تسعير منتجاتها مع مراعاة بنود التكلفة.

وعلى نحو مماثل أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم (97) لسنة1371و.ر، بإخضاع بعض السلع لضريبتي الإنتاج والاستهلاك ، حيث حددت ضريبة الاستهلاك على المستورد

من كلتا السلعتين ما نسبته (20%) .. وبذلك أصبح أجمالي الرسوم المفروضة على الواردات من سلعة حديد التسليح (31%) منها (20%) ضريبة استهلاك ،(10%) ضريبة جمركية ، (1%) رسم دعم الصناعات المحلية ، أيضاً إجمالي الرسوم المقررة على الواردات من سلعة الاسمنت (26%) منها (20%) ضريبة استهلاك ،(5%) ضريبة جمركية (1%) رسم دعم الصناعات المحلية.

ولهذا يُعزى ارتفاع أسعار هاتين المادتين في السوق المحلي إلى ارتفاع الرسوم المقررة على واردات تلك المادتين.

وفي إطار معالجة الوضع حرصت أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة في عديد المناسبات على التنبيه إلى أهمية زيادة الطاقات الإنتاجية لإنتاج هذه السلع إما بتطوير المصانع والوحدات القائمة محلياً أو محاولة إقامة مشروعات جديدة في ظل القانون رقم (5) لسنة 1997 مسيحي، بشأن استثمار رؤوس الأموال الأجنبية وتعديله ولائحته التنفيذية.

البند الثاني : القوانين

1- القانون رقم (1) لسنة 1372و.ر، بتقرير بعض الأحكام في شأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية.

الإجراءات التنفيذية:أصدرت اللجنة الشعبية العامة اللائحة التنفيذية بموجب قرارها رقم(53)لسنة 1372و.ر،وقرارها رقم(122) لسنة 1372و.ر،بتقرير بعض الأحكام في شأن تأسيس الشركات المساهمة .

2-القانون رقم (2) لسنة 1372و.ر،بتعديل بعض أحكام القانون رقم (6) لسنة1987 مسيحي ،بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا .

الإجراءات التنفيذية:جاري العمل على إعداد اللائحة وستصدر خلال الفترة القادمة.

3- القانون رقم(3) لسنة 1372و.ر، بتعديل بعض أحكام القانون رقم(11) لسنة 1992 مسيحي، بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالملكية العقارية.

الإجراءات التنفيذية: أصدرت اللجنة الشعبية العامة اللائحة التنفيذية للقانون بموجب قرارها رقم (49) لسنة 1372 و.ر.

4- القانون رقم (4) لسنة 1372و.ر،بشأن غرف التجارة والصناعة والاتحاد العام للغرف .

الإجراءات التنفيذية: جاري العمل على إعداد اللائحة وستصدر خلال الفترة القادمة.

5- القانون رقم (5) لسنة 1372و.ر،بتعديل بعض أحكام القانون رقم(5) لسنة 1430 ميلادية،بتنظيم الخدمة الوطنية.

الإجراءات التنفيذية: أصدرت اللجنة الشعبية العامة اللائحة التنفيذية للقانون بموجب قرارها رقم(81) لسنة 1372و.ر.

6- القانون رقم (6) لسنة 1372و.ر، بشأن السياحة.

الإجراءات التنفيذية: أصـــدرت اللجنـــة الشعبيـــة العامة اللائحة التنفيذية للقانون بموجب قرارها رقم(139) لسنة 1372و.ر .

7- القانون رقم (7) لسنة 1372و.ر،بشأن تنظيم أعمال الوكالات التجارية.

الإجراءات التنفيذية: أصـــدرت اللجنة الشعبية العـــامة اللائحة التنفيذية للقانون بموجب قرارها رقم(136) لسنة 1372و.ر .

8-القانـــــون رقم (8) لسنـــــة 1372و.ر،بتعـــديل مـــــادة فـــي القانـــون رقـــم(6) لسنة 1982 مسيحي،بإعادة تنظيم المحكمة العليا .

الإجراءات التنفيذية: لا يحتاج إلى لائحة .

9- القانون رقم (9) لسنة 1372و.ر،بتقرير بعض الأحكام في شأن المصرف الريفي .

الإجراءات التنفيذية: لا يحتاج إلى لائحة .

10- القانون رقم (10) لسنة 1372و.ر،بتقرير بعض الأحكام في شأن بعض الرسوم المالية المقررة لتمويل مشروع النهر الصناعي العظيم واستثمار مياهه .

الإجراءات التنفيذية: لا يحتاج إلى لائحة .

11- قانون رقم(11) لسنة 1372و.ر، بشأن ضريبة الدخل .

الإجراءات التنفيذية: أصـــدرت اللجنة الشعبية العـــامة اللائحة التنفيذية للقانون بموجب قرارها رقم(157) لسنة 1372و.ر

12- قانون رقم(13) لسنة 1372و.ر،بشأن ضريبة الدمغة .

الإجراءات التنفيذية: أصـــدرت اللجنة الشعبية العـــامة اللائحة التنفيذية للقانون بموجب قرارها رقم(156) لسنة 1372و.ر .

ثالثاً: بند الميزانيات

الإجراءات التنفيذية لهذا البند معروضة على المؤتمرات الشعبية الأساسية في مذكرة متابعة تنفيذ الميزانية التسييرية وميزانية الدفاع والدعم لسنة 1372 و.ر ، ومذكرة متابعة تنفيذ ميزانية التحول لعام 1372 و.ر.

رابعاً: بند القضايا العامة

- مذكرة بشأن رعاية الطفولة

ناقشت المؤتمرات الشعبية المذكرة وأقرت بشأنها ما يلي:

- دعم اللجنة العليا لرعاية الطفولة مادياً ومعنوياً، وتعميم نشاطاتها على كل المؤتمرات ، ورفع علاوة العائلة الخاصة بالطفل وتوفير أغذية الأطفال ، والاهتمام بالأمومة والطفولة.

- الإجراءات التنفيذية :

- إن الاهتمام برعاية الطفولة في المجتمع الجماهيري شهد تحولاً جذرياً تحددت ملامحه الرئيسية فيما يلي :-

- صدر قرار مؤتمر الشعب العام رقم (12) لسنة 1372و.ر، باستحداث اللجنة الشعبية العامة للشباب والرياضة الجماهيرية، لتتحمل مسؤولية الرعاية الشاملة للطفولة والشباب والرياضة الجماهيرية وتأمين حقوقهم واحتياجاتهم ومتطلباتهم في المجتمع الجماهيري.. وتكليفها بالإشراف على كل الجهات المتصلة بالعمل مع الطفولة والشباب .

- إعادة تشكيل اللجنة العليا لرعاية الشباب ليضم كل الجهات ذات العلاقة بالطفولة، وتحديد مسؤولياتها بتطوير استراتيجية شاملة لرعاية الطفولة والشباب في المجتمع الجماهيري وتدبير مصادر تمويلها، وتقييم نتائجها في التطبيق .

- بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة تم ضم حركة براعم وأشبال وسواعد الفاتح إلى اللجنة الشعبية العامة للشباب والرياضة الجماهيرية وأنشئت إدارة عامة للطفولة والشباب بها .

- وضعت اللجنة الشعبية العامة للشباب والرياضة الجماهيرية، خطة شاملة لرعاية الطفولة وشرعت في تنفيذها تضمنت الآتي :

- تطوير البنية الأساسية للطفولة من مصانف وغابات ومراكز ناشئين تواجه احتياجات الطفولة .

- إعادة النظر في الأساليب التربوية والاستفادة بجديد التربية في العالم وتطبيقه مع أطفالنا

- تعميم مناشط الطفولة، ومخيماتها ، ومصائفها وألعابها ومناشط مؤسساتها التربوية..ومراكز الطفولة بكل أنحاء الجماهيرية.

- العمل على إعادة النظر في القوانين التي تنظم برامج الطفولة .

- العمل والإعداد لإصدار وثيقة لحقوق الطفل في المجتمع الجماهيري .

مذكرة بشأن سياسة دعم السلع التموينية وبدائل تمويل ميزانية الدعم.

ناقشت المؤتمرات الشعبية الأساسية المذكرة المعروضة وقررت :

- تكليف اللجنة الشعبية العامة بدراسة سياسة دعم السلع التموينية ، وبدائل تمويل ميزانية الدعم، وتقديم مقترحاً متكاملاً بشأنها يعرض عليها.

الإجراءات التنفيذية:
تنفيذاً لما أقرته المؤتمرات الشعبية الأساسية بشأن تكليف اللجنة الشعبية العامة بإعادة دراسة سياسة دعم السلع التموينية وبدائل تمويل ميزانية الدعم وتقديم مقترح متكامل يعرض على المؤتمرات الشعبية الأساسية بشأن سياسة دعم السلع التموينية فقد أعد المقترح المطلوب وهو معروض على المؤتمرات الشعبية الأساسية لتقرير ما تراه مناسباً حياله.

خامساً: بند السياسة الخارجية

الإجراءات التنفيذية فيما يخص تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في مجال السياسة الخارجية ستعرض ضمن تقرير اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي.

<u>ثانياً</u> نشاط اللجنة الشعبية العامة والقطاعات والجهات العامة التابعة لها.

1- ورقات توضيحية بشأن بعض الموضوعات الهامة أكدت المؤتمرات الشعبية الأساسية عرضها عليها وهي (مشكلة السكن ومعالجتها - مشكلة الباحثين عن عمل والإجراءات المتخذة لمعالجتها - ظاهرة الفساد الإداري ومعالجتها - برنامج التحول للإنتاج وخلق فرص عمل جديدة - أداء الاقتصاد الليبي وآفاق نموه - توفير المركوب - توفير الغذاء - برنامج توسيع قاعدة الملكية ودعم الصناعات المحلية).

بمراجعة وتحليل السياسات الإسكانية بالجماهيرية العظمى يلاحظ أنها مرت بمرحلتين:

المرحلة الأولى (1970-1984) : اتجهت السياسة الإسكانية نحو مفهوم الدولة هي الضامن للسكن وليس مساعد عليه ، فقد واجهت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة منذ قيامها في الفاتح 1969 إفرنجي، الوضع السكني المتدهور في ليبيا بثورة عمرانية شاملة هدفت إلى توفير السكن الصحي لكل مواطن بالتدخل الثوري المباشر من الدولة بضمان السكن الصحي للمواطن، وقد تم تنفيذ مجموعة من الخطط والبرامج الإسكانية التي اتسمت بالتركيز على المشروعات والأحياء والقرى السكنية المتكاملة بأسلوب التنفيذ المباشر وبكافة مناطق الجماهيرية العظمى وتحملت الدولة بفعل ثورة الفاتح كافة الالتزامات الإدارية والتعاقدية والتمويلية اللازمة للنهضة العمرانية الشاملة حيث تم تنفيذ الآلاف من الوحدات السكنية وصلت إلى أكثر من(328) ألف وحدة سكنية خلال الفترة(1969-1984) ، وتم القضاء على أخر الأكواخ وشيدت بدلاً منها العمارات وبعد أن تم القضاء على العجز التراكمي في مشكلة السكن خلال فترة زمنية قصيرة بفعل إرادة الثورة دون تحميل المواطن أية أعباء، كان لا بد من إشراك المواطن من جهده ومدخراته بالمساهمة في المراحل القادمة .

المرحلة الثانية (1985-2001) : اتجهت السياسات الإسكانية فيها نحو مفهوم الدولة كمساعد على إنشاء السكن وليس ضامن له ويقتصر دورها على توفير السكن لذوي الدخل المحدود .

ارتكزت السياسة الإسكانية خلال الفترة المشار إليها أعلاه على المحاور الآتية :

أ- الإقراض العقاري للمواطنين لغرض بناء مساكن جديدة .

ب- جهات عامة تستثمر في مجال الإقراض العقاري .

ت- أفراد يشيدون مساكنهم من مدخراتهم الذاتية .

ح- الدولة تتولى رعاية ذوي الدخل المحدود من خلال رصد مخصصات للإسكان العام بالميزانية العامة .

د- شركات مساهمة و تشاركيات تستثمر في مجال السكن بالبناء والبيع .

وتم خلال هذه الفترة تشييد ما مجموعه حوالي (77) ألف وحدة سكنية ليصل مجموع ما تم تشييده خلال العقود الثلاثة الماضية(405) ألف وحدة سكنية وبالرغم مما تم تشيده من وحدات سكنية إلاّ أنها لم تحقق أهدافها وتسببت في تراكم العجز السكني من جديد نتيجة لمجموعة من الصعوبات التي واجهت تنفيذها والمتمثلة في :

1- تراجع دور المصارف في منح القروض العقارية وانخفاض قيمتها .

2- توقف النشاط الإسكاني التعاوني عن طريق الجمعيات التعاونية للإسكان لعدم تخصيص ميزانية للإقراض .

3- عدم توفر مواد البناء بما يلبي احتياجات السوق .

4- صعوبة حصول المواطنين على قطع أراضي للبناء وكذلك صعوبة الحصول على المواقع للمشروعات الإسكانية التي تتبناها بعض الجهات العامة .

5- عدم وجود مخصصات سنوية لبند الإسكان العام بالميزانية العامة .

6- لم يتم خلال فترة تنفيذ السياسات والبرامج الإسكانية بناء أدوات تنفيذ وطنية تكون قادرة على تنفيذ الأعداد المطلوبة سنوياً من الوحدات الإسكانية .

وعلاجاً للصعوبات التي واجهت السياسات السكنية في المرحلة الثانية .وتنفيذاً لمقولة السكن حاجة ضرورية للفرد والأسرة وتنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية بضرورة توفير السكن والتوسع في برنامج الإقراض اتخذت اللجنة الشعبية العامة جملة من الإجراءات لمعالجة العجز التراكمي في مشكلة السكن والتوسع في برنامج الإقراض تمثلت في الآتي :

(1)- صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم(30) لسنة 1369 و.ر، برفع قيمة القرض إلى (30) ألف دينار .

(2)- أ- خصص في ميزانية التحول بموجب القرار رقم (115) لسنة 1369و.ر، مبلغ (600) مليون دينار من الأموال المجنبة لغرض الإقراض السكني بمختلف أنواعه .

ب- خصص منها مبلغ(500) مليون دينار للإقراض السكني داخل المدن والقرى بمختلف شعبيات الجماهيرية ، من خلال مصرف الادخار والاستثمار العقاري وتستهدف(16666) قرض وبلغت نسبة التنفيذ فيها حتى1372/06/30و.ر،(93%)ويتوقع بنهاية العام أن ترفع نسبة التنفيذ إلى (100%).

ج- خصص منها(100) مليون دينار لتمويل الإقراض الزراعي والرعوي لمختلف شعبيات الجماهيرية العظمى ويستهدف تنفيذ (3333) قرض وبلغت نسبة التنفيذ حتى 1372/06/30 و.ر،(91%) ويتوقع بنهاية هذا العام أن ترفع نسبة التنفيذ إلى(100%) .

(3)- اعتمدت ميزانية التحول لسنة 1371و.ر، مبلغ (1) مليار دينار لتمويل برنامج الإقراض الإسكاني، وأصدر مجلس التخطيط العام القرار رقم (4) لسنة 1371و.ر، بضوابط توزيع وتنفيذ البرامج الإسكانية وفقاً للآتي :

أ- الإسكان غير المستكمل   ب- الإسكان الريفي

ج-الإسكان الوظيفي   د-الإسكان الرعوي

هـ- الإسكان الاستثماري

أولاً :- الإسكان غير المستكمل :

وخصص له هذا العام مبلغ (145) مليون دينار ، ويستهدف استكمال عدد (12226) ألف وحدة سكنية بشعبيات (طرابلس – المرقب- بني وليد – ترهونة ومسلاته – البطنان – القبة – درنة – سرت – مرزق – غات – وادي الحياة – وادئ الشاطئ – نالوت – سبها - مزدة – يفرن – غريان – الزاوية) وشرع في التنفيذ من خلال الشعبيات المعنية بالتنسيق مع مصرف الادخار والاستثمار العقاري .

ثانياً : الإسكان الريفي :

وخصص له مبلغ (45) مليون دينار ، ويستهدف الشروع في تنفيذ (3000) قرض بشعبيات (وادئ الشاطئ – مرزق- غات – سبها – وادي الحياة).

وتم توزيع المخصصات على الشعبيات المعنية لتحدد أسماء المستفيدين وتحيلهم للمصرف الزراعي لإبرام العقود معهم والشروع في التنفيذ.

ثالثاً: الإسكان الرعوي :

خصص له هذا العام مبلغ (15) مليون دينار ، ويستهدف تنفيذ عدد (1325) قرض بشعبيات (بني وليد – إجدابيا- الحزام الأخضر) وشرعت الشعبيات المعنية بالتنفيذ .

رابعاً: الإسكان الوظيفي :

الشق الأول: يتبع لأمانة اللجنة الشعبية العامة للصناعة (سابقاً) والتي شرعت في تنفيذ مشروعات إسكانية لموظفيها بمختلف المنشآت الصناعية بالجماهيرية العظمى ويتم تنفيذها بواسطة جهاز التنمية والاستثمار الصناعي وتستهدف في المرحلة الأولى بتنفيذ(1080) وحدة سكنية بشعبيات (مصراته – طرابلس – البطنان) وخصص لها هذا العام مبلغ (15.6) مليون دينار ونسبة التنفيذ في المشروع تزيد عن (55 %).

الشق الثاني: استكمال عدد (400) وحدة سكنية بشعبية الجفرة ضمن الإسكان الوظيفي والذي يشرف على تنفيذه جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية ، وخصص له مبلغ (40) مليون دينار وصدر تفويض للجهاز بقيمة (20) مليون دينار لاستكمال الوحدات المذكورة أعلاه ، كما تم تخصيص مبلغ وقدره (25) مليون دينار لإنشاء وحدات سكنية للشعب المسلح بشعبية الجفرة.

خامساً: الإسكان المجمع :

وخصص له هذا العام مبلغ (750) مليون دينار ، ويستهدف تشييد وتنفيذ (25) ألف وحدة سكنية وزعت على الشعبيات والمناطق الإدارية بالجماهيرية العظمى حسب المعيار الوطني الموحد للتنمية منها وحدات سكنية داخل المخططات ووحدات خارج المخططات ووحدات سكنية مجمعة إلا أنه يلاحظ بطء بعض الشعبيات في التنفيذ .

سادساً: السياسات الاقتصادية

تنفيذاً للسياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل مجلس التخطيط العام الذي أقرته اللجنة الشعبية العامة للشعبيات في اجتماعها الأول لسنة 1370 و.ر ، وانطلاقا من حديث الأخ / القائد خلال لقائه بفعاليات الشعب العربي الليبي بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لثورة الفاتح العظيمة في شأن تحريك وتوسيع دائرة الإقراض ورغبة في تفعيل الأداء الاقتصادي في مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية .

وإشارة إلى كتاب مصرف ليبيا المركزي رقم (101) بتاريخ 1372/10/12 و.ر ، بشأن استعداد المصارف التجارية للمساهمة في إدارة الأموال التي تخصص للإقراض .

كلفت اللجنة الشعبية العامة مصرف ليبيا المركزي بموجب كتابها رقم (11752) بتاريخ 1372/11/22 و.ر ، باتخاذ الإجراءات التالية :

1- تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالإقراض والتسهيلات المصرفية ، وتقليص المستندات والوثائق المطلوب تقديمها من المستفيد للحصول على قرض ، إلى الحد الأدنى الممكن الذي له علاقة مباشرة بحفظ حق المصرف في استرداد قيمة القرض .

2- تحرير سقف الإقراض بحيث يكون الإقراض تبعاً لمتطلبات المشروع دون غيرها ، وبما لا يتعارض مع الأسقف المقررة للإقراض بالنسبة للمصارف ومنح القروض العقارية والإسكانية بشكل مباشر دون اشتراط موافقة الشعبيات واعتبار أية قرارات أو مراسلات أو تعليمات سابقة من أي جهة تنفيذية كانت فيما يتعلق بسقف الإقراض ومنح القروض ، كأن لم تكن .

3- التأكيد على أن يتم الإقراض لكافة الأنشطة الاقتصادية الفردية والأسرية والتشاركية والشركات المساهمة التي تحمل ترخيصا قانونياً بمزاولة النشاط مع إعطاء الأولوية للأنشطة التالية (الإنتاجية التي تعتمد على خامات محلية ، العقارية – السياحية – خدمات الصحة ، خدمات التعليم ، التجارة البينية) .

4- التأكيد على أن يساهم طالب القرض الإنتاجي والخدمي الذي تزيد مدته عن سنة في حدود (30 %) من قيمة المشروع من مدخراته النقدية أو العينية ، ويجوز تغطية النسبة الباقية في حدود (70 %) بالإقراض .

5- ضمان استرداد القرض وذلك من خلال تقديم المستفيد الضمانات التي تقبلها المصارف ، ومنها ما يلي :

- رهن أصول المشروع .
- رهن أية أصول إضافية للمستفيد .
- اعتبار الضمانات التي تقبلها المصارف ضمانات شرعية .
- توقيع مستندات بقيمة القرض (كمبيالات) من قبل المستفيد

- التعهد كتابة من قبل المستفيد بقصر تعاملاته المصرفية مع المصرف المقرض من خلال حسابه بذات المصرف ، وبما يكفل إيداع التدفقات المالية للمشروع بالمصرف .

6- العمل بنظام الاعتمادات والمستندات برسم التحصيل ، والتقيد بالإجراءات التي سبق إقرارها فيما يتعلق بفتح الاعتمادات ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتخفيض الهوامش والرسوم التي تتقاضاها المصارف مقابل فتح الاعتمادات .

7- العمل على تحسين أداء المصارف ، وتحريرها من القيود التي تحد من انطلاقها في تنفيذ برنامج الإقراض .

8- منح المرونة الكافية للمصارف في اتخاذ القرارات الائتمانية ، للحصول على الائتمان خاص بكل منها ، يوضع في متناول الراغبين في الاستثمار .

سابعاً:توسيع برنامج الإقراض .

في إطار توسيع برنامج الإقراض وتفعيل النشاط الاقتصادي بالمجتمع الجماهيري وتنفيذاً لتوجيهات الأخ / القائد ، بشأن ضخ الأموال المجنبة في برامج الإقراض الإنتاجية والخدمية ، صدر قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم (373) لسنة 1372 و.ر ، بالإذن لأمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية باستثمار مبلغ (3) مليار دينار من الأموال المجنبة لتوسيع وتحريك الإقراض والاستثمار تودع لدى المصارف التجارية والتخصصية والأهلية الراغبة في الحصول على سيولة نقدية وبسعر فائدة لا يتجاوز(2 %) سنوياً.

مشكلة الباحثين عن عمل والإجراءات المتخذة لمعالجتها

البطالــــة ((الباحثين عن عمل))

أن أهم التحديات التي تواجه اقتصادنا الآن هي مشكلة البطالة(الباحثين عن عمل) بكافة أنواعها ومن المعروف أن مشكلة العمل والبطالة أمران متلازمان منذ الأزل ، وأخذا شكلاً متميزاً مع تطور المدنية الحديثة ، وهو أمر تسعى إليه كل المجتمعات والدول للقضاء عليه فتأثيراتها السلبية على جميع مناحي الحياة وجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خطرة ومعقدة لأنها تمس الأمن والسلم الاجتماعي لأي مجتمع ولذا فهي تسعى جادة لتسليط الضوء على هذه المشكلة وذلك بإعطائها الموضوع أهمية كبري في كافة نظمها التشريعية وسياستها التنفيذية وتعيد من حين لآخر النظر فيها عبر التخطيط الشامل للسياسات التنموية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي .

والبطالة هي وجود مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الباحثين عن العمل والمؤهلين له والراغبين فيه والقادرين عليه من فئات الأعمار بين بداية السن القانونية للعمل وحتى سن التقاعد (من 15 – 65 سنة) ولم تتح لهم فرصة الحصول عليه ذكوراً وإناثا والبطالة أنواع منها :-

1. **البطالة الحقيقية :-**

أ- مرئية

ب- غير مرئية

ج - المتسربون من نظام التعليم والتدريب .

2. **البطالة المقنعة :-**

أ. بطالة تنحصر في مجموع العاملين الممكنين والفائضين عن [illegible] الوحدات الإدارية العامة .

ب. بطالة تنحصر في مجموع العاملين الملتحقين بالوحدات الإنتاجية العامة والوحدات المملوكة للإفراد والتشاركيات والشركات الجماعية ولا تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية نظراً لعدم توفر مستلزمات التشغيل أو قيام مانع أخر مثل مشكلة التسويق والمنافسة غير المنتظمة .

3. **البطالة الطامحة :-**

وهى المتمثلة في الأعداد التي تحصلت على فرصة عمل لا يعتقد إنها تتوافق وطموحاتها وقدراتها ومؤهلاتها وتخصصاتها واحتياجاتها .

أن أهم علاج ناجح لأي مشكلة يبدأ من تلمس المسببات المؤدية لتلك المشكلة ، ولعل أهم مشكلة تواجه جهات التخطيط والتنفيذ هي التشريع خاصة وان التشريعات السابقة والمنظمة لأجهزة الدولة ونشاطها الاقتصادي والاجتماعي تغض الطرف عن مشكلة البطالة لأنها تقترح تشغيل كل طالبي العمل في الجهاز العام للدولة إلا أن التطور الاقتصادي العالمي وأثاره على المستوى الوطني جعلت الموضوع في قمة الأولويات وأصبحت عنصراً أساسيا لأي تشريع مهما كان بعيداً عن البطالة .

ولذلك يمكن تقسيم مسببات البطالة بالجماهيرية إلى قسمين هما :-

- **<u>المسببات التشريعية :-</u>**

تعطيل العمل بالقانون رقم (58) لسنة 1970 مسيحي، وعدم وضع تشريع بديل وعدم تقنين المقولات الخالدة والمتعلقة بالجانب الاقتصادي خاصة مقولة (شركاء لا أجراء).

القانون رقم (55) لسنة 1976 مسيحي بشأن الخدمة المدنية وتعديلاته لم يواكب التغيرات التي طرأت على المجتمع والبنية الإدارية والوظيفية العامة ،مما افقده الكثير من فعاليته وحيويته والتغاضي عن تنفيذ مواد هامة له مثل المواد (27 ، 28 ، 47 ، 48) إضافة إلى إلغاء فصول مهمة منه مثل الفصل التاسع .

إن سريان القانون رقم (15) لسنة 1981 مسيحي ، وتعديلاته بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين على جميع جهات التوظيف والاستخدام أدى إلى اللامبالاة وظهور العديد من الأمراض الاجتماعية والفساد الإداري والرشوة والوساطة وتدني مستوى الأداء والخلل بالأمن والسلم الاجتماعي .

4. التقصير في تطبيق القوانين نتيجة لتحكم الضغوط والعلاقات الاجتماعية ، وإعمال العرف مما يجعل العمل يتم بصورة غير مستقرة ودون معدلات الأداء المعتمدة وإغفال تطبيق التشريعات المنظمة لذلك وبالتالي تدني مستوى الإنتاجية على المستوى الفردي والقطاعي .

<u>* المسببات الناتجة عن قصور في السياسات العامة :-</u>

إن التحدي الرئيسي هو إيجاد أو إتاحة فرص عمل لائق للإعداد الداخلة لسوق العمل والمتخرجة من مؤسسات الإعداد الأساسي للموارد البشرية والتي تقدر بحوالي (80.000) ثمانين ألف خريج وخريجة بمزاياهم وعيوبهم وظروفهم .

ويمكن تلخيص المسببات الناتجة عن قصور السياسات العامة في الآتي :

1. قصور السياسات المالية والنقدية في الجماهيرية العظمى سبب عدم مقدرة جهات العمل على القيام بالتشغيل الكامل لوحداتها الإنتاجية نتيجة لعدم توفر مستلزمات التشغيل والإنتاج بدخل الخزانة العامة تارة وعدم إعطاء الحرية لهذه الجهات للتصرف تارة أخرى .
2. تعثر الخطط التنموية وعدم وضع سياسة تخطيطية واضحة المعالم للقوى العاملة .

3.عدم استقرار أو وضوح الإجراءات الإدارية التنفيذية للقوانين الاشتراكية أدى إلى انعدام الثقة لدى المستثمرين القادرين على فتح أنشطة جديدة للعمل واستخدام السيولة المالية المتوفرة لديهم .

4. عدم وضوح سياسة الإقراض والائتمان وتعقيد الإجراءات الإدارية وظهور حلقات إدارية زائدة بين المواطن والمصارف أدى هو الأخر إلى انكماش الاقتصاد وتدني فرص العمل وعزوف الموظفين المطلوب تحولهم للإنتاج نتيجة لطول سلسلة الإجراءات وتعقيدها .

5. مساهمة المرأة في حجم القوى العاملة ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة نتيجة نمو حركة التعليم والتحضر وأسلوب المرأة الانتقائي وتفضيل الالتحاق بقطاع التعليم والصحة مما عجل ظهور البطالة وبروز حجم المشكلة إذا ما علمنا أن المرأة تمثل (32.2%) من حجم القوى العاملة أي ما مجموعه (515.200) عنصراً ، وان نسبة المرأة من مخرجات التعليم والتدريب المختلفة تمثل(48%) منه إجمالا مما يعني وجود هدر في استخدام نواتج التنمية البشرية بالنسبة للنساء وتضييق على حصة الذكور في العمل .

6. عدم وجود سياسة وطنية واضحة ومستقرة بشأن حماية المنتوجات الوطنية (سلع وخدمات) مما يؤدي إلى عدم وجود ضمان لاستمرارية فرص العمل التي تنشأ بمؤسسات القطاع الأهلي .

7. تدني سعر الفائدة على الودائع المالية وارتفاع فوائد الاقتراض أدى إلى تقلص الاستثمار سواء للأشخاص الاعتباريين أو الطبيعيين وهو ما ساهم في عدم فتح فرص عمل جديدة بل وأدت بعض الإجراءات حتى إلى انكماشها رغم قلتها أحيانا.

8. المشاكل الناجمة عن سياسة فتح الحدود وما صاحبها من شغل العمالة الأجنبية للعديد من المهن دون ضوابط تشريعية مما ترتب عنه ضياع العديد من فرص العمل على العناصر الوطنية وتراخي الجهات التنفيذية في تطبيق تشريعات العمل بالنسبة للأجانب .

ونتيجة لذلك قامت اللجنة الشعبية العامة بالتصدي لهذه المشكلة وذلك من خلال أمانة اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل التي أعدت دراسة متكاملة لهذا الموضوع بعنوان ورقة رؤية مبدئية لتشغيل القوى العاملة الوطنية لحل مشكلة البطالة وإيجاد السبل العلمية لتوجيه الباحثين عن العمل ووضع البرامج اللازمة لذلك .

حيث أصدرت أمانة اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (237) لسنة 1372و.ر، باعتماد هذه الورقة واعتبارها برنامجاً وطنياً لتشغيل القوى العاملة الوطنية وتكليف القطاعات بإعداد الإجراءات المترتبة عليها كل في مجال اختصاصه ، كما أصدرت اللجنة الشعبية العامة عدة قرارات أخرى كإجراءات عاجلة لما ورد بالورقة وهذه القرارات هي :-

1. قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم (238) لسنة 1372 و.ر، بشأن تنظيم العمالة غير الوطنية حيث أناط القرار لأمانة اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل صلاحية منح تصاريح استخدام غير الوطنيين .

2. القرار رقم (239) لسنة 1372 و.ر، بتشكيل لجنة تتولي اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحقيق الأهداف الواردة في الورقة المبدئية .

3. قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم (240) لسنة 1372 و.ر، بشأن الموافقة على إقرار حوافز مادية للخبرات الوطنية .

4. قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم (241) لسنة 1372 و.ر،بشأن منع استخدام العناصر غير وطنية في الوظائف الإدارية .

كما قامت أمانة اللجنة الشعبية العامة ومن خلال أمانة اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل بحملة تفتيشية على جميع مواقع العمل في كافة أرجاء الجماهيرية العظمى شكلت لها لجان بمختلف الشعبيات بدأت اعتباراً من : 1372/08/08 و.ر، بالتفتيش على الأجهزة الإدارية والمصالح العامة والشركات الوطنية والأجنبية للتأكد من مدى تقيدها بالتشريعات المنظمة لاستخدام العمالة الوافدة وحصر الجهات المخالفة ، حيث استهدفت عدد (470) شركة وطنية ، و(282) شركة أجنبية ، و(1568) تشاركية ، و(45) وكالة تجارية ومعرضاً ، و(212) مصلحة وهيئة عامة تحقق من خلالها (9916) فرصة عمل .

وهناك خطوات أخرى تسعى أمانة اللجنة الشعبية العامة لتنفيذها وهى تحت الإجراء بالتنسيق مع أمانة اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل والقطاعات الأخرى وهو ما ورد بورقة الرؤية المبدئية من برامج لمعالجة مشكلة البطالة والباحثين عن عمل، والتي منها:

- **البرنامج الأول** :خصص للاستفادة من مجالات البناء والتشييد في استيعاب عدد كبير من العمالة الشابة حيث أن هذا البرنامج لا يحتاج إلى فترة إعداد طويلة كبقية المناشط وذلك فأن القيام بتنظيم قواعد الاستثمار وزيادة التسهيلات الائتمانية يؤدى إلى إتاحة فرص عمل مباشرة وغير مباشرة بحيث يمكن توفير فرص عمل غير مباشرة لا تقل عن(40%) من عدد العمالة المباشرة في المجالات المختلفة أي ما مجموعه (35.000) فرصة عمل .

- **البرنامج الثاني**:خصص لتوجيه النظر إلى برامج الأسر المنتجة .

- **البرنامج الثالث**: خصص لإعادة تنظيم وترتيب العمالة الأجنبية في قطاع الزراعة والرعي والصيد البحري حيث يستوعب قطاع تربية الدواجن لوحده ما مجموعه أكثر من (40,000) ألف منتج ، وكذلك قطاع الصيد البحري ومن الممكن استهداف توفير (20,000) ألف فرصة عمل سنوياً بهذا القطاع .

– البرنامج الرابع: خصص لمجالات السياحة والخدمات المساندة لها في توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة ويمكن أن تستوعب ما لا يقل عن (10,000) فرصة عمل سنوياً .

– البرنامج الخامس: خصص لتنظيم سوق الاتصالات وتقنياته لكونه من المهن المرغوبة ولا تحتاج إلى رأس مال كبير ويمكن أن تستوعب في المنظور القريب ما لا يقل عن (5,000) فرص عمل سنوياً .

–البرنامج السادس: خصص لمزيد من الاهتمام نحو الأنشطة الحرفية والخدمية وتوفير واستخدام الإقراض العيني لمشاريع صغيرة ومتوسطة وهو يوفر عدداً لا يقل عن (8,000) فرصة عمل سنوياً .

–البرنامج السابع: خصص لتشغيل الليبيين في المهن غير المرغوب بها بالداخل والبحث عن أسواق عمل خارجية لبعض التخصصات وأن هذه البرامج بتنفيذها يتوقع لها أن تستوعب حوالي (83,000) فرصة عمل سنوياً .

وفى إطار المساعي التي تبذلها أمانة اللجنة الشعبية العامة بالتنسيق مع أمانة اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل من اجل خلق المزيد من فرص العمل لشريحة الباحثين عنه من الخريجين والعاطلين وزيادة الإنتاج وتحسين صورته فقد أجريت عدة اجتماعات متواصلة مع المصارف المتخصصة في الإقراض وهى (مصرف التنمية – المصرف الزراعي – المصرف الريفي – وصندوق التحول للإنتاج) وهى الجهات ذات العضوية فدى اللجنة المشكلة بموجب قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم (78) لسنة1372و.ر ،لمتابعة البرامج المعتمدة للتحول للإنتاج وتجميع الإمكانيات الممكنة لهذه المؤسسات وتوليفها في منظومة يتم تجنيدها لتحقيق الفائدة القصوى من سياسة الإقراض العام بصفتها أهم وسائل تحريك وتشغيل القوى الباحثة عن عمل .

وقد تم الانتهاء من وضع خطة متكاملة توفر فرص عمل مباشرة تقدر بحوالي (31140) فرصة عمل ، كما ستساهم في خلق فرص عمل غير مباشرة تقدر بحوالي(15000-20000) فرصة عمل أي ما مجموعه يقرب (48,000) ألف .

كما صدر عن اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل القرار رقم(6) لسنة1372و.ر، بتشكيل فرق عمل ميدانية بمختلف المستويات الإدارية بداية من المؤتمر الشعبي الأساسي,وإنتهاءاً باللجنة الشعبية للشعبية تتولى إجراء حصر لجميع فرص العمل المتاحة بالقطاعين(العام والأهلي) وتمكينهم من الفرص المتاحة لمعايير مناسبة للمستويات التعليمية والمهنية، كما تتولى حصر العناصر الباحثة من غير المؤهلة والتي لا تتناسب مؤهلاتها المهنية مع متطلبات الفرص المتاحة لوضع برنامج تأهيل سريع لهم .

وتسهيلاً لكل ما ذكر أعلاه وإبرازه لحيز الوجود فأن أمانة اللجنة الشعبية العامة تقوم الان بتحديث الإجراءات الإدارية وتقريبها نحو خدمة المواطن لاختصار وتوفير الجهد والوقت فقد شكلت لجنة من الخبراء والفنيين بأمانة اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل لحصر وتبسيط الإجراءات الإدارية وذلك لمعالجة العيوب التنظيمية والفنية إلى أدت إلى تعقيد وصعوبة الإجراءات والإسراف في طلب الوثائق والمستندات وطول سلسلة الإجراءات وصولاً إلى تحسين وتطوير معدلات الأداء وسهولة تقديم الخدمات وتوحيد مفاهيم وطرق العمل وتوحيد النماذج المستعملة وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد البشرية وتحويل الإجراءات إلى الأداء الإلكتروني .

ولازالت الجهود متواصلة من قبل الجميع وصولاً للأهداف والغايات المرجوة .

ظاهرة الفساد الإداري وطرق علاجها والإجراءات المتخذة حيالها

الفساد الإداري مصطلح يتضمن عدد من الظواهر السلبية في الإدارة بدءاً بعدم التزام الموظفين بالمواعيد المحددة للدوام الرسمي إنتهاءاً بالرشوة والاختلاس من المال العام ولمحاربة الفساد الإداري تلجأ الدول إلى التعرف على هذه الظاهرة من خلال الدراسات الميدانية المتخصصة ، وإلى إنشاء الأجهزة المتخصصة لتتولى ملف التنمية الإدارية والإصلاح الإداري وقد أحست أمانة اللجنة الشعبية العامة بأهمية هذا الموضوع وخطورة وضرورة وضع المعالجات اللازمة له وذلك من خلال أمانة اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل التي أعدت بعض الدراسات في هذا الشأن وتوصلت من خلاله للقضاء على هذا الظاهرة بإتباع السياسات التالية :-

1- الاستقرار الإداري للهياكل.

2- تحصين الموظف العام بإقرار مرتبات عادلة تتناسب مع حجم العمل والمسؤوليات الوظيفية .

3- تعزيز العمل بنظم الوصف الوظيفي ، ومعدلات الأداء ، والملاكات الوظيفية المعتمدة .

4- توحيد الأجهزة الرقابية ، واختيار العناصر الرقابية وفق معايير أخلاقية ومهنية عالية ، ووضع نظام فعال للتفتيش على العناصر الرقابية .

5- الاستثمار السخي في التدريب بشكل عام، والتدريب الإداري بشكل خاص، ووضع خطط شاملة له وتنفيذها .

6- وضع نظام للحوافز يراعي التمايز بين العاملين على أساس أدائهم ، وإنتاجيتهم.

7- مراعاة الدقة في اختيار العاملين بإدارات الضرائب ، والجمارك ، ولجان العطاءات ، ولجان المشتريات ،ومديري الشؤون المالية ، والمراقبين الماليين ، ولجان استلام المشروعات ومن في حكمهم من المسئولين على الأمور المالية .

8- إدراج خطط للرقابة الإدارية والمحاسبية ضمن خطط التنمية .

9- الاختيار الدقيق والموضوعي للمديرين ورؤساء الأقسام والمشرفين ، وتطبيق شروط شغل الوظائف .

10- دعم البحوث العلمية والميدانية في مجالات الفساد الإداري ، واستخراج النتائج ،والاستفادة منها في مجال التخطيط لتقليل نفقات الفساد الإداري

11- الاستفادة من التجارب الناجحة والمتميزة في بعض الدول في محاربة الفساد .

12- عدم النقل للجهاز الإداري من الزائدين عن حاجات الهيئات النظامية .

13- عدم التعامل مع الشركات المتهمة بممارستها وسيلة الرشوة للحصول على المشروعات والأعمال أو التي يثبت محلياً ممارستها لذلك.

وتعمل اللجنة الشعبية العامة في الوقت الحاضر ومن خلال أمانة اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل بتنظيم الملاكات الإدارية للقطاعات والشعبيات والمؤسسات والهيئات والمصالح وتحديد النسبة المحددة لوظائف الجهاز الإداري التي تتناسب مع طبيعة وحجم كل وظيفة .

برنامج التحول للإنتاج وخلق فرص عمل جديدة

في إطـــار تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في شأن خلق فرص عمل والتحول للإنتاج ، صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (115) لسنة 1369 و.ر ، بتخصيص مبلغ وقدره (400) مليون دينار من الأموال المجنبة لتمويل برامج التحول للإنتاج حيث تم توزيع المبلغ على جهات الإقراض وفقاً للتالي :-

مصرف التنمية :-

(240) مليـون دينـار حيث نفذ عـدد (2437) مشـروعاً بقيمـة (184,667,80) د.ل واستفاد منها عدد (12414) بنسبة إنجاز (77%) ، وهناك مشروعات تحت الدراسة والتنفيذ لعدد (849)مشروع بقيمة (44,406,749) د.ل لعدد (2947) أي بنسبة (19%) وتبقى مبلغ وقدره (10,925,457) د.ل يمثل نسبة(4%) .

المصرف الزراعي :-

تم تخصيص مبلغ وقدره (100) مليون وذلك لتمويل الإقراض الخاص بالسكن الزراعي والرعـوي ، ومنحـت قـروض لعـــدد (3411) مقترضـــاً بقيمـــة إجمـاليـــة وقـــدرها (99,100,000) د.ل أي بنسبة(99%) .

كما تم تخصيص مبلغ وقدره (100) مليون دينار أخرى لتمويل الإقراض لمزاولة النشاط الزراعي والرعوي حيث بلغ إجمالي القروض الممنوحة مبلغ وقدره (92,870,098) د.ل أي ما نسبته (92%) واستفاد منها عدد (4372) مقترضاً .

وقد استهدفت القروض الممنوحة جميعها خلق فرص عمل جديدة للخريجين الجدد والباحثين عن عمل وللتاركين للوظيفة العامة ، وقد تم صرف معظمها على عدة مشروعات من بينها إنشاء المـزارع (مـزارع النخيـل – الكـروم – والصـوبات الزراعية) والحصـول علـى المعـدات الزراعية وتربية الحيوانات (ضـان – مـاعز – أبقار – أبل) وشراء قوارب الصيد وتربية الأسماك وتربية الدواجن .

صندوق التحول للإنتاج :-

تـم تخصيص مبلـغ وقدره (30) مليـون دينار ليبي ، و بلـغ إجمــالي القروض مبـــلغ وقـــدره (23,686,599) د.ل لعــدد (811) قرضـاً ، أي بنسبة (79%) واستفـــاد منها عـدد (1258) مقترضاً.

كما قام صندوق التحول للإنتاج بمنح قروض للشركات العامة والمصانع المملكة والروابط الشبابية والمتحولين للإنتاج من الشركات العامة وذلك من مخصصات إقراض الشركات العامة البالغة (30) مليون دينار ليبي ، حيث بلغ إجمالي القروض الممنوحة مبلغ وقدره (25,239,663) د.ل لعدد (604) مقترضاً من الروابط الشبابية والمتحولون للإنتاج وعشرة جهات أخرى مابين (مجمع – شركة – جهاز) وبنسبة (84.1%) من إجمالي المخصص .

كما صدر عن أمانة اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (219) لسنة 1372و.ر، بشأن تخصيص مبلغ وقدره (195) مليون دينار وزع على مؤسسات الإقراض على النحو التالي:

مصرف التنمية :-

تم تخصيص مبلغ وقدره (90) مليون دينار سيل منه مبلغ وقدره (45) مليون دينار بتاريخ 2004/10/04 مسيحي، تم تخصيصها من قبل المصرف لصرفها في هيئة قروض لصناعة مواد البناء والمواد الغذائية الأساسية .

المصرف الزراعي :-

تم تخصيص مبلغ وقدره (35) مليون دينار تم تسييل مبلغ وقدره (17,500,000) د.ل بتاريخ 1372/09/19و.ر، لاستغلاله في إقراض المشروعات التي تؤدي إلى تحقيق الزيادة في الإنتاج الزراعي والداجني والحيواني ، وجاري العمل على أعداد الدراسات وتحديد الأنشطة الاقتصادية التي تخلق فرص عمل جديدة وزيادة في الإنتاج .

صندوق التحول للإنتاج :-

تم تخصيص مبلغ وقدره (70) مليون دينار سيل منه مبلغ وقدره(53,000,000) د.ل تم برمجته لعدد (38) مشروعاً منها مشاريع طحن القمح وصناعة الأعلاف وصوامع تخزين الحبوب والملاحات الشمسية والمخازن المبردة وصناعة معجون الطماطم وصناعة الآجر بالإضافة إلى أنشطة مختلفة تم وضع التكاليف التقديرية والتي بلغت (51,100,000) د.ل واقتراح المواقع لها بمختلف شعبيات الجماهيرية العظمى .

- كما صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم(373) لسنة 1372و.ر، بالإذن لأمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية باستثمار مبلغ (3) مليار دينار من الأموال المجنبة لتوسيع قاعدة الإقراض وخلق فرص عمل جديدة بمختلف مجالات النشاط الاقتصادي .

أداء الاقتصاد الليبي وآفاق نموه

تنفيذاً للسياسات الاقتصادية التي أقرها مجلس التخطيط العام ، وشرعت اللجنة الشعبية العامة بتنفيذها من خلال اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة ، نعرض التقرير التالي :

إن مرحلة إعادة بناء الاقتصاد الوطني التي انطلقت مع النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي وازدادت وتيرتها مع بداية العقد الأول من هذه الألفية ، وقد ارتكزت السياسات الاقتصادية خلال هذه المرحلة على إعمال كافة الأدوات التي من شأنها ضمان القضاء التدريجي على التشوهات والقصور في عمل آليات الاقتصاد المختلفة ، علاوة على تحفيز جميع أدواته من اجل خلق تنمية متوازنة وضمان استدامة للنمو بما يحقق الزيادة في الإنتاج والوصول إلى مستويات أعلى من الدخل والرفع من مستوى معيشة الأفراد محققين بذلك الرفاه الاجتماعي والعدالة في توزيع ثروات المجتمع بين أبناءه .

إن معالم الاقتصاد الليبي غدت واضحة باستهداف السياسات المؤدية إلي بناء الرأسمالية الشعبية المرتكزة على توسيع قاعدة الملكية وتحفيز القطاع الأهلي على الانطلاق نحو المساهمة الفاعلة في الإنتاج والتوزيع وذلك جنباً إلى جنب مع مؤسسات القطاع العام التي بدأ دورها ينحسر في بعض الأنشطة تاركاً المجال أمام القطاع الأهلي ليحل مكانها . هذا كما ساهمت جملة من القوانين والقرارات المنظمة للنشاط الاقتصادي على خلق المزيد من فرص العمل وتهيئة المناخ الملائم لنمو القطاع الأهلي ، غير أن آثارها الإيجابية لم تتكامل بعد وذلك لعدة أسباب لعل أهمها تباطؤ مؤسسات الائتمان وسياساته عن مواكبة هذه التغيرات ، من جهة أخري لازالت الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لانبعاث أي نشاط اقتصادي تمر عبر حلقات معقدة من الروتين الإداري الموروث والمتراكم عبر سنين طويلة وأصبح لا يتناسب مع الطموحات الكبيرة التي جسدتها السياسات الاقتصادية وقوانينها التنفيذية.

لعل من الأمور الهامة التي حققت فيها السياسة الاقتصادية نجاحاً كبيراً من جراء الاستخدام الجيد لأدواتها في السياستين النقدية والتجارية هو المساهمة الواضحة في استقرار أوضاع السوق طيلة السنوات التي أعقبت توحيد سعر الصرف وإلغاء الموازنات الإستيرادية وتحرير إجراءات التجارة من كافة القيود خصوصاً الكمية منها وقد أنعكس هذا بشكل ايجابي علي الكميات المعروضة من السلع والخدمات وعلي أسعارها أيضاً ، لا بل لقد تم تسجيل معدلات سالبة في نسبة التضخم علي مستوي الاقتصاد الليبي ، وكان من نتيجة هذا الأمر أن جميع المواطنين قد شعروا بهذا التبدل والتحسن في مستويات معيشتهم ودخولهم الحقيقة وترتب عن ذلك منح المستثمر الوطني والأجنبي المزيد من الثقة في آليات الاقتصاد الوطني وسياساته التي ينتهجها .

إن تحقيق الغايات والأهداف التي يتبناها البرنامج الاقتصادي الطموح أمراً يحتاج لتوفير كافة الظروف الموضوعية ومنها الاستعداد بقبول عامل الزمن كونه واحداً من أهم المحددات في معادلات النمو وهو يتناسب طردياً مع طموح الأهداف المرسومة وتنوعها وتداخلها .

ولعل من أهم ما يميز هذا العام 2004 مسيحي هو بدء العديد من البرامج التنفيذية للسياسات المعتمدة في ظل الإطار العام الذي يتوجه إليه البناء المستقبلي للاقتصاد الوطني وهذا ما يمكن إنجازه في التالي :

1- انطلاق برنامج توسيع قاعدة الملكية الذي يهدف إلى نقل ملكية (360) وحدة اقتصادية بنهاية عام 2008 مسيحي ، في مجالات الصناعة والزراعة والثروة الحيوانية والبحرية حيث تم الانتهاء من كافة الترتيبات الخاصة بالإعلان عن الوحدات الاقتصادية المعروضة للتمليك ، وتم الإعلان إلى جميع المواطنين الليبيين الراغبين في تملك الوحدات الإنتاجية المعروضة للمساهمة ، ومن خلال المجهودات المكثفة للهيئة العامة للتمليك فقد تم اتخاذ جملة من الإجراءات التنفيذية وخلال فترة زمنية قياسية ، وقد تمثلت هذه الخطوات فيما يلي :

- بلغ إجمالي عدد الشركات والوحدات التي تم استكمال نقل ملكيتها (41) شركة ووحدة اقتصادية، وكان إجمالي قيمة أصولها (54,222,887) دينار ، حيث بلغ عدد المنتجين بها (4282) منتج بينما بلغ عدد المساهمين في تملكها (4591) مساهم .
- الشركات والوحدات المعروضة للمساهمة يبلغ (55) وحدة اقتصادية .
- يبلغ عدد الشركات والوحدات التي تحت الإجراء من حيث أعمال التقييم (80) شركة ووحدة اقتصادية.
- من الشركات الكبرى التي سيتم طرح أسهمها للبيع إلي جميع أبناء الشعب الليبي من خلال وحدة التداول بمصرف ليبيا المركزي خلال المدة القريبة القادمة ، أي مع نهاية عام 2004 مسيحي وبداية العام القادم ، وهي تمثل خطوة هامة لتوسيع قاعدة الملكية وترجمة حقيقية لامتلاك الجماهير لثروتها .وهذه الشركات هي:
  - الشركة العربية للاسمنت .
  - الشركة الليبية للاسمنت .
  - شركة المطاحن والأعلاف .
  - شركة الجرارات .
- هذا كما يجري حالياً إعداد برنامج يشمل شركات ووحدات قطاع الخدمات أسوة بالبرنامج الذي اعتمد للقطاع الإنتاجي ، ليشرع في تنفيذه حال اعتماد خطته .

2- صدر القانون رقم (1) لسنة 1372 و.ر، ولائحته التنفيذية وهو المعدل للقانون رقم (21) لسنة 1369 و.ر، بتقرير بعض الأحكام في شأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية وقد أحدث هذا القانون تغيرات نوعية في شكل العلاقات التي تربط بين الأشخاص في مؤسساتهم الاقتصادية ،

وكذلك في خلق أجسام اقتصادية جديدة تساهم في اكتمال البناء المؤسسي لآليات عمل الاقتصاد وعلى وجه التحديد أوجد القانون أشكالاً جديدة من الشركات هي الشركات القابضة والحاضنة والبيع الإيجاري والمشتركة ، وهو بذلك يكون مكملاً للقانون التجاري الذي لم يعالج مثل هذا النوع من الشركات والتي لم تكن معروفة حين صدور ذلك القانون .

3- صدور القانون رقم (6) لسنة 1372 و.ر ، بشأن التوكيلات التجارية ولائحته التنفيذية وهذا القانون يعتبر من أحد القوانين الاقتصادية الهامة الذي جاء ليوحد الإجراءات التي كانت سائدة في ظل القوانين السابقة ، وكان الهدف من صدور هذا القانون تفعيل نشاط الوكالات التجارية لتحقيق جملة من المزايا والأهداف كتقنين نشاط الاستيراد وحماية المستهلك وتوفير خدمات البيع والحماية من الغش التجاري نتيجة لتداول سلع مجهولة المصدر داخل الأسواق ، كما تم إعداد مشاريع لقوانين جديدة مهمة في الحياة الاقتصادية كمشروع قانون حماية المستهلك ومشروع قانون المنافسة ومنع الاحتكار من أجل إكمال منظومة القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية في الجماهيرية العظمى .

4- من أجل تفعيل القطاع الأهلي بما يضمن قيامه بالدور المرسوم له في ظل التوجهات الجديدة نحو هذا القطاع ، فقد صدر القانون رقم (4) لسنة 1372 و.ر، بشأن الغرف التجارية ، وقد تم إعادة النظر في آليات عمل الغرف التجارية وتفعيل دورها وعلاقاتها مع المؤسسات المناظرة لها في الاقتصاد العالمي ، وأصبح لاتحاد الغرف التجارية دوراً بارزاً في علاقات الجماهيرية العظمى مع باقي دول العالم .

5- بفضل الجهود المتواصلة للجماهيرية العظمى في جعل اقتصاد الجماهيرية جزءً هاماً من الاقتصاد العالمي ، فقد تم قبول طلب الجماهيرية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية وباشرت كافة الأجهزة بالاستعداد لدمج الاقتصاد الليبي ضمن المنظومة العالمية وهو أمر هام يؤكد دور الجماهيرية وتأثرها بالمتغيرات الاقتصادية العالمية .

6- صدر خلال هذا العام القانون رقم (11) لسنة 1372 و.ر، بشأن ضريبة الدخل ولائحته التنفيذية ، والقانون رقم (12) لسنة 1372 و.ر، بشأن الدمغة ، وقد أحدثا هذين القانونين نقلة نوعية في السياسة المالية للجماهيرية، ويعتبر من أهم الخطوات نحو خلق مناخ استثماري ملائم لتشجيع المدخرات المحلية والأجنبية للمساهمة الفاعلة في النشاط الاقتصادي.

7- شهد عام 2004 مسيحي ، تحسناً ملحوظاً في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الجماهيرية تحت مظلة القانون رقم (5) لسنة 1997 مسيحي ، وهذا ما يدل على اطمئنان هذه المشاريع للتوطن داخل الاقتصاد الليبي وهو مؤشر إيجابي على درجة الاستقرار ونجاح السياسات الاقتصادية الداخلية ، وقد بلغ عدد المشروعات الاستثمارية التي مُنح الإذن بإقامتها خلال عام 2004 مسيحي عدد (41) مشروعاً بتكاليف استثمارية تصل إلى حوالي (306) مليون دينار ليبيّ ، وهذا يمثل تطوراً كبيراً مقارنة بالعدد الإجمالي للمشروعات الاستثمارية

الممنوحة الإذن خلال الفترة (2000 - 2004) حيث بلغت نسبة هذا العام إلي الفترة المذكورة (41%) في حين شكل إجمالي التكاليف الاستثمارية للفترة المشار إليها حوالي (30 %) ، ولعل من الأسباب التي يُعزي إليها هذا الأمر ما طرأ من تعديل في اللائحة التنفيذية للقانون المذكور والتي وفرت مناخ أفضل للاستثمار الأجنبي في الجماهيرية . هذا كما تم تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم (9) لسنة 1430 ميلادية، بتنظيم تجارة العبور و المناطق الحرة والذي يتوقع أن يزيد من جذب الاستثمارات الأجنبية ويفعل الاستثمارات الوطنية في هذا المجال الواعد لخلق مصدر إضافي للدخل.

8- في إطار تنمية وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجماهيرية العظمي وباقي دول العالم وعلي الأخص الصديقة والشقيقة شهد عام 2004 مسيحي، نشاطاً متميزا في عدد المعارض التجارية العامة والمتخصصة والتي تم تنظيمها بالتنسيق والتعاون مع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة وبعض الغرف التجارية الأخرى مثل غرفة طرابلس وبنغازي ومصراته والزاوية ، هذا إلي جانب معارض ترويج وتسويق منتجات الصناعات المحلية وكان أهمها معرض المنتجات المحلية الذي أقيم خلال شهر رمضان المعظم . أما عن التوزيع الجغرافي لهذه المعارض فقد قامت بتغطية أكثر من شعبية . والجدير بالملاحظة في هذا الإطار هو المساهمة الكبيرة لعدد الدول والشركات العارضة في الدورة الثالثة والثلاثين لمعرض طرابلس الدولي والتي كانت متميزة بكل المقاييس خصوصاً وأنها الدورة الأولي بعد الرفع النهائي للإجراءات والقيود التجارية الظالمة التي كانت مفروضة علي الجماهيرية العظمي ، وقد بلغ عدد الدول المشاركة (40) دولة بينما وصل عدد الشركات الأجنبية (2500) شركة في كافة فروع النشاط الاقتصادي ، وهذا إلى جانب المساهمة المحلية التي وصلت إلى حوالي (200) شركة ليبية .

9- شهد هذا العام تنظيم العديد من المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والعالمية والتي تناولت عدداً من المواضيع الاقتصادية الهامة منها علي سبيل المثال مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي ، المؤتمر الوطني حول العمل ، ومؤتمر ليبيا الفرص والتحديات ، وملتقي الدائرة المستديرة حول توسيع قاعدة الملكية ، هيكلة الاقتصاد الليبي وإدارته ، والحلقة الدراسية الأولي حول المواصفات والتجارة (الاتفاقية الخاصة بالحواجز الفنية للتجارة) ، وندوة حول دور المستثمر المحلي في توسيع قاعدة الملكية ، والمؤتمر الوطني حول السكان والتنمية ، هذا إلي جانب العديد من اللقاءات الثنائية التي نظمها اتحادِ عام الغرف مع رجال الأعمال من بعض الدول الصديقة.

10- إن النظرة الإستشرافية لمستقبل الاقتصاد الليبي في ظل جملة من الإجراءات التي تم إقرارها من اللجنة الشعبية العامة بشأن المزيد من التفعيل للسياسة الاقتصادية يجعلنا نستبشر

بمرحلة انطلاق كبيرة خلال المرحلة القادمة. وقد استهدفت هذه الإجراءات تحريك وتوسيع دائرة الإقراض وخلق الائتمان وحفز وتشجيع الاستثمار من خلال الآتي :

- تبسيط وتسهيل إجراءات تسجيل وإشهار أدوات النشاط الاقتصادي وسرعة البت في طلباتها.
- تفعيل أداء مراكز التفتيش والرقابة وتطويرها بما يسرع عملها وفق التشريعات النافذة وبدرجات أعلي من الشفافية .
- التركيز علي تقديم التشجيع والدعم اللازمين لنشر وتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة وذلك من أجل خلق المزيد من فرص العمل وزيادة الإنتاج وتحسين جودته كل ذلك عن طريق توجيه المؤسسات المالية لتقديم التسهيلات الائتمانية وحضن هذا النوع من المشاريع الواعدة التي سوف تساهم في التنمية الحقيقية وبالذات المناطق الريفية الأقل نمواً والأقل جذباً لفئات الشباب من الداخلين الجدد لسوق العمل .
- تحرير سقف الإقراض لدي المصارف، ومنح القروض العقارية والإسكانية بشكل مباشر دون اشتراط موافقة الشعبيات وذلك من أجل المساهمة الفاعلة في تخفيف حدة المشكلة السكنية الحالية.
- تقديم التسهيلات الائتمانية لكافة الأنشطة الاقتصادية بضمانات ميسرة دون الشطط في الضمانات المطلوبة من المصارف وبلا تفريط في حقوق هذه المصارف أو المؤسسات المالية المقرضة. مع منح المرونة الكافية للمصارف في اتخاذ القرارات الائتمانية بما يمكنها من المساهمة الفاعلة في تحقيق مستهدفات السياسة الاقتصادية.
- إن من شأن تفاعل هذه الإجراءات التنفيذية للسياسة الاقتصادية مع ما هو مطروح من إعادة النظر في سياسة الدعم السلعي وانتهاج أسلوب الدعم النقدي للدخل أن يتم فتح آفاق واسعة للاستثمار في مجال الصناعات الغذائية وتنشيط قطاع التجارة والنقل والتخزين لهذه السلع وما يترتب عنه من خلق العديد من فرص العمل في القطاع الأهلي حيث من المؤمل أن تنشط الاستثمارات في مجال المطاحن والأعلاف وفي تعبئة الزيوت النباتية ومعجون الطماطم ، كما أنه سيساهم في تنمية زراعة الحبوب والطماطم.

إن نجاح هذه السياسات والإجراءات يحتاج إلى حشد كافة الجهود وتسخير جميع الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة من خلال وضوح الرؤيا والهدف وثبات الإرادة وانسجام كافة مؤسسات المجتمع في اتجاه واحد يقود نحو بناء الرأسمالية الشعبية القائمة علي التناغم والانسجام بين القطاعين العام والأهلي والتنافس من أجل خلق قاعدة إنتاجية قادرة علي تحقيق الرفاه والتقدم للمجتمع الجماهيري وزيادة الدخول الحقيقية لأبناء الشعب الليبي والذي عليه أيضا أن يقوم بدوره في المحافظة علي منجزاته ومقدراته وأن يساهم بجدية في رفع إنتاجيته من خلال الاستعداد لبذل كل التضحيات من أجل نجاح هذه البرامج والسياسات ، فالتنمية هي دائماً للإنسان ولكنها لا يمكن أن تكون إلا بواسطته.

توفير المركـــوب

انطلاقا من توجيهات الأخ **القائد** وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية وحثها الدائم على ضرورة توفير المركوب باعتباره أحد الحاجات الضرورية والأساسية للفرد والأسرة فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات التنفيذية لحل هذه المشكلة ، ولعله من المفيد الإشارة إلي أهم التطورات التي مر بها سوق السيارات في الجماهيرية .

خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي كانت تجارة السيارات محتكرة علي الشركات العامة التي لم تستطع لأسباب عديدة تحقيق التوازن في السوق وبعد حل وتصفية تلك الشركات وعدم تخصيص الموازنات الإستيرادية الكافية خلال فترة التسعينات ازدادت الفجوة بين الطلب والعرض في السوق الأمر الذي أدي إلي ارتفاع سعر المركوب وعدم قدرة المواطن علي شراء المركوب الجديد وهذا ما أدي إلي قيام العديد من المواطنين للاستيراد المباشر للسيارات المستعملة والمتهالكة من أسواق السيارات الخارجة عن الخدمة في الدول الأوربية .

غير أنه ومع أواخر عقد التسعينات وبداية الإصلاحات الاقتصادية تم تكوين العديد من الشركات الأهلية المساهمة لتوريد السيارات ، وكذلك شهدت تلك الفترة قيام العديد من الجهات العامة بتوريد المركوب الخاص لمنتسبيها ، الأمر الذي ساهم في سد جزء كبير من الطلب.

وأمام هذه الحقائق ومن أجل إيجاد حلول ناجعة لهذه المشكلة التي تعاني منها جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية فقد تم خلال الثلاث سنوات الأخيرة انتهاج جملة من السياسات التي ساهمت في حل هذه المشكلة ، ولعل من أهم تلك الإجراءات التي تم اتخاذها مايلي :

1. صدور قرار اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة رقم (2) لسنة 1370 و.ر الذي أعطي الحق لأي مواطن استيراد مركوبه الخاص بشرط ألا يزيد عمر السيارة المستعملة عن خمس سنوات من تاريخ الصنع .
2. صدور قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (44) لسنة 1370و.ر بشأن حظر استيراد السيارات على الجهات العامة لغرض بيعها .
3. السماح للقطاع الأهلي بالاتجار في السيارات الجديدة والمستعملة ودون الإلزام بشرط الوكالة التجارية لفتح الباب أمام المزيد من المعروض في السوق.
4. تخفيض الضرائب الجمركية علي السيارات التي لا تزيد سعة محركاتها عن 2000 سي سي بشكل كبير بحيث أصبحت تتراوح بين 5% و 15% فقط ، . وذلك من اجل معالجه طلبات العديد من الجهات التي كانت تطالب بالإعفاء الجمركي لمستوردات منتسبيها من السيارات حيث أصبحت قيمة الضريبة الجمركية لم تعد تمثل عبئاً حقيقياً على المستهلك .

5. إلغاء الضريبة التصاعدية التي كانت مفروضة علي السيارات المستوردة ومنح تخفيضات جمركية علي جميع فئات السيارات ، وبالذات التي تزيد قوتها عن 2000 سي سي بحيث أصبح الحد الأعلى للضريبة الجمركية لأي سيارة هو 55%.

6. صدور القانون رقم (3) لسنة 1372 و.ر بشأن تنظيم أعمال الوكالات التجارية ولائحته التنفيذية والذي بموجبه تم إلزام القطاع الأهلي (الشركات المساهمة – التشاركيات – الأفراد) بالحصول علي توكيل تجاري لممارسه هذا النشاط . حيث انه من المتوقع أن يتم من خلال هذه التوكيلات توفير المركوب للمواطن بأسلوب التقسيط المريح ، وتوفير خدمات ما بعد البيع ، وضمان استيراد الأنواع الجيدة وبمواصفات يتوفر بها وسائل الأمان ، خصوصاً بعد تفعيل مصرف ليبيا المركزي لنظام الكمبيالات الذي كان موقوفاً لفترة طويلة بحيث يمكن خصمها وإعادة خصمها من خلال المصارف العامة مما يخلق مصدراً هاماً من مصادر التمويل لهذا النشاط .

إن جملة هذه الإجراءات قد ساهمت بشكل كبير في خلق نوعاً من التوازن بين قوي الطلب والعرض من هذه السلعة الأساسية ،ولعل أكبر دليل علي ذلك ما تبينه الإحصائيات سواء المصنع محلياً أو إحصائيات التجارة الخارجية لإجمالي عدد السيارات المستوردة خلال الفترة من 1999 إفرنجي وحتى ألان ، **فعلى صعيد التصنيع المحلي :**

أ- تم افتتاح مصنع سيارات الليبو ودخل مرحلة الإنتاج حيث تم تصنيع وتجميع عدد (5700) سيارة ركوب وتم بها تغطية الحجوزات القائمة للمواطنين وبعض منتسبي الشعب المسلح .

ب- تم مراجعة الحجوزات السابقة لدى الشركة الوطنية للشاحنات والحافلات حيث بلغت (15492) مركبة من مختلف النوعيات ووضع برنامج لتسليم عدد (6900) مركبة هذا العام وهى الآن في مرحلة التصنيع والتجميع النهائي .

إما فيما يتعلق بتوفير المركوب عن طريق الاستيراد :

أ- تم توريد عدد (30427) سيارة ركوبة ونقل خفيف عن طريق جهاز التحدي للبناء والتشييد لمنتسبي الجهات العامة ومنها (رابطة المعاقين – نقابة المعلمين – نقابة أعضاء هيئة التدريس – رابطة الفنانين – نقابة البناء والتشييد – نقابة الفلاحين – أمانات (اللجنة الشعبية العامة للمالية – اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي)- وغيرها .

ب-تم توريد عدد (26503) سيارة ركوبة لمنتسبى الشعب المسلح عن طريق جهاز التحدي .

ج- أعطي الإذن في أواخر عام 1370 و.ر، لشركة الاستثمارات الداخلية لتوريد عدد (10,000) عشرة آلاف سيارة لتغطية حجوزات المواطنين ، وتغطية جزء من حجوزات بعض القطاعات العامة .

وبذلك فإنه من خلال إحصاءات التجارة الخارجية لإجمالي عدد السيارات المستوردة خلال الفترة من 1999 إفرنجي وحتى الآن يتضح إن معدل عدد المواطنين لكل سيارة في حالة حساب هذه المدة فقط يصل إلي حوالي 10 وهو رقم قياسي إذا ما قورن بالعديد من دول العالم .

هذا ومن المتوقع أن تخف حدة هذه المشكلة بدرجة كبيرة إذا ما انتظم سوق السيارات مستقبلاً وتم إعمال قواعد البيع بالتقسيط المريح وهو النظام المتبع في أغلب دول العالم ، وهو الوحيد الكفيل بتخفيف شروط الدفع علي ذوي الدخل المحدود وجعل هذا النوع من السلع في متناولهم .

وفى تقديرنا فإن حجم المعروض من السيارات الآن قد أدى إلى تحقيق نوع من التوازن مع الطلب . أما توفير المركوب بأسعار مناسبة فإنه يمكن القول بأن أسعار السلع عموماً تحكمه عناصر التكلفة المختلفة ، بداية من أسعار الشراء من مصادرها إلى شحنها والتأمين عليها ومناولتها ... وغيرها من التكاليف ، وبذلك فإن حصول المواطن على سيارة و جعلها في متناول الجميع يمكن تحقيقه من خلال تفعيل أسلوب التقسيط المريح .

الوضع الغذائي في الجماهيرية العظمى

يمكن التعرف على الوضع الغذائي في الجماهيرية العظمى بشكل مختصر ومركز من خلال الجوانب الآتية :-

1- تطور المتاح لاستهلاك الفرد من السعرات الحرارية ومدى توزيعه بين المناطق والفئات الاجتماعية .

2- مدى التحسن في برنامج جودة وسلامة الأغذية .

3- الحالة الغذائية للسكـــــــــان .

4- مدى الاعتماد على الإنتاج والاستيـــراد .

فمن حيث المتاح لاستهلاك الفرد من السعرات الحرارية وبمراجعة إحصاءات منظمة الأغذية والزراعية وبعض التقديرات المحلية يلاحظ التطور الملحوظ في هذا المؤشر من نحو (1650) سعر حراري فقط في عام (1961 مسيحي) أي مستوى المعدل السائد في الدول النامية الفقيرة وارتفع إلى (2506) سعر حراري في عام (1971 مسيحي) أي مستوى المعدل في الدول متوسطة النمو والتنمية .

وبفضل جهود التنمية المبذولة بعد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة تطور المتاح لاستهلاك الفرد إلى نحو (3564) سعر حراري في عام 1981 مسيحي، ومنذ ذلك التاريخ حافظ مستوى المتاح للاستهلاك على ارتفاعه بما يعادل أو يفوق معدل الدول المتقدمة رغم الحصار الظالم الذي تعرضت له الجماهيرية وتعثر النمو الاقتصادي في نهاية القرن الماضي ، وكان لسياسة دعم السلع التموينية وتوفيرها بكميات كافية وأسعار رخيصة للمستهلك من أهم العوامل في المحافظة على ذلك حيث تساهم في توفير نحو (2800-3000)سعر حراري للفرد سنوياً .

وبالنسبة لتوزيع الغذاء المتاح على مختلف مناطق الجماهيرية تشير نتائج مسح الإنفاق العائلي في إطار المسح الاقتصادي والاجتماعي الذي تم بإشراف الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (2002-2003 مسيحي) إلى التقارب في متوسط إنفاق الفرد على الغذاء في مختلف مناطق الجماهيرية والذي يتراوح ما بين (37.22) دينار شهرياً كحد أدنى في الجبل الغربي وحوالي (47.19) دينار شهرياً كحد أعلى في منطقة الزاوية مما يعني أن التوزيع يتسم بالعدالة إلى حد كبير .

ومن المفيد جداً المحافظة على المستوى المرغوب من الإمدادات الغذائية إذا ما تم استبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي .

وفيما يتعلق ببرنامج جودة وسلامة الأغذية تعاني الجماهيرية كما خلص إلى ذلك تقرير اللجنة المشكلة بقرار الأخ / أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة رقم (31) لسنة 1371 و.ر

من قصور ملحوظ سواء في مواصفات الأغذية أو التشريعات والإمكانيات الفنية للتفتيش وتحليل الأغذية مما يتطلب الاهتمام بهذا الجانب بهدف حماية اقتصاد الأسرة وصحة المستهلك من الأغذية ذات الجودة المتدنية والضارة بالصحة سواء كانت منتجة محلياً أو مستوردة .

وفيما يخص الحالة الغذائية قد يكون هناك جانب سلبي يتمثل في الإفراط في الغذاء مع الخمول والكسل وما يترتب عليه من ارتفاع في نسبة البدانة (السمنة) ليس فقط بين البالغين بل والشباب أيضاً والمرتبطة بالعديد من الأمراض المزمنة والمهلكة للصحة ، والملاحظ زيادة انتشارها في السنوات الأخيرة .

ويتمثل الجانب الإيجابي في تحسين الحالة الغذائية للفئات الحساسة الأمهات والحوامل والمرضعات والأطفال الرضع دون سن الخامسة حيث تتوفر العديد من المؤشرات الدالة على ذلك مثل :-

- انخفاض وفيات الأمهات عند الـــولادة .
- انخفاض وفيات الرضع أقل من سنـــة .
- انخفاض وفيات الأطفال دون الخمس سنـوات .
- انخفاض المواليد ناقصي الوزن والأطفال النحفاء .
- إطالة أمد الحياة عند الولادة من (46) عام في سنة 1971 مسيحي إلى نحو (70) سنة في سنة 1999 مسيحي .

ويتطلب تحسين الحالة الغذائية بصوره عامة العمل من أجل زيادة دخل المواطن وتشغيل الباحثين عن العمل والاهتمام بالتوعية الغذائية والصحية .

والجانب الأكثر سلبية هو اتساع الفجوة الغذائية وزيادة الاعتماد على الاستيراد أي الاعتماد على العائدات النفطية فبالإضافة إلى الاعتماد على الاستيراد بشكل مطلق بالنسبة للزيوت النباتية والأرز والسكر والشاي والطماطم المعلب ، اتسعت الفجوة بالنسبة لأهم سلعة غذائية استراتيجية وهي القمح ، فبعد أن كان الاعتماد على الإنتاج في عام 1983 مسيحي بنسبة (26.3 %) انخفض إلى (4.7 %) فقط في عام 2003 مسيحي .

ورغم بعض الجهود في زيادة الإنتاج المحلي لبعض السلع مثل اللحوم والألبان والبيض ، إلا أنها تعتمد على المدخلات المستوردة والتي أهمها الأعلاف بنسبة كبيرة .

ولتضييق الفجوة الغذائية وتقليل الاعتماد على الاستيراد يجب الاهتمام بالإحصاءات الزراعية والتي هي ضعيفة جداً في الوقت الحاضر ، وكذلك البحوث الزراعية وتطبيق نتائجها من المزارعين بتفعيل الإرشاد الزراعي ، مع توفير الدعم الكافي للمزارعين والعمل من أجل الاستغلال الأمثل للموارد المائية المحدودة فضلاً عن الاهتمام بدعم وتشجيع الصناعات الغذائية .

برنامج توسيع قاعدة الملكية

ودعم الصناعات المحلية لعام 1372 و.ر (2004)

تباشر الهيئة العامة لتمليك الشركات والوحدات الاقتصادية العامة المهام المناطة بها انطلاقا من قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (115) لسنة 1372 و.ر بإعادة تنظيمها، والمتمثلة في تقييم الشركات والوحدات الاقتصادية العامة بقصد تحويلها إلى شركات جماعية مساهمة، واتخاذ إجراءات تمليكها ومعالجة الصعوبات والمختنقات التي تواجهها، في إطار أحكام لائحة تمليك الشركات والوحدات الاقتصادية العامة الصادرة بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (31) لسنة 1371 و.ر/ 2003 مسيحي.

وقد أنيط بالهيئة العامة لتمليك الشركات والوحدات اقتصادية العامة تنفيذ برنامج إعادة هيكلة الشركات العامة الإنتاجية [توسيع قاعدة الملكية] المعتمد بقرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم (313) لسنة 1371 و.ر والذي انبثق عن توصيات اللجنة المشكلة بقرار مؤتمر الشعب العام رقم (15) لسنة 1369 و.ر لتقييم الشركات والمشروعات العامة الإنتاجية، وكذلك عن جملة من الدراسات والاجتماعات المكثفة مع كافة الجهات ذات العلاقة ومن بينها الشعبيات ، وتمت إعادة صياغته في إطار توجهات المجتمع التي صاغها مؤتمر الشعب العام بقراره رقم (1) لسنة 1371 و.ر بشيان صياغة قرارات المؤتمر الشعبية الأساسية في دور انعقادها العام السنوي للعام 1370 و.ر ، والتي تؤكد على التمسك بالاشتراكية الشعبية، وبناء التشاركيات والشركات الجماعية المساهمة، وقد استهدف البرنامج نقل ملكية (360) وحدة اقتصادية في مختلف المجالات الإنتاجية على مستوى كافة شعبيات الجماهيرية العظمى، وذلك على الوجه الآتي :-

النشاط	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
صناعي	145	41	18	204
زراعي	28	4	24	56
حيواني	71	-	11	82
بحري	16	1	1	18
الإجمالي العام	260	46	54	360
البرنامج الزمني لنقل الملكية	2004/1/1- 2005/12/31	2004/7/1 / 2007/6/30	2004/1/1 – 2008/12/31	

الإجراءات التنفيذية:

شرعت الهيئة في مباشرة أعمال نقل الملكية وفقاً للبرنامج الزمني المحدد بمراعاة حجم واقتصاديات الوحدات الاقتصادية العامة المستهدفة وذلك من إعادة هيكلة وتهيئة وتقييم بغرض الوصول إلى قيمة عادلة وتحديد سعر البيع الملائم ومعالجة الالتزامات والفائض عن الحاجة الاقتصادية للوحدات من العاملين، ومن ثم الطرح للتمليك وفق أحد الأساليب التالية :

1- طرح أسهم الوحدات الاقتصادية العامة للبيع من خلال وحدة بيع وتداول الأسهم والأوراق المالية بمصرف ليبيا المركزي.

2- التمليك بتأسيس شركات مساهمة بالاكتتاب العام تقوم على تملك صافي أصول الشركات أو الوحدات الاقتصادية العامة.

3- التمليك للعاملين بالشركات أو الوحدات الاقتصادية العامة في شكل تشاركيات أو شركات مساهمة يؤسسونها لهذا الغرض.

4- دعوة المستثمرين للمساهمة أو للمشاركة ببيع حصص لهم في الشركات والوحدات الاقتصادية العامة في حالة زيادة المعروض من الأسهم عن طلبات الشراء والاكتتاب من المواطنين.

ويقوم تنفيذ برنامج نقل الملكية على المبادئ الأساسية الآتي :-

1) تحويل الملكية العامة في الشركات والوحدات الاقتصادية العامة إلى القطاع الأهلي بغرض تطوير الكفاءة والقدرة التنافسية في مجال الإنتاج والخدمات.

2) توسيع (قاعدة الملكية) وذلك بنقل ملكية الشركات والوحدات الاقتصادية العامة إلى أكبر عدد من المساهمين .

3) إشراك العاملين بالشركات والوحدات الاقتصادية العامة في التملك من خلال منحهم أولوية لتملك نسبة من الأسهم في الوحدات العاملين بها، واستخدام مستحقاتهم ومساهمتهم في سداد قيمة الأسهم والحصص.

4) إتاحة الفرص المتكافئة لكافة الراغبين في الشراء من غير العاملين، وذلك بالدعوة للاكتتاب والمساهمة، ونشر المعلومات الفنية والمالية التي تساعد على اتخاذ قرار الشراء.

5) نقل ملكية الوحدات الاقتصادية خالية من أية التزامات وذلك بضمان سداد الالتزامات القائمة ووضع الترتيبات اللازمة مع الدائنين.

6) إتاحة فرص المنافسة الشريفة، وعدم تمتع الوحدات بعد تمليكها بأي شكل من أشكال الاحتكار أو التمييز عن الوحدات المماثلة العاملة بالنشاط الأهلي.

يتلخص الموقف التنفيذي في الآتي :-

- تم استكمال نقل ملكية عدد [41] وحدة اقتصادية عامة تقع في (16) شعبية من شعبيات الجماهيرية العظمى، عدد (18) وحدة منها نُقلت ملكيتها في شكل شركات مساهمة والباقي [23] وحدة، نُقلت ملكيتها في شكل تشاركيات، وقد بلغت قيمة أصولها الثابتة (5,222,887) دينار بينما بلغ عدد المنتجين بها (4282) منتجاً وعدد المساهمين (4591) مساهماً.

- تم طرح عدد (55) وحدة اقتصادية عامة بعدد (22) شعبية من شعبيات الجماهيرية العظمى للمساهمة في شكل شركات مساهمة وتشاركيات.

- تقوم الهيئة حالياً بتقييم عدد [80] وحدة اقتصادية عامة بعدد (19) شعبية تمهيداً لطرحها للتمليك في شكل شركات مساهمة وتشاركيات، واستثمار مشترك مع المستثمرين الأجانب وفقاً لأحكام القانون رقم (5) لسنة 1426 ميلادية بشأن تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية.

- جاري العمل لطرح أسهم بعض الشركات الكبرى [المطاحن والأعلاف، الإسمنت، الجرارات] للبيع عبر وحدة تداول الأسهم بمصرف ليبيا المركزي.

متابعة الشركات الصناعية الاستراتيجية التابعة للهيئة

- في إطار تنفيذ برنامج توسيع قاعدة الملكية بالنسبة للشركات الصناعية الاستراتيجية تم بمقتضى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (19) لسنة 1371 و.ر نقل تبعية تلك الشركات وعددها (12) شركة للهيئة وفقاً للكشف [المرفق] التي تتولى متابعة أعمالها تمهيداً لطرح أسهمها للبيع عبر وحدة تداول الأسهم بمصرف ليبيا المركزي.
- ساهمت الشركات المعنية خلال الفترة من 1/1 – 1372/9/30 و.ر/ 2004 مسيحي في توفير بعض احتياجات السوق المحلي من سلع [الحديد – الإسمنت – الإلكترونات – الجرارات – الشاحنات والحافلات – المقطورات – بعض المنتجات الهندسية والكيماوية المختلفة – الأ[illegible] – الدقيق – السميد – المكرونة – الزيوت النباتية - زيت الزيتون] حيث بلغت قيمة المنتجات المباعة [780,794,612] سبعمائة وثمانون مليوناً وسبعمائة وأربعة وتسعون ألفاً، وستمائة وإثني عشر ديناراً، وبلغ عدد المنتجين بها [19,430] منتجاً.
- في مجال توفير مواد البناء ساهمت كل من شركات الإسمنت، والحديد والصلب منذ تأسيسها حتى 1372/9/30 و.ر / 2004 مسيحي في دعم الخزانة العامة، وتوفير السلع للسوق المحلي وذلك على الوجه الآتي :-

البيان / الشركة	الكمية طن	القيمة د.ل
دعم الخزانة العامة في شكل رسوم جمركية وضرائب ورسوم النهر العظيم وغيرها من المدفوعات.		-
الشركة العربية الإسمنت	-	218,931,124
شركة الإسمنت الليبية [1987 – 2004/9/30]	-	46,453,109
الشركة الليبية للحديد والصلب	-	374,617,797
• إنتاج الإسمنت والحديد :		
الشركة العربية للإسمنت	30,330,576	795,185,284
شركة الإسمنت الليبية : * السوق المحلي	36,161,588	500,000,000
* التصدير	-	11,911,000
الشركة الليبية للحديد والصلب: * السوق المحلي	11,301,486	1,694,876,772
* تصدير	-	1,611,041,000 دولار

كشف بالشركات العامة الإنتاجية التابعة للهيئة العامة لتمليك الشركات والوحدات الاقتصادية العامة

ر.م	اسم الشركة
1	الشركة الليبية للحديد والصلب
2	شركة الإسمنت الليبية / بنغازي
3	الشركة العربية للإسمنت/ الخمس
4	الشركة الصناعات الهندسية
5	الشركة الوطنية للمقطورات / تاجوراء
6	شركة الشاحنات والحافلات / تاجوراء
7	الشركة الليبية للجرارات
8	الشركة الوطنية العامة للمطاحن والأعلاف / طرابلس
9	الشركة العامة للصناعات الكيماوية / أبوكماش
10	الشركة العامة للتبغ
11	الشركة العامة للإلكترونات / تاجوراء
12	الشركة العامة لاستخلاص وتكرير الزيوت النباتية

برنامج دعم الصناعات المحلية

خلال عام 1372 و.ر (2004مسيحي)

- تم إنشاء صندوق دعم الصناعات المحلية بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (42) لسنة 1371 و.ر ضمن القرارات والإجراءات التي أصدرتها اللجنة وأمانتها في إطار تنفيذ التوصيات التي خلصت لها اللجنة المشكلة بقرار مؤتمر الشعب العام رقم (15) لسنة 1369 و.ر لتقييم الشركات والمشروعات العامة الإنتاجية والخدمية، وقد أسندت للصندوق معالجة الالتزامات المالية المترتبة عن إعادة هيكلة الشركات والوحدات الاقتصادية العامة، والمساهمة في دعم برامج الإحلال والتطوير وتحسين نوعية المنتجات، ودعم التصدير وتسويق المخزون.

- كما أصدرت اللجنة الشعبية العامة وأمانتها عدة قرارات بنقل الالتزامات المترتبة في ذمة الشركات والوحدات الاقتصادية العامة، وكذلك نقل بعض الإدارات العامة للصندوق بيانها كالآتي :-
  - قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (94) لسنة 1371 و.ر بنقل بعض الشركات العامة الإنتاجية لصندوق دعم الصناعات المحلية .
  - قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (95) لسنة 1371 و.ر بنقل ديون المصارف التجارية في ذمة بعض الشركات العامة الإنتاجية لصندوق دعم الصناعات المحلية.
  - قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (96) لسنة 1371 و.ر بتحميل صندوق دعم الصناعات المحلية ببعض الالتزامات وتقرير حكم في شأنها .
  - قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (98) لسنة 1371 و.ر بنقل ديون صندوق الضمان الاجتماعي في ذمة الشركات العامة الإنتاجية لصندوق دعم الصناعات المحلية.
  - قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (100) لسنة 1371 و.ر بنقل ديون [illegible] التنمية في ذمة بعض الشركات العامة الإنتاجية لصندوق دع[illegible]ـناعات المحلية.
  - قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم (100) لسنة 1372 و.ر بشأن اعتماد بعض الأسس والضوابط، وتحديد القيمة المالية لبعض الوحدات الاقتصادية العامة لغرض نقل ملكيتها.

أولاً : الإجراءات التنفيذية بالخصوص

- تنفيذا للمهام والاختصاصات الموكلة للصندوق ، المتعلقة بمعالجة الالتزامات والمختنقات المالية للشركات والوحدات الإنتاجية التي تندرج ضمن المرحلة الأولى من برنامج (توسيع

قاعدة الملكية) المعتمد بقرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم (313) لسنة 1371 و.ر، قام الصندوق بالإعمال التالية :

- أبرم الصندوق عدد (5) اتفاقيات مع المصارف التجارية (الصحارى – الوحدة – الجمهورية – التجاري الوطني – الأمة) بنقل ديونها في ذمة الشركات والوحدات الاقتصادية العامة المستهدفة ببرنامج توسيع قاعدة الملكية وقدرها [124,752,800] د.ل إلى ذمة الصندوق بحيث يجري نقل ملكية تلك الشركات والوحدات الاقتصادية العامة خالية من أية التزامات.

- جاري العمل على توقيع اتفاقية مع مصرف مصراته الأهلي للتنمية والاستثمار بقيمة إجمالية (6,964,340) د.ل ، لنقل ديونه في ذمة بعض الشركات العامة الإنتاجية المعنية ببرنامج (توسيع قاعدة الملكية) لذمة الصندوق.

- قام الصندوق بتوقيع محاضر اتفاق بشأن جدولة ديون المصارف التجارية على أقساط سنوية خلال فترة (5) سنوات بواقع (20%) من إجمالي قيمة الدين، وبمعدّل يصل إلى نحو (25) مليون دينار في السنة.

- تم رفع جميع الحجوزات والرهونات الموقعة على الشركات والوحدات الإنتاجية التابعة لها، من قبل المصارف التجارية.

- تم حصر وتدقيق ديون الموردين الخارجيين في ذمة الشركات والوحدات الاقتصادية العامة المستهدفة ببرنامج توسيع قاعدة الملكية حيث بلغت(91,878,350) د.ل .

- تم تشكيل لجنة للبت في طلبات الموردون الخارجيون، حيث عملت اللجنة على التفاوض مع عدد (21) شركة بلغ إجمالي ديونها (17,787,243) د.ل، وبلغت قيمة التخفيض من الدين المذكور (1,368,112) د.ل، وجاري التفاوض مع بقية الشركات الأخرى بهدف تخفيض أصل الديون وبرمجة السداد.

- تم تجهيز مشروع اتفاقية مع صندوق الضمان الاجتماعي ، حيث بلغت قيمة مستحقات الضمان الاجتماعي في ذمة الشركات والوحدات الإنتاجية المستهدفة بالبرنامج المشار إليه (25,438,868 د.ل) حسب البيانات المتحصل عليها من الشركات المعنية .

- تم الاتفاق مع صندوق الضمان الاجتماعي بعدم مطالبة الوحدات الإنتاجية بتلك الالتزامات، ورفع جميع الحجوزات الموقعة عليها لذات السبب ، وتم دفع مبلغ (4) ملايين دينار كدفعة على الحساب، إلى حين الانتهاء من تدقيق البيانات من جانب اللجنة المشتركة التي شُكِّلتْ لهذا الغرض .

- تم توقيع الاتفاقية رقم (2) مع مصرف التنمية بعد أن تم تدقيق القيمة الإجمالية لديونه المباشرة، والديون التي يضمنها لصالح جهات خارجية في ذمة الشركات والوحدات الاقتصادية العامة المستهدفة ببرنامج توسيع قاعدة الملكية بمبلغ(180,859,993.576) د.ل، وتم

الاتفاق على جدولة للسداد على أقساط سنوية اعتمدت من قبل الصندوق والمصرف، وبلغت قيمة القسط السنوي (31.5) مليون دينار ، و قام الصندوق بدفع مبلغ (10) ملايين دينار كدفعة أولى من القسط الأول.

- قام الصندوق بدفع المرتبات للعاملين بالإدارات العامة للشركات المنقولة تبعيتها له حتى تاريخ 1372/09/30و.ر/1372و.ر .

- عمل الصندوق على جرد وحصر أصول الإدارات العامة للشركات المنقولة تبعيتها له، وجاري العمل على تشكيل لجان للتصرف في مخزونها من المواد الخام ومستلزمات التشغيل بالتنسيق مع الوحدات الإنتاجية التي كانت تتبع هذه الشركات.

فيما يخص القوى العاملة بالإدارات العامة للشركات المعنية، فأنه جاري العمل على معالجتها بالإجراءات التالية :-

- تم التعميم على الشعبيات بإمكانية الاستفادة من العناصر المؤهلة في مجال التعليم وغيره من المجالات الأخرى .
- تسهيل إجراءات النقل إلى الجهات التي ترغب في الاستفادة من العاملين بهذه الشركات .
- تم نقل عدد (124) منتجاً من إجمالي القوى العاملة بالإدارات العامة للشركات إلى جهات متعددة بالشعبيات ، وجاري العمل على استكمال إجراءات نقل عدد (73) منتجاً.
- تم إحالة الطلبات الواردة إلى الصندوق من العاملين بالشركات والوحدات الإنتاجية الراغبين في التحول نحو الإنتاج، إلى صندوق التحول للإنتاج لمنحهم القروض اللازمة.
- تم تزويد اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل بكشوفات عن القوى العاملة بالإدارات العامة للشركات المنقول تبعيتها للصندوق تحوي جميع العمالة ، مصنفة حسب الاسم وتاريخ الميلاد والمؤهل العلمي والدرجة الوظيفية وتاريخ التعيين ومقر السكن ، تمهيداً لإعادة توزيعها على جهات العمل المحتاجة لتخصصاتهم العلمية وخبراتهم العملية .
- قام الصندوق بمعالجة مرتبات العاملين بالشركات والوحدات الاقتصادية العامة المستهدفة ببرنامج توسيع قاعدة الملكية وذلك على الوجه الآتي :-
- تم صرف مرتبات المنتجين المتأخرة بالشركات العامة المنقولة إدارتها للصندوق حتى 1371/12/31 و.ر / 2003 مسيحي، بقيمة بلغت (1,625,005) د.ل.

- تم صرف مرتبات المنتجين لعدد (66) وحدة اقتصادية عامة من الوحدات المستهدفة بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (100) لسنة 1372 و.ر المشار إليه، وبقيمة إجمالية قدرها (9,604,460.641) د.ل.
- تم صرف مرتبات المنتجين بعدد (8) وحدات اقتصادية عامة تعاني من تأخر صرف مرتباتها وبقيمة إجمالية قدرها (1,302,298.921) د.ل.
- تم صرف مرتبات العاملين بالشركة العامة لتسويق المنتجات الزراعية وفروعها بالشعبيات حتى 1372/6/30 و.ر/ 2004 مسيحي وبقيمة إجمالية قدرها (900,021.663) د.ل.
- تم صرف المرتبات المتأخرة للمنتجين بعدد (74) وحدة اقتصادية عامة بمناسبة عيدي الفطر 1371 و.ر / 2003 مسيحي والأضحى 1372 و.ر/ 2004 مسيحي المباركين بقيمة إجمالية قدرها (9,782,858.992) د.ل.
- تم صرف سلف على حساب المرتبات بمناسبة عيد الفطر المبارك 1372 و.ر/2004 مسيحي للمنتجين بعدد (79) وحدة اقتصادية عامة بمختلف شعبيات الجماهيرية العظمى وبقيمة إجمالية قدرها (8,067,094.965) د.ل.
- تم تشكيل فرق عمل ميدانية لمراجعة وتدقيق المرتبات بكافة الشركات والوحدات الاقتصادية العامة بالشعبيات المستهدفة ببرنامج توسيع قاعدة الملكية، وذلك بهدف تسويتها من المبلغ الذي خُصص لهذا الغرض وقدره (70,000,000) د.ل.
- وبذلك يكون إجمالي المرتبات والسلف التي قام الصندوق بسدادها حتى 1372/11/15 و.ر/ 2004 مسيحي [31,281,710.182] واحد وثلاثون مليوناً ومائتان وواحد وثمانون ألفاً وسبعمائة وعشرة دنانير، و182 درهماً.

ثانياً – الإجراءات المتخذة في إطار دعم بعض الشركات والوحدات الاقتصادية الإنتاجية

- في إطار مساعدة الشركات الإنتاجية على تصريف المخزون الجاهز والعمل على تسويق فائض الإنتاج المحلي الذي تعذر تسويقه من قبلها، اتخذت الإجراءات التالية :
  - وقع الصندوق محضر اتفاق مع جهاز التصدير والاستيراد بشعبية الكفرة لتسويق منتجات الشركة الوطنية العامة للغزل والنسيج والشركة الوطنية للمنسوجات بالسودان.
  - قام الصندوق بإقامة مهرجان التسويق الأول للمنتجات المحلية بمشاركة عدد كبير من الوحدات الاقتصادية الإنتاجية خلال العام 1371و.ر/(2003مسيحي) حيث حقق المهرجان مبيعات بأكثر من (1.5) مليون دينار .

- نظم الصندوق مهرجان التسويق الثاني للمنتجات المحلية خلال الفترة من (15- 25/ رمضان المبارك 1372 و.ر) بمشاركة العديد من الوحدات الاقتصادية الإنتاجية , حيث حققت المبيعات نحو (1) مليون دينار .
- قام الصندوق عن طريق الشركة العامة للأثاث بسحب مخزون مصانع الأثاث التي كانت تتبع الشركة في السابق بهدف تسويقه، وقد قامت الشركة بالفعل بتسويق أكثر من نصف المخزون المستلم من تلك المصانع .
- جاري التفاوض مع عدد من الشركات لتسويق منتجات الملابس والأحذية بالدول الأفريقية.
- قام الصندوق بمعالجة بعض المشاكل الفنية والعمل علي تشغيل بعض الوحدات الإنتاجية والمتمثلة في :-
- تشغيل مجمع درنة لصناعة اللدائن والإسفنج الصناعي ، وذلك بشراء المواد الخام اللازمة لتصنيع الإسفنج وقد بدأ المصنع في الإنتاج .
- جاري العمل على استكمال مشروع مصنع مسحوق الصابون بنغازي ، وقد اتخذت العديد من الإجراءات لاستكمال المشروع المذكور ، حيث تم دفع مستخلصات شركة المباني الجاهزة المستحقة عن المشروع فيما يخص الأعمال المدنية، كما تم دفع (50%) من مستخلصات مقاول التركيبات.
- بلغ إجمالي ما صرف لدعم الوحدات الإنتاجية حتى تاريخه (22,983,409.394) اثنان وعشرون مليوناً وتسعمائة وثلاثة وثمانون ألفاً وأربعمائة وتسعة دنانير، و 394 درهماً وذلك من خلال مخصصات بند الإقراض من ميزانية الصندوق، وقد استفاد من ذلك عدد (18) وحدة اقتصادية إنتاجية.

2- مجال المواصلات والاتصالات والنقل

نشاط المواصلات والاتصالات والنقل خلال العام 1372 و.ر(2004 مسيحي)

فيما يلي النشاطات والإنجازات التي تم تحقيقها خلال عام 1372 و.ر (2004 مسيحي) في مختلف مجالات نشاط المواصلات والنقل :-

في مجال الطرق والجسور :-

- تم التعاقد مع عدد من المكاتب الاستشارية على إعداد الأتي :-

- **برنامج** صيانة شبكة الطرق العامة والرئيسية بطول 800 كم لكل منها (لتطبيق نظام إدارة الرصف).
- **دراسة** الجدوى الاقتصادية لمشروع الطريق الاستثماري السريع البديل للطريق الساحلي (رأس جدير – إمساعد) .

- **باعتماد** الأسعار النمطية للطرق تم أعداد وتوقيع ملحق للعقد المتعلق بصيانة الطريق الساحلي وفق القطاعات التالية :-

رأس جدير – القره بولي	**231 كم**
القره بولي – سرت	393 كم
سرت – أجدابيا	400 كم
أجدابيا – بنغازي	161 كم
بنغازي – إمساعد	593 كم

- تم الإعلان عن البدء في دراسة وتصميم إزدواجات الطريق الساحلي .

سرت – إجدابيا	بطول	400 كم
العقورية – الكوف	بطول	110 كم
الأبرق – درنه	بطول	70 كم
مرتوبة - بلفرايس	بطول	80 كم

- **دراسة وإعداد** التصاميم اللازمة لإصلاح وصيانة الجسور الواقعة على الطريق الساحلي من رأس جدير إلى إمساعد .. **(تحت إجراءات التعاقد)** .
- **القيام** بإجراءات الاستلام الابتدائي لمشروع جسر وادي الكوف .
- **البدء** في تنفيذ مشروع طريق تازربو (112) كم .
- **تنفيذ مشروع** طريق مرادة – العقيلة (126) كم .. (البدء في إجراءات التعاقد) .
- **إصلاح** وإعادة تأهيل طريق جالو – الكفرة (625) كم .

في مجال النقل البري :-

تشغيل 42 خطاً ، منها 37 خطاً لربط الخطوط الداخلية بين مدن الجماهيرية العظمى .

وعدد (5) خطوط والتي تربط الجماهيرية العظمى بالدول المجاورة تونس ومصر ، وجاري العمل على إعادة تشغيل الخط الرابط بين الجماهيرية العظمى والجزائر .

وقد تم خلال ال (9) أشهر الأولى من العام الحالي تنفيذ(11,620) رحلة منها(600) رحلة دولية ، وبلغ عدد الركاب بالخطوط الدولية خلال الفترة المذكورة(23,950) راكب ، كما بلغ عدد الركاب بالخطوط المحلية(777,273) راكب .

في مجال المواني والنقل البحري :-

- **صيانة** منارة فروة وتوريد وتركيب العلامات الملاحية **وكذلك** صيانة المنشأت ورصف ساحات مرافق الرفع المتزامن بميناء زوارة البحري .
- **التعاقد** على تنفيذ مشروع صيانة وتطوير ميناء زوارة البحري .
- **التعاقد** على تنفيذ مشروع صيانة الهامة الخرسانية للأرصفة بميناء طرابلس البحري وجاري الآن تجهيز السوقع للبدء في التنفيذ .
- **تنفيذ** مشروع رصف ساحات ميناء الخمس التجاري (المرحلة الثالثة والرابعة) .. **كما تم تنفيذ** مشروع إنشاء سياج أمني وأبراج مراقبة بالميناء **وجاري تنفيذ المبنى الإداري بالميناء .**
- **التعاقد** على مشروع إزالة العوائق والغارقات البحرية بميناء بنغازي البحري .
- **توريد وتركيب** العلامات الملاحية وصيانة المنارات بميناء درنة والجبل الأخضر .

*تم رصف **ساحات ميناء طبرق (المرحلة الثالثة) .***

- **تنفيذ** المبنى الإداري بميناء زوارة .
- **التعاقد** على توريد وتركيب المنائر والعلامات الملاحية بالقره بولي وتاجوراء وطلميثه وسيدي سويكر وصبراته وديلة وسيدي الزروق ورأس الوصيف وكذلك الصيانة الدورية .
- **نظراً لقدم** معظم السفن المملوكة ***للشركة الوطنية العامة للنقل البحري*** وانتهاء عمرها الافتراضي وحاجتها الدائمة للصيانة لثبوت عدم جدوى تشغيلها اقتصاديا ، **حيث تم تقليص** الأسطول وذلك ببيع عدد (8) سفن مختلفة الأغراض .. **وسيتم** استثمار حصلية بيع هذه

السفن في **شراء سفن أخرى** لنقل البضائع .. وجاري العمل على **تأهيل الكوادر** الفنية في مجال النقل البحري .

- إعادة هيكلية الشركة الوطنية العامة للنقل البحري بما يتناسب وحجم العمل والعمالة .. **حيث تقوم** الشركة الآن بتشغيل عدد سفينتين لنقل البضائع وسفينتين لنقل الغاز وناقلة للمنتجات النفطية وسفينة لنقل الركاب .

في مجال المطارات والنقل الجوي :-

- **توريد وتركيب** محطات للاتصالات الفضائية (*VSAT*) ومخصص لخدمة الملاحة الجـــوية في الجماهيرية العظمى وسيتم الاستــلام الابتدائي والبدء في التشغيل خلال شهر الكانون 1372و.ر .

- **توريد وتركيب** منظومة للاتصالات الثابتة (*AFTN*) **حيث** تم تركيب كل المحطات الرئيسية (طرابلس – بنغازي - سبها - سرت – معيتيقة) **وسيتم الاستلام** الابتدائي لهذا المشروع والبدء في التشغيل خلال شهر الكانون لسنة 1372و.ر .

- **توريد** أجهزة ومعدات وتم تركيبها بمركزي الملاحة (بطرابلس – بنينا) **وتم كذلك** الاستلام الابتدائي لهذه المنظومة وفي انتظار استكمال تدريب المراقبين الجويين على تشغيل المنظومة للبدء في تشغيلها .

- **التعاقد** على توريد منظومة للتردد العالي (*HF*) والعالي جداً (*VHF*) **وتم أيضاً** تدريب العناصر الوطنية على تشغيل وصيانة هذه المنظومة وسيبدأ توريد هذه المنظومة قريباً .

- **التعاقد** مع إحدى التشاركيات على صيانة وتجهيز محطة منارة ترهونة للمساعدات الملاحية .

- **إرساء** عطاء توريد وتركيب أجهزة تسجيل للخدمات الملاحية على إحدى الشركات الوطنية وفي انتظار توقيع العقد والبدء في التوريد والتركيب .

- **صيانة وتجهيز** محطات التردد العالي جداً الممدد .

- **تركيب** محطة الجفرة (*VOR DME*) للمساعدات الملاحية وتم [illegible]يها وتحتاج إلى أعمال معايرة جوية .

- توقيع عقد تنفيذ صيانة المهبط الرئيسي وممرات التوصيل وساحات وقوف الطائرات بمطار سبها الدولي **وجاري تجهيز الموقع للبدء في تنفيذ العمل .**

- **جاري تنفيذ** أعمال تجهيزات محطة الركاب بمطار سبها الدولي .

- **جاري العمل** على إتمام أعمال الصيانة لبعض المباني والمرافق التابعة لمصلحة الطيران المدني

- **جاري العمل** بشأن إعداد التصاميم الخاصة بإنشاء محطة ركاب جديدة بمطار بنينا الدولي وبرجي مراقبة جوية بمطاري سرت والأبرق .
- **جاري تنفيذ** مشروع توريد وتركيب منظومة إنارة المهبط وملحقاتها بمطار بنينا الدولي .
- **تنفيذ** مشروع توريد وتركيب منظومة إنارة المهبط وملحقاتها بمطار سرت الدولي .
- **تنفيذ** مشروع توريد وتركيب مولدات كهربائية احتياطية لمحطات المساعدات الملاحية بمواقع مختلفة ومحطات الإرسال والاستقبال ومراكز الملاحة الجوية بطرابلس .
- **توريد معدات** إنارة مهبط مطار معيتيقة للمنظومة المؤقتة .
- **توريد وتركيب** وحدات تكييف بمحطة الركاب بمطار طرابلس العالمي .

الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية:

تم خلال هذا العام تنفيذ و افتتاح المشروعات التالية:

1- شركة ليبيانا لهاتف المحمول.

2- مقسمات المنطقة الشرقية: (مقسم الفويهات الرقمي – مقسم الصابري الرقمي – مقسم الحشان – مقسم سلوق الرقمي – مقسم قمينس الرقمي – مقسم الخضراء الرقمي – مقسم المقرون الرقمي – مقسم بنينة الرقمي – مقسم سيدي خليفة الرقمي – مقسم العقورية الرقمي).

3- مجموعة مقسمات قصر بن غشير :(مقسم العزيزية الرقمي – مقسم سيدي السائح الرقمي – مقسم سوق الخميس الرقمي –مقسم العامرية الرقمي- مقسم السدرة الرقمي – مقسم الكريمية الرقمي).

4-الكوابل الرئيسية:مشروع كيبل الألياف البصرية الوطني زوارة – طبرق .

5- الموجات السنتمترية الرقمية:

- مشروع الموجات السنتمترية الرقمية المرحلة الأولى طرابلس – سرت.
- مشروع الموجات السنتمترية الرقمية المرحلة الثانية سرت – بنغازي.
- مقسم زوارة الرقمي.
- مقسم سرت الدولي.
- مركز عبور KM4طرابلس أبو سليم.

شركة الخطوط الجوية العربية الليبية:

تتولى شركة الخطوط الجوية العربية الليبية القيام بعمليات النقل الجوي داخل وخارج الجماهيرية العظمى بالطرق التجارية التي تتبعها شركات الطيران العالمية ، وأولت اللجنة الشعبية العامة عناية بالنقل الجوي وشكلت لجنة لدراسة إعادة هيكلة شركة الخطوط الجوية

العربية الليبية بما يؤدي إلى رفع كفاءة أدائها ومنافستها للشركات العالمية، ولازالت اللجنة مستمرة في عملها.

شركة الخطوط الجوية الأفريقية:

تقوم الشركة بتسيير خطوط جوية منتظمة إلى عدد من العواصم الأفريقية والأوربية متبنية نظام الربط بين الأسواق الأفريقية والعالمية متخذة من مطار طرابلس العالمي بوابة عبور بين هذه المناطق.

في مجـال الأرصاد الجويـة :-

- جاري العمل **على استكمال تنفيذ وتجهيز المركز الوطني للأرصاد الجوية** وقد **بلغت نسبة الإنجاز حوالي 90 %** .
- **تم الانتهاء** من تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تطوير خدمات الأرصاد الجوية (وجاري العمل في تنفيذ المرحلة الثالثة) .
- **تم تركيب** عدد من محطات الأرصاد الآلية .
- **جاري تطوير** شبكة الاتصالات .
- **جاري العمل** على تصميم موقع خاص للمركز في شبكة المعلومات .

في مجـال الحـج والعمـرة :-

- **وضعت ترتيبات** موسم الحج مع السلطات السعودية .
- **تم التعاقد** على سكـن الحجـاج .
- **تم تحديد** عدد حجاج الجماهيرية العظمى لهذا الموسم وتوزيعه على الشعبيات حسب النسبة المئوية المقررة لكل شعبية **وفقاً** للنتائج التقديرية لتعداد سكان الجماهيرية لسنة 2004 ف
- **تمت مخاطبة** شركات الطيران لنقل حجاج الجماهيرية العظمى لهذا الموسم .
- **تم الاجتماع** مع الأخوة رؤساء مكاتب شئون الحج والعمرة بالشعبيات .

3- مجال تخطيط الرعاية الصحية

نشاط الخدمات الصحية خلال العام 1372و.ر (2004 مسيحي)

أولت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة اهتماماً بالغاً بقطاع الصحة باعتبار أن التنمية الصحية جزءً لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة , فقد رصدت أموالاً كثيرة لاستثمارها في قطاع الصحة حيث تم توظيف أحجام استثمارية كبيرة في هذا النشاط من خلال خطط وميزانيات التنمية المتعاقبة خلال فترة ثلاثة عقود ونيف تم إنفاق استثماري بلغ (1792.3) مليون دينـــار بنسبة (4.7 %) من إجمالي الأنفاق الاستثماري الإنمائي، ذلك بالإضافة إلى الإنفاق والتسييري خلال الفترة ذاتها ما جعل الإنفاق الإجمالي التنموي والتسييري الموظف في قطاع الصحة خلال الفترة محل البحث إلى (9.5) ألف مليون دينار، وقد أثمرت الاستثمارات الموظفة في تحقيق إنجازات كمية ونوعية كبيرة نتج عنها تحقيق المؤشرات الصحية التالية : -

- انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع إلي 24.4 لكل ألف مولود حي .
- انخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلي 30.1 لكل ألف مولود حي.
- انخفاض معدل وفيات الأمهات إلي 4 لكل 10 ألف مولود حي.
- ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد إلي 69 سنة عند الجنسين .
- انخفاض معدل الوفيات من الأمراض المعدية كالدرن .
- استئصال بعض الأمراض المعدية (كالجدري / شلل الأطفال / الكزاز الوليدي).
- السيطرة علي بعض الأمراض كالحصبة , الجذام ..الخ.
- توفير خدمات الغسيل الكلوي لجميع المرضى الذين يحتاجون إليها.
- تتم 99 % من حالات الولادة تحت الرعاية الطبية بالمرافق الصحية .

الرعاية الصحية الأولية .

تقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية بالجماهيرية العظمى عن طريق العيادات المجمعة والمراكز ووحدات الرعاية الصحية الأولية البالغ عددها { 1182} عيادة مجمعة ومركز ووحدة رعاية صحية أولية بالإضافة إلى عدد { 24} مركز لمكافحة الأمراض السارية أي بمعدل {2.5 } وحدة لكل (10,000) مواطن وتشمل خدمات الرعاية الصحية الأولية توفير رعاية الأمومة والطفولة ومكافحة الإمراض السارية والتطعيمات ضد الأمراض المستهدفة بالتطعيم وتوفير العقاقير الأساسية وبمعدل تغطية بالرعاية الصحية الأساسية (100%) كما تبلغ التغطية بالتطعيمات نسبة تفوق (95 %).

البرنامج الوطني للصحة المدرسية والحملة الوطنية للتطعيمات .

صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم { 246} لسنة 1371 و.ر , بشأن تنفيذ البرنامج الوطني للصحة المدرسية والحملة الوطنية للتطعيمات .

رصد خلال الميزانية المعتمدة للعام 1372 و.ر 2004 مسيحي مبلغ وقدره { 25 } مليون دينار ليبي لتنفيذ برنامج الصحة المدرسية ، وقد تم تشكيل لجنة إشراف على تنفيذ البرنامج الذي تشرف هيئة تخطيط الرعاية الصحية على تنفيذه من خلال عدد { 160} مركز صحي ووحدة رعاية صحية يجري تجهيزها لتنفيذ البرنامج بجميع الشعبيات ، وتقدم كل وحدة خدماتها لعدد (10) آلاف طالب وطالبه ، وتستهدف الحملة الوطنية للتطعيمات التي يتضمنها البرنامج تطعيم عدد(3,100,000) مستهدف ضد أمراض(شلل الأطفال - الحصبة والحميراء - والالتهاب الكبدي الفيروسي { ب }، وسيشرع في تنفيذ هذه الحملة اعتبارا من 29 / 1 / 1373 و.ر 2005 مسيحي .

المستشفيات والأسرّة :

تقدم خدمات الرعاية الثانوية من خلال المستشفيات القروية والعامة والمركزية والمراكز المتخصصة ويبلغ عددها من خلال عدد { 82 } مستشفى تبلغ سعتها السريرية الإجمالية { 18844 } سرير ، وهو ما يحقق معدل (3.5) سرير لكل ألف مواطن ، وتشرف اللجان الشعبية للشعبيات على المرافق المذكورة في حين تشرف الهيئة العامة لتخطيط الرعاية الصحية على عدد من المراكز المتخصصة في مجالات القلب – الأورام – جراحة المخ والأعصاب – مركز طرابلس الطبي - مركز بنغازي التخصصي (1200)سرير (تحت الإنشاء) .

القوى العاملة الطبية .

يعمل بالمرافق الصحية بالجماهيرية عدد (8405) طبيب وطبيب أسنان وعدد(28351)ممرضة وقابلة وعدد (13701) فني صحي وقد أمكن تحقيق المؤشرات التالية : -

طبيب بشري 1.3 لكل ألف مواطن .
طبيب أسنان 1.4 لكل عشرة الآلف مواطن.
صيدلي 2.3 لكل عشرة الآلف مواطن
ممرضة / قابلة 4 لكل ألف من السكان

ويتولى تأهيل العناصر الطبية عدد من الكليات الطبية في حين يتولى مجلس التخصصات الطبية تأهيل العناصر المتخصصة في فروع الطب المختلفة وتتولى المعاهد الصحية العليا البالغ عدد { 26 } معهد صحي عالي تأهيل العناصر الطبية المساعدة .

وإعمالاً للقانون رقم (12) لسنة 1371و.ر وقرار أمانة مؤتمر الشعب العام رقم (42) لسنة 1372و.ر بشأن ضوابط عمل المفتشين العامين للقطاعات ولتفعيل مهمة التفتيش و في

إطار الزيارات الميدانية للوقوف المباشر على سير الخدمات ومتابعة الأداء وتصحيح المخالفات قام الأخ/ مفتش عام القطاع بزيارات للشعبيات التالية:-

(سبها ، مرزق ، أوباري ، البطنان ، درنة ، المرج ، بنغازي ، أجدابيا ، سرت، مصراتة، المرقب ، ترهونة ومسلاته، الجفارة ، الزاوية ، صبراتة وصرمان ، النقاط الخمس ، طرابلس ، بني وليد) حيث تم خلال هذه الزيارات الاجتماع بالأعضاء المصعدين للقطاع بالشعبيات والتفقد الميداني للمرافق الصحية بكل شعبية و تدارس المشاكل والصعوبات التي تواجه سير الخدمات ومتابعة مدى الالتزام بتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية وتطبيق التشريعات ذات العلاقة بما يضمن حسن الأداء وتوظيف الإمكانيات المتاحة التوظيف الأمثل وتم في هذا الخصوص بصفة عامة تناول الموضوعات التالية:-

1- الإمداد الطبـي.
2- التشغيل والصيانة.
3- العناصر الطبيـة.
4-الإدارة والتسيير.
5- برامج الرعاية الصحية الأولية.
6- مكافحة الأمراض المعدية والوقاية منها.
7- تكامل الخدمات الطبيـة بين الشعبيات.

هذه الموضوعات التي تتشابه جميع الشعبيات في مواجهة بعض الصعوبات والمشاكل بشأنها رغم اختلاف حدتها من شعبية لأخرى، حيث تمت مناقشتها مع الأخوة القائمين على تسيير القطاع ومنها ما تم معالجته محلياً ومنها ما رفع بشأنه تقارير أو مذكرات للجنة الشعبية العامة لمعالجته.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أمانة اللجنة الشعبية العامة نتيجة لما سبق عكفت في أكثر من اجتماع على مناقشة ملف الصحة وأولته الاهتمام وشكلت لهذا الملف لجنة برئاسة أمين اللجنة الشعبية العامة للتخطيط وعضوية أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة وأمين اللجنة الشعبية العامة للمالية والمفتش العام لقطاع الصحة.

وكلفت اللجنة بدراسة ملف الصحة من جميع جوانبه مع الخبراء والمختصين آخذة في الاعتبار الدراسات السابقة ونتائج زيارات المفتش العام للقطاع وخلصت اللجنة إلى إعداد مذكرة توضح المحاور الرئيسية للسياسة الصحية التي ينبغي انتهاجها خلال المرحلة القادمة وهذه المحاور هي:-

أولاً:- السياسات المنظمة للقطاع

ثانياً :- الإدارة والتشغيل .

ثالثاً :- علاقة قطاع الصحة بالقطاعات الأخرى ذات العلاقة .

كلفت أمانة اللجنة الشعبية العامة ذات اللجنة بإعداد مشاريع القرارات الواجب إصدارها من اللجنة الشعبية العامة ومشاريع المذكرات التي ترى عرضها على المؤتمرات الشعبية ، وأعدت مشاريع القرارات ونوقشت باللجنة الشعبية العامة للشعبيات التي رأت أن يعقد المفتش العام لقطاع الصحة اجتماع مع أمناء الصحة بالشعبيات لدراستها وإبداء الملاحظات حولها ومن ثم إحالتها للجنة الشعبية العامة للشعبيات للإصدار .

غير انه وعلى الرغم مما تحقق من إنجازات ومكاسب يلاحظ انخفاض مستوى أداء القطاع خلال الفترة السابقة الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى تدني في مستوى الخدمات الصحية التي تقدم والذي مرده في الأساس إلى أن ما تم تنفيذه من استثمارات كبيرة في المرافق الصحية وتجهيزاتها لم يواكبه إنفاق مماثل لإدامتها وتطويرها حيث تشير بيانات منظمة الصحة العالمية بشأن الجماهيرية العظمى إلى انخفاض نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو(3.7 %) في عام 1998 مسيحي إلى نحو(3.5 %) عام.1999مسيحي وإلى (2.9 %) عام 2000مسيحي مما جعل القطاع يعاني من جملة من الاختناقات أهمها:

* انخفاض مستوى أداء المرافق الصحية.
* عدم تطبيق معدلات الأداء في المرافق الصحية .
* عدم انتظام ودعم خدمات الرعاية الصحية الأولية
* تعثر صيانة بعض المستشفيات العامة والتخصصية.

ولمعالجة هذه الاختناقات والصعوبات اتخذت اللجنة الشعبية العامة جملة من الإجراءات لمعالجتها بما يؤدي إلى تحسين الخدمات الصحية وهي :

1- أنشئت بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (66) لسنة 1372 و.ر ، هيئة تخطيط الرعاية الصحية أوكل إليها إعداد برامج تكامل الخدمات بين الشعبيات ووضع الخطط اللازمة لمواجهة الكوارث ومتابعة توفير الإمداد الطبي وتطوير الصناعة الدوائية والتقييم والرقابة على خدمة الطب العلاجي والوقائي والمساهمة في تحسين مستوى الخدمات الصحية ومتابعة العمل التشاركي وتفعيل دوره في تقديم الرعاية الصحية.

2- صدرت مجموعة قرارات عن اللجنة الشعبية العامة لمعالجة وتنظيم الخدمات الصحية منها :

- قرار تنظيم العلاج بالخارج.
- قرار إعادة تشكيل اللجنة العليا لمستشفى بنغازي المركزي.
- قرار تشكيل لجنة عليا للإشراف على مستشفى قرقارش الجديد.
- قرار تشكيل لجنة لتحديد تسعيرة العلاج بالمصحات والعيادات .

3- جاري العمل على إعداد وتجهيز مجموعة من القرارات تهدف إلى تحسين الخدمات منها :

- قرار بشـأن تنظيـم المستشفيـات.
- قرار بتقرير حكم في شأن المرافق الصحية.
- قرار بشأن إعادة تنظيم خدمات الرعاية الصحية الأولية.
- قرار بشأن تحديد قنوات وآليات توفير الإمداد الطبـي.
- قرار بشأن تنظيم تشغيل العناصر الطبية والطبية المساعدة.

ومن أجل إرساء نظام تفتيش فعال لضمان تحسين جودة الخدمات الصحية تم إعداد (كراسة تقييم الخدمات الصحية) وهي تهدف إلى تسهيل مهمة عمل المفتشين المتخصصين في مختلف المجالات الطبية والصحية والإدارية الذين سيتولون مهمة الزيارات الميدانية للتفتيش والمتابعة وإرشاد العاملين بالسبل والطرق العلمية لتحقيق الأهداف المرجوة، وفي هذا الصدد تم صدور القرارات المنظمة لذلك حيث قسمت الجماهيرية إلى خمسة مناطق تفتيش كل مجموعة تضم عدد من الشعبيات المتجاورة وصدرت القرارات بتسمية فرق التفتيش الميدانية والتي ستنطلق بإذن الله قريباً لتأدية المهام الموكلة إليها.

وفيما يلي ملخص لأنشطة الأجهزة المركزية التي تشـرف عليها هيئة تخطيط الرعاية الصحية :-

مكافحة الأمراض السارية والمتوطنة

يتولى المركز الوطني للوقاية من الأمراض السارية والمتوطنة المنشأ بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (78) لسنة 1370 و.ر 2002 مسيحي تنفيذ برامج مكافحة الأمراض السارية من خلال عدد (25) مركز فرعي لمكافحة الأمراض السارية بالشعبيات بالإضافة إلى الإشراف على نشاط التقصي والتحصين والمكافحة الذي يجري من خلال مرافق الرعاية الصحية الأولية بالشعبيات ، وبدعم فني من اللجان العلمية بالمركز البالغ عددها (14) لجنة يتولى الإشراف على برامج الوقاية و مكافحة الأمراض المعدية .

وقد تولى المركز بناء برامج مكافحة الإمراض المعدية ومن أهم ... مرض فقدان المناعة المكتسبة الإيدز – ومرض التهاب الكبد الفيروسي) .

حيث تم تنفيذ العديد من الدورات التدريبية والزيارات الميدانية للشعبيات في إطار بناء شبكة الرصد والاستجابة للأمراض المعدية و إعادة بناء البرنامج الوطني للتطعيمات ، كما يتولى المركز إدارة الحملة الوطنية للتطعيمات .

ومن إجل التعرف على حجم المشاكل الصحية في مجال نشاط المركز تولى المركز إجراء المسوحات التالية : -

- المسح الوطني للإيدز والتهاب الكبد الفيروسي .

- المسح الوطني متعدد المؤشرات .
- المسح الوطني لمعرفة أسباب العمى .
- المسح الوطني للصحة المهنية .
- المسح الوطني للتأكد من خلو الجماهيرية العظمى من مرض الجذام .
- مسح استخدام التبغ بين المهنيين الصحيين .

وقد تمت الاستجابة لجميع البلاغات التي تلقاها المركز لمختلف الشعبيات وتنفيذ (21) زيارة ميدانية لهذا الغرض ، وقد رصد لبرامج مكافحة الإمراض السارية والمتوطنة خلال ميزانية التحول للعام 1372 و.ر مبلغ (10) مليون دينار .

مجال الرقابة على الأغذية والأدوية:

يتولى الإشراف على هذا النشاط المركز الوطني للرقابة على الأغذية والأدوية المنشأ بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (77) لسنة 1370 و.ر ، 2002 مسيحي وقد تلخصت أنشطة الرقابة في مجال اختصاص المركز في الآتي :-

يقوم المركز الوطني للرقابة على الأغذية والأدوية بمهمة الرقابة والتفتيش على الأغذية والأدوية الموردة والمصنعة وذلك للتأكد من صلاحياتها وجودة إنتاجها وبما يتوافق والمعايير القياسية الليبية ويمكن تلخيص نشاط المركز من 1/1/ 1372و.ر وحتى 30/ 9 / 1372 و.ر في الأتي :-

ت	البيـــــان	مجال الأغذية	مجال الأدوية
1	عدد الشحنات التي تم الكشف عليها	5196	1468
2	عدد العينات التي تم تحليلها	11888	912
3	عدد العينات التي تم إحالتها إلى مختبرات أخرى	6469	1812
4	عدد حالات الإفراج النهائي	5072	1354
5	عدد حالات عدم الإفراج النهائي	140	36
6	عدد الإفراجات النهائية بصحبة مسافر	1363	0
7	عدد الزيارات الميدانية	1395	596
8	عدد الحالات التي تم إحالتها إلى فروع المركز الأخرى	2253	0

- خدمات الإسعاف الطائر:

يتولى نقل الحالات المرضية والمصابة إلى مراكز العلاج بالداخل والخارج والمشاركة في عمليات الإنقاذ والإغاثة في الظروف العادية والطارئة .

ويتكـــون الجهاز من عدد (4) طائرات إسعـــاف وقد تمكن الجهـــاز خـــلال الفتـــرة من 1/1 /1372 و.ر وحتى 20 / 11 / 1372 و.ر 2004 مسيحي من تنفيذ المهام الآتية :-

1)) نقل عدد (224) حالة مرضية ومصابة إلى مراكز العلاج بالخارج .

2)) نقل عدد (28) حالة مرضية ومصابة إلى مراكز العلاج داخل الجماهيرية العظمى .

3)) تنفيذ عدد (8)من رحلات الإغاثة إلى عدد من الدول الشقيقة والصديقة .

مجال الإمداد الطبي:

أ : توريد الأدوية والمستلزمات الطبية .

يجري استيراد الأدوية والمستلزمات الطبية عن طريق الشركة الوطنية للأدوية والمستلزمات الطبية المنشأة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (194) لسنة 1430 ميلادية ، وتتولى الصيدليات المركزية بالشعبيات استلام مخصصات الشعبيات وتوزيعها على المرافق الصحية .

- خصص للإمداد الطبي خلال العام 1372 و.ر مبلغ قدره { 250 } مليون دينار ليبي وقد تم صرف مبلغ (238) مليـــون منها حتى تاريخه حتى 31 / 10 / 1372 و.ر وقد تم حتى 31 / 10 / 1372 و.ر ، فتح عدد (348) اعتماد مستندي بقيمة إجمالية (245) مليون دينار ليبي لتوريد أدوية ومستلزمات طبية للمرافق العـــامة ويتم تغطية الاعتمادات بقيمة (50%)فقط لعدم كفاية المبالغ المسيلة .
- تتولى الشركة توريد جزء من احتياجات القطاع الأهلي المتمثل في الصيدليات والعيادات الخاصة والتشاركيات الطبية ويتم تمويله من الموارد الذاتية للشركة .

ويلاحظ انخفاض مخصصات الإمداد الطبي السنوية للأسباب التالية :

- تعديل سعر الصرف للدينار الليبي مع العلم بأن الأدوية يتم استيرادها وتدفع قيمتها بالنقد الأجنبي .
- ارتفاع تكاليف بعض أصناف الأدوية الحديثة وكثرة استعمالها كأدوية الأورام والإيدز مثلاً .
- احتكار بعض أصناف الأدوية من بعض الشركات العالمية وتحكمها بالأسعار.

خصم بعض الاستقطاعات من مخصصات الإمداد الطبي مثل الخصم الخاص بالنهر الصناعي العظيم والذي بلغ {37 } مليون دينار من مخصصات الإمداد الطبي للعام 1372 و.ر .

أ: صناعة الأدوية والمستلزمات الطبية .

تتولى الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية التي تأسست بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم { 26} لسنة 1371 و.ر، القيام بصناعة الأدوية ، وقد نص القرار المذكور على تبعية مصنعي الأدوية بكل من المايـة للأدويـة إليها ومصنع الرابطـة للأدويـة ويتلخص النشاط الإنتاجي للشركة في الأتي : -

مصنع المايه للأدوية :

صمم هذا المصنع لتزويد السوق المحلي بعدد { 31 } صنف من الأدوية بمختلف الأشكال الدوائية وبسعة إجمالية على النحو التالي : -

400 مليون قرص وكبسولة سنوياً .

18 مليون قنينة شراب ومعلق سنوياً

5 مليون أنبوبة مرهم ورهيم سنوياً

16. مليون تحميلة سنوياً .

ويقوم المصنع المذكور بتزويد السوق المحلي بهذه المنتجات فعلياً .

مصنع الرابطة للأدوية :

صمم هذا المصنع لإنتاج مواد صيدلانية فعالة باستخدام عدد { 14 } مفاعل بمختلف الأحجام والمواصفات ، ويجري حاليا بالتعاون مع شركة إيطالية إعادة تأهيل واستكمال هذا المصنع لإنتاج مواد صيدلانية فعالة وأشكالها الدوائية الصلبة لعلاج أمراض الإيدز والملاريا والدرن .
وقد حصلت الشركة مؤخراً على الإذن بالقيام بالتوكيلات التجارية للشركات العالمية لتوزيع منتجات صيدلانية ودوائية عالمية في السوق الليبي والدول المجاورة وذلك بموجب قرار أمانة اللجنة العامة رقم (5) لسنة 1372و.ر، وفي هذا الصدد عملت الشركة لتحقيق ذلك الغرض وجاري العمل على توقيع اتفاقيات بالخصوص.

الخدمات الطبية :

تضمنت ميزانية التحول المعتمدة للعام 1372و.ر 2004 مسيحي تخصيص مبلغ (53,150) مليون دينار ليبي لبرامج علاج الأورام وزراعة الأعضاء وأمراض القلب والعيون وأمراض الدم .وقد تم تنفيذ الأنشطة التالية :-

1. تم الانتهاء من صيانة المركز الوطني للقلب بتاجوراء بعد أن تم تجهيزه بأحدث الأجهزة والمعدات الطبية والعناصر الطبية المؤهلة لتقديم خدمات طبية متخصصة في مجال أمراض وجراحة القلب ، وبدأ بالفعل تشغيله منذ شهر الفاتح 1372و.ر، ومن المتوقع أن يساهم مساهمة فعالة في تطوير العلاج بالداخل من خلال ما هو متوفر لديه

من إمكانيات ممتازة وبرامج التوأمة مع المراكز المناظرة عالمياً وتبادل الأساتذة الزوار.

2. تم الشروع في برنامج زراعة الكلى من خلال البرنامج الوطني لزراعة الأعضاء وقد تم بنجاح خلال العام 1372 و.ر، إجراء عدد (8) حالات ناجحة لزراعة الكلى .
3. , تم تنظيم برنامج استدعاء عدد من الأساتذة الزوار لعلاج الحالات المرضية في مجالات العيون (زراعة القرنية) ـ الأنف والأذن والحنجرة (زراعة القواقع) .
4. تتم الآن إعادة هيكلة مركز طرابلس الطبي بحيث يكون مركزاً طبياً مرجعياً متقدماً كما كان مخطط له وذلك من خلال لجان فنية شكلت لهذا الغرض، كما باشر المركز في تنفيذ قرار اللجنة الشعبية العامة رقم { 94 } لسنة 1372 و.ر , بشأن تنظيم العلاج ومن خلال لجنة تطوير وتحسين الخدمات الطبية يتم أعداد برامج للأساتذة الزوار على مدار السنة للمساهمة في الحد من ظاهرة العلاج بالخارج وتوطين المعرفة والتقنية محلياً والأمر يتطلب اعتماد الأموال اللازمة لذلك.
5. تم إعادة تنظيم اللجان الوطنية المتخصصة وعددها (9) لجان , بالإضافة إلى لجنة عليا للرعاية الصحية الأولية التي تضم في عضويتها رؤساء هذه اللجان ويتولى رئاستها أمين اللجنة الشعبية لهيئة تخطيط الرعاية الصحية ، وتعمل هذه اللجان كلجان استشارية لتقديم الدعم الفني في مختلف التخصصات .

وتجدر الإشارة إلى أن هيئة تخطيط الرعاية الصحية وفق قرار إنشائها تقوم بالمتابعة والإشراف الفني على هذه المرافق .

العلاج بالخارج

تنظيماً لسير العلاج بالخارج صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم { 94} لسنة 1372 و.ر, بشأن تنظيم العلاج بالخارج والذي شكلت بموجبه لجان تسمى لجان تطوير وتحسين الخدمات الصحية تتولى الإشراف على تقديم الخدمات الطبية المتخصصة بالداخل بكل من مركز طرابلس الطبي و مستشفى الجماهيرية ببنغازي ، وقد تم تخصيص مبلغ وقدره (60) مليون دينار، بالميزانية التسييرية للسنة المالية 1372 و.ر، لتغطية نفقات العلاج بالخارج ، وقد استنفذت هذه المخصصات بالكامل بنهاية الربع الثالث من العام 1372 و.ر.

الخدمة الوطنية والنشاط الطبي التشاركي

تتولى اللجان الشعبية للشعبيات تنفيذ القانون رقم (5) بشأن الخدمة لوطنية , والقانون رقم(6) بشأن النشاط لطبي ألتشاركي وتجري متابعة إجراءات تنفيذه من خلال الهيئة العامة لتخطيط الرعاية الصحية , وقد تم تناول موضوع تنفيذ هذين القانونين خلال اجتماع الأخ / المفتش العام لقطاع الصحة بالإخوة أمناء اللجان الشعبية للصحة بالشعبيات بتاريخ 1372/11/1و.ر2004 مسيحي حيث أكد على ضرورة تنفيذها وطلب موافاته بتقارير دورية بالخصوص .

المجلس الطبي المختص بتحديد المسؤولية الطبية :

أنشأ المجلس الطبي المختص بتحديد المسؤولية الطبية تنفيذاً للقانون رقم(17) لسنة 1986 مسيحي ، بشأن المسؤولية الطبية ، يختص المجلس بالنظر في القضايا المتعلقة بالأخطاء المهنية الطبية التي تحال إليه من الهيئات القضائية وبلغ إجمالي الحالات الواردة إليه خلال حتى نهاية شهر التمور 1372 و.ر عدد (1407) حالة تم الفصل في عدد (1128) قضية وقد تم الفصل بقيام مسؤولية طبية في عدد (357) قضية في حين لا توجد مسؤولية طبية في (771) حالة وتجري دراسة عدد (279) حالة .

4- مجال التعليم العام

نشاط التعليم العام
لسنة 1372 و.ر (2004 مسيحي)

يعتبر قطاع التعليم من القطاعات المهمة في الاقتصاد ، وبواسطة هذا القطاع يتم إعداد الكفاءات العلمية البشرية في جميع النشاطات الاقتصادية ، وبالتالي فإن كفاءة الأداء سواء كان ذلك في قطاع إدارة الدولة أو في القطاع العام أو القطاع التشاركي تتأثر بشكل مباشر بمستوى التعليم في البلد ، ولذلك تبذل الجهود في سبيل تطوير هذا القطاع والرفع منه ، حيث وجه الاخ/ قائد الثورة ، وفي عدة مناسبات إلى ضرورة الاهتمام بهذا القطاع ، ورفع مستوى أدائه ، عن طريق تحقيق التخصص المبكر والمناسب للطالب ، وإعادة النظر في المناهج الدراسية وغيرها من الإجراءات التي تؤدى إلى خلق جيل مطلع ومتمكن من استخدام وسائل التقنية وتطويرها ليؤدى ذلك في النهاية إلى الرفع من مستوى حياة الإنسان في ليبيا .

ومراعاة لكل ذلك قامت أمانة اللجنة الشعبية العامة باتخاذ جملة من الإجراءات التي يمكن أن يتم عن طريقها تطوير هذا القطاع ، بما يحقق الأهداف المرغوبة في هذا الشأن .

وفيما يلي أهم الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل أمانة اللجنة الشعبية العامة في مجال التعليم العام (التعليم الأساسي والمتوسط) :

1) بداية العام الدراسي للعام 1372-1373و.ر. (2004-2005) .

بدأ العام الدراسي لهذا العام 1373/1372و.ر. (2005/2004) في موعده المحدد وهو يوم 1372/9/11و.ر، (2004) م وذلك في اغلب المدارس بالشعبيات ، ونظرا لانخفاض متوسط عدد الأيام الدراسية الفعلية ، والتي تمت ملاحظتها في الجماهيرية ، مقارنة ببعض البلدان الأخرى ، فقد تم استحداث وتطبيق نظام الفصل الدراسي ، حيث قسمت السنة الدراسية إلى فصلين متساويين بمرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط (سنوات النقل فقط) ونتيجة للتجربة الناجحة التي طبقت على بعض المدارس خلال العام الدراسي الماضي ، فقد تم تعميم هذه التجربة على جميع المدارس بالشعبيات لهذا العام ، حيث أن نظام الفصل الدراسي يؤدى إلى زيادة عدد الأيام الدراسية، وتخفيض الفاقد فيها إلى أدنى مستوى ، وكذلك يخفف العبُ علي التلميذ أو الطالب لاستيعاب كم كبير من المعلومات ويقلل من رهبة الامتحان النهائي .

وسيتم توفير كل الإمكانيات والمتطلبات اللازمة لإنجاح نظام الفصل الدراسي الذي تتجه إلى تطبيقه كل الأنظمة التعليمية الحديثة .

2) الكتاب المدرسي :

تم التعاقد هذا العام على طباعة (441) عنوانا للمقررات الدراسية لمرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط وكان عدد النسخ المطلوب طباعتها (15,472,200) نسخة ، ولأول مرة تتم

طباعة الكتاب المدرسي بالكامل داخل الجماهيرية عن طريق الشركات الوطنية وذلك بناء على القرار الذي اتخذته أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم (86) لسنة 1372و.ر.

تم طبع واستلام (14,080,405) نسخة حتى 2004/11/18 مسيحى ، وهذا التأخر في استلام كامل عدد النسخ المطلوبة أثر سلبا علي بعض المؤسسات التعليمية وبالأخص مؤسسات التعليم المتوسط ، غير أن أمانة اللجنة الشعبية العامة تتخذ الوسائل القانونية اللازمة للتسريع باستلام بقية النسخ المطلوبة وحل مشكلة الكتاب في جميع المدارس.

وتعمل اللجنة الشعبية العامة على تلافى السلبيات الناتجة عن تأخر طباعة الكتاب المدرسي وتأثيرها علي تطبيق الفصل الدراسي ، واتخاذ الخطوات اللازمة لذلك بالتعاون مع اللجان الشعبية للتعليم في الشعبيات .

وتفاديا للسلبيات التي تتركها عملية تأخر الكتاب المدرسي وعدم استلامه في الوقت المناسب ، فأنه يجرى حاليا العمل للتعاقد على طباعة الكتاب المدرسي للعام الدراسي 1373- 1374 و.ر. (2005-2006) مسيحي مع الشركات الوطنية في متسع من الوقت ، وستتم طباعة حوالي (22) مليون نسخة للعام الدراسي القادم .

3) التجهيزات المدرسية :

في إطار تنفيذ برنامج البنية التعليمية الجديدة والنظام التعليمي التخصصي وتوفير المتطلبات والإمكانيات اللازمة له تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية ، تم التعاقد على توريد (4025) معملا وورشة بالإضافة إلى مواد التشغيل والمواد الخام ، وقد تم توريد ما مجموعه (2810) معملا حتى الآن وجارى العمل حاليا على توريد الكمية الباقية ، كما انه جارى العمل علي تركيب هذه المعامل في جميع الثانويات التخصصية وقد تم حث الجهات المختصة بالتركيب إلي ضرورة الإسراع بتركيب هذه المعامل في الثانويات المحددة لها ، وبلغت القيمة التي تم رصدها لتوريد هذه التجهيزات اللازمة للثانويات التخصصية خلال العامين الماضيين (378) مليون دينار ، غير أن هذا المبلغ سوف لن يكون كافيا لتوريد جميع المعامل والورش المطلوبة ، حيث أن هناك حاجة إلى رصد مبلغ وقدره (190) مليون دينار لتوريد كل احتياجات الثانويات التخصصية من المعامل ومكملاتها .

فمن المعلوم أنه توجد الآن ست ثانويات تخصصية ، بها (17) شعبة تخصصية يمكن للطالب الحاصل علي شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي الانخراط في أي منها (بالإضافة إلى الثانويات المهنية) هذه الثانويات التخصصية هي :

أ-ثانوية العلوم الهندسية ، تتطلب (15) معملا. ويوجد بها أربع شعب هي : ميكانيكا- كهرباء الكترونات – عمارة وتشييد- مصادر طبيعية .

ب- ثانوية علوم الحياة: تتطلب (12) معملا . ويوجد بها شعبتان هما : علوم طبية – علوم زراعية .

ج- ثانوية العلوم الأساسية : وتتطلب (3) معامل . ويوجد بها شعبتان هما كيمياء وإحياء – فيزياء ورياضيات .

د- ثانوية العلوم الاقتصادية : يوجد بها ثلاث شعب هي : علوم مالية ومصرفية – علوم إدارية –معلومات وإحصاء .

هـ- ثانوية العلوم الاجتماعية : ويوجد بها أربع شعب هي : العلوم الاجتماعية – اللغة العربية – اللغة الإنجليزية – العلوم الشرعية .

و- ثانوية الفنون والإعلام وتتطلب (11) معملا: ويوجد بها شعبتان هما : الفنون التطبيقية – الفنون الإعلامية .

غير أن هناك بعض الصعوبات في تنفيذ البنية التعليمية الجديدة الثانويات التخصصية تتعلق بالحاجة إلى التوسع في مباني الثانويات القائمة وتحويرها لتتسع لهذه المعامل ، بالإضافة إلى القاعات الدراسية ، كما أن هناك حاجة لبناء مباني مدرسية جديدة تتطلبها طبيعة الثانويات التخصصية ، والتي يتطلب الأمر توفير جميع أنواعها بشعبها المختلفة في كل مؤتمر شعبي أساسي ، وبعدد يتناسب مع الكثافة السكانية في هذه المؤتمرات الشعبية الأساسية من ناحية ، وكذلك مع المسافات التي تفصل بين مقر سكن الطالب والمدرسة من ناحية أخرى .

4) التقويم والقياس :

لقد بلغ عدد تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي (1,111,786) تلميذا ، و بلغ عدد طلاب مرحلة التعليم المتوسط " الثانويات التخصصية " (280,000) طالبا ، كذلك بلغ عدد المعلمين الذين يقومون بالتعليم في مرحلة التعليم الأساسي (194,512) معلما ، كما بلغ عدد المعلمين في مرحلة التعليم المتوسط " الثانويات التخصصية " (56,123) معلما .

بذلك تصبح نسبة الطلاب لكل معلم في مرحلة التعليم الأساسي (5.7) تلميذا لكل معلم ، أما هذه النسبة في التعليم المتوسط فهي 5 طلاب لكل معلم ، وتعتبر هذه النسبة من اقل النسب الموجودة في العالم .

كما بلغ عدد الطلاب المتقدمين لامتحانات شهادة إتمام مرحلة التعليم المتوسط (5,383) طالبا ، نجح منهم بالدور الأول (4,377) طالبا وكذلك نجح بالدور الثاني (6,814) طالبا أي أن مجموع عدد الناجحين بلغ 11,191 طالبا وبذلك تكون نسبة النجاح في الدورين حوالي (73%)، ويلاحظ أن عدد الطلاب المتقدمين للامتحان كان اقل بكثير مقارنة بالسنوات السابقة ، وذلك باعتبار أن هذه السنة هي سنة استثنائية بعد إلغاء نظام الثانوية العامة ، إلا أن عدد الطلاب المتقدمين للامتحان النهائي خلال العام الدراسي القادم يتوقع أن يزيد عن العدد لهذا العام بحوالي (80,000) طالبا في جميع الثانويات التخصصية .

5) الرفع من مستوى التعليم :

تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية وتوجيهات الاخ / قائد الثورة برفع المستوى التعليمي لطلاب المراحل المختلفة من السلم التعليمي ، فقد اتخذت أمانة اللجنة الشعبية العامة قرارا بإدراج مادتي الحاسوب ، واللغة الإنجليزية بدءاً من الصف الخامس من التعليم الأساسي بالنسبة لمادة الحاسوب ومن الصف الثالث بالنسبة للغة الإنجليزية ، ويجرى العمل حاليا على إعداد الكتب المنفذة للمناهج لهذين المقررين .

كما تم اتخاذ قرار بتدريس اللغات الأفريقية بالمرحلة الثانية من التعليم الأساسي (المدارس الإعدادية) وتم إعداد مناهج خاصة بلغة الهوسا، ولغة السواحيلى ، وقد اختيرت بعض الشعبيات لهذا العام ليتم تدريس هاتين اللغتين بها كمرحلة تجريبية سيتم تعميمها على جميع المدارس في الجماهيرية إذا ما ثبت نجاح هذه التجربة خلال العام الدراسي القادم .

ويجرى حاليا العمل على إتمام إجراءات التعاقد مع الشركة العامة للالكترونات لتزويد المؤسسات التعليمية بمرحلتى التعليم الأساسي والمتوسط بمعامل للحاسوب واللغة الإنجليزية ، وسيتم تنفيذ ذلك بالكامل خلال مدة أربع سنوات .

كما أصدرت أمانة اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (180) لسنة 1372ور. بشأن تغطية الاحتياجات من أعمال الغفارة والنظافة لمؤسسات التعليم الأساسي والمتوسط ، والثانويات المهنية بالشعبيات عن طريق النقل من بين العاملين بالأجهزة والشركات العامة والجهاز الإداري للدولة ، حيث قدر عدد الخفراء (18,036) حارساً ، والنظافة (14,724) نظافا..

6) التعليم التشاركي :

لكي يقوم التعليم التشاركي بدوره الفاعل في المجتمع ولكي تزداد مساهمته في قطاع التعليم فإن أمانة اللجنة الشعبية العامة بدأت تتخذ بعض الإجراءات في سبيل إعادة تنظيم مؤسسات التعليم التشاركي .

مؤسسات التعليم سواء كانت عامة أم خاصة لها أهداف سامية تتعلق بنشر العلم والمعرفة وإعداد وتأهيل الأفراد في مختلف التخصصات ، وبالتالي فإن مؤسسات التعليم التشاركي يجب ألا تكون مؤسسات ساعية إلى تحقيق الأرباح وتعظيمها ، وإنما يجب أن تساهم في تنمية القدرات البشرية وتسليحها بالعلم والتقنية التي يحتاجها هذا المجتمع.

وبذلك فانه سيتم إعادة النظر في لائحة التعليم التشاركي لتكون لائحة فعالة تؤدى إلى خلق نظام تعليم تشاركي قوى، يساهم في برامج التنمية بتخريجه للكوادر الفنية علي مستوى عال من الكفاءة .

ولاشك أن أمانة اللجنة الشعبية العامة لن تبخل على مؤسسات التعليم التشاركي بتقديم الحوافز المالية والمعنوية حتى تستطيع أن تقف علي أقدامها وتكون لها مبانيها الخاصة ومعداتها

وتجهيزاتها ، أما الآن فإن هذه المؤسسات تعتمد بشكل شبه كامل ، وخاصة مؤسسات التعليم العالي والمتوسط ، على مؤسسات التعليم العام حيث تشاركها في مبانيها وتجهيزاتها .

إن أمانة اللجنة الشعبية العامة تسخر كل الإمكانيات التي في وسعها والتي من شأنها زيادة مساهمة التعليم التشاركي في قطاع التعليم ، لان ذلك سيكون إحدى السبل التي ستخفف العبء على ميزانية الدولة من ناحية ، وترفع من مستوى التعليم من ناحية أخرى ، وتحقق رغبات الأفراد في الحصول على حق المعرفة ، ودون أن يكون هناك أي مساس بمصالح أفراد هذا المجتمع الذين يرغبون في الانخراط في مؤسسات التعليم العام.

5- مجال التنمية الزراعية والرعوية

البرامج والمستهدفات في مجال الزراعة والإنتاج الحيواني

في إطار السياسات الزراعية المتبعة يقوم القطاع بتنفيذ عدد من البرامج من أهمها :-

زراعة الحبوب والتوسع في زراعة القمح

يعتبر القمح المحصول الرئيسي للأمن الغذائي بالجماهيرية العظمى وتقوم السياسة الزراعية على التوسع في زراعته لسد جزء هام من الاحتياجات السنوية منه حيث تم اتخاذ جملة من الإجراءات :-

- تم إنشاء مشروع يتولى الإشراف على تنفيذ برنامج إنتاج (500) ألف طن من القمح والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
- تم إعادة تأهيل بعض المشاريع الزراعية القائمة (السرير ،مكنوسة، برجوج،الدبوات، الديسة، أبو شيبة) وذلك من خلال تجديد بعض الأصول للرفع من إنتاجيتها .

الإنتاج المحقق / طن	2003
القمح	46413
الشعير	175185

أولاً /إعادة تأهيل المشاريع الإنتاجية القائمة (جاري التنفيذ) :

تبلغ المساحات المراد إعادة تأهيلها (10280) هكتار ويتوقع منها إنتاج (50,000)طن حبوب و(1,000,000) بالة تبن في مدة ثلاثة سنوات .. حيث تم توفير العديد من الآلات والمعدات الزراعية المختلفة مثل : (الحصادات والجرارات الزراعية والبذارات و آلالات كبس التبن ، و آلالات الري محوري وقطع غيارها وكميات من الأسمدة والمبيدات).

ثانياً / التوسع بالمشاريع القائمة :

تبلغ المساحات المراد التوسع بها (19500) هكتار ويتوقع منها إنتاج (97,500)طن حبوب و(1,950,000) بالة تبن في مدة خمسة سنوات .

في انتظار الدراسة المعدة من قبل مركز البحوث الزراعية التي تتضمن تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية: " اختيار المواقع والمسوحات والأعمال الميدانية " .

ثالثاً / التوسع في اختيار وزراعة مساحات جديدة:

تبلغ المساحات المراد التوسع فيها بالمناطق الجديدة " جنوب حوض مرزق ، النشوع والعرائس ،سرير القطوسة ، جنوب غرب العوينات " ويتوقع منها إنتاج كمية (45000)

هكتار ويتوقع منها إنتاج (225000)طن حبوب و(4500000) بالة تبن في مدة خمسة سنوات .

- **سياسات تشجيع زراعة القمح :**

-تم قبول إنتاج الفلاحين والمشاريع الزراعية من محصول القمح وفقاً لتسعيرة مشجعة بواقع (235) دينار للطن من القمح الطري، و(311) دينار للطن من القمح الصلب واصل صوامع المؤسسة الوطنية للسلع التموينية والمطاحن .

-كلف المصرف الزراعي بمنح القروض اللازمة للفلاحين والمشاريع الزراعية لتوفير مستلزمات الإنتاج من أسمدة وقطع غيار ومبيدات وغيرها .

- **الاستثمار في مجال القمح :**

-في إطار تنفيذ القانون رقم (5) لسنة 1997 مسيحي، بشأن تشجيع الاستثمار ، جاري العمل على دعوة المستثمرين للاستثمار في مجال إنتاج الحبوب .

-جاري اتخاذ إجراءات بشأن إنشاء شركة ليبية أوكرانية مشتركة لإنتاج القمح والاستفادة من الإمكانيات المتوفرة بأوكرانيا لإنتاج القمح .

- الاتجاه نحو أقامة مشروعات زراعية في مناطق الوفرة المائية في القارة الأفريقية .

المشروعات الزراعية الإنتاجية

أولاً / المساحات المزروعة

تبلغ المساحة المزروعة بالمشاريع الزراعية " 24154 " هكتار بمحاصيل القمح – الشعير – الأعلاف والمراعي تمثل نسبة " 56 %" من إجمالي مساحة المشاريع الزراعية و البالغة " 43228 " هكتار .

ثانياً /الأشجار المغروسة بمشاريع الدبوات – الديسة – أبوشيبة :

- بلغ عدد الأشجار المغروسة " 6656 " شتلة زيتون وعنب وبرتقال .
- بلغ عدد فسائل النخيل المغروسة " 1600 فسيلة .
- بلغ عدد أشجار الغابات المغروسة 47000 شتلة .

ثالثاً / المساحات المحصودة والإنتاج المحقق :

* بلغ إجمالي عدد الآت الحصاد المشاركة بالموسم " 52 " آلة .

* بلغ إجمالي المساحة المحصودة " 19359.5 " هكتار تمثل نسبة 84 % من إجمالي المساحة المزروعة .. ويرجع ذلك لفقدان مساحة (3418) هكتار نتيجة انتشار الحشائش

بشكل كثيف وعدم توفر مبيدات الحشائش في الوقت المناسب وبكميات كافية ، إضافة لتأثير الرياح وتعطل الآبار .

* وفيما يلي بيان المساحات المحصودة والإنتاج المحقق :

- مساحة " 13588" هكتار قمح حققت إنتاج "60620" طن بمعدل إنتاج " 4.46" طن / هكتار .
- مساحة "4310" هكتار شعير حققت إنتاج "13230" طن بمعدل إنتاج " 3.069" طن / هكتار .
- مساحة " 303" هكتار بقوليات : موزع على مساحة " 200 " هكتار بازيلاء حققت إنتاج " 4158 " طن، ومساحة " 53 " هكتار فول حققت إنتاج " 82.460 " طن ، ومساحة " 50 " هكتار حمص حققت إنتاج "20" طن .

النخيل والزيتون

نتيجة لاهتمام ثورة الفاتح العظيم بأشجار النخيل والزيتون فقد تم وضع برنامج ذو خطة استراتيجية يهدف للنهوض بهما زراعياً واستثمارهما صناعياً كهدف مكمل لزيادة الموارد المحلية لإنتاج الغذاء ودعم الاقتصاد الوطني ولتحقيق الأهداف التالية :

1- استثمار الآبار القائمة بإقامة مزارع للنخيل والزيتون عليها .
2- التوسع في زراعة النخيل والزيتون لخلق فرص عمل .
3- زراعة الأشجار المثمرة الأخرى كالكروم والملائمة للمنطقة .
4- زيادة الرقعة الزراعية لإنتاج الغذاء ، إضافة لزيادة الإنتاج المحلي .
5- الحد من الهجرة العكسية بتمكين المواطنين القاطنين بالمنطقة للاستقرار .

في إطار الاهتمام بشجرتي الزيتون والنخيل بإعتبارهما من الأشجار الأكثر ملائمة للبيئة الليبية وهما مصدر هام للغذاء والأمن الغذائي .. تم اتخاذ جملة من الإجراءات ، منها :-

- كلفت الشركة العامة لاستخلاص وتكرير الزيوت بقبول إنتاج الفلاحين من زيت الزيتون بأسعار مشجعة بواقع (2.5) دينار للتر الواحد .
- كلف جهاز تنمية وتطوير النخيل بتنفيذ مستهدف زراعة النخيل والزيتون للعام 1372 و.ر والذي يشمل زراعة (1100000) فسيلة نخيل و(950000) شتلة زيتون .

وفي إطار التوسع في زراعة النخيل والزيتون تم خلال العام 1372 و.ر زراعة (890272) فسيلة نخيل و(817565) شتلة زيتون من خلال جهاز تنمية وتطوير النخيل، (288219) فسيلة نخيل و(416472) شتلة زيتون من خلال الشعبيات .

برامج الإنتاج الحيواني (الدواجن والأبقار)

- مشروع تأصيل دجاج اللحم والبيض

تـم تنفـيذ مشـروع لتأصـيل دجـاج اللحـم بترهونـة بمبـلغ إجمـالي قـدره (19.7) مليـون د.ل لتربية الأصول النقية لكتاكيت الأجداد والأمهات ،، ويتكون من :-

1- (8) حظائر تنشئة وإنتاج الأصول .
2- (2) حظيرة للأجداد وآباء الأجداد .
3- (2) مفرخ للأجـداد والأمهـــات .

بدا مركز التأصيل في تربية أصول دواجن اللحم اعتباراً من تاريخ : 1370/05/01 و.ر.

- تم إنتاج أول دفعة إباء الأجداد في 1371/02/25 و.ر.
- تم إنتاج أول دفعة أمهات دجاج اللحم في 1371/09/09 و.ر.
- يبلغ متوسط إنتاج المركز من الأمهات شهرياً عدد (47) ألف أم شهرياً .. بعدد إجمالي من تأريخ بداية الإنتاج حتى 1372/09/30 و.ر،(756،634) أم .
- عدد الأمهات المنتجة والمباعة (كتكوت لحم) بلغ (1,146،770) كتكوت .
- عدد الأجداد المنتجة بالمركز من تأريخ بداية الإنتاج حتى 1372/09/30 و.ر، (94,637)جد .

تمت دراسة تنفيذ مشروع لتأصيل دجاج البيض لغرض تربية الأصـول النقيـة لـدواجن البيض محلياً ... ويهدف المشروع إلى إنتاج :-

- 8 000 كتكوت أصول، .
- 5 000 كتكوت أجداد .
- 450 000 كتكوت أمهات عمر يوم .

- الشركة الليبية للدواجن والأبقار

- في إطار توفير سعات لاستقبال إنتاج المزارع من الأمهات والتي تقدر بنحو "304" حظيرة شرع في إجراءات تنفيذ عدد (50) حظيرة أمهات من قبل الشركة الليبية للدواجن والأبقار
- كلف المصرف الزراعي بمنح قروض للمواطنين لتنفيذ عـدد (40) حظيـرة أمهات أخـرى لاستيعاب إنتاج مركز التأصيل ويتطلب الأمر الإسراع في استكمال البرنامج

- تم تحـــقيق المعدلات الإنتاجية التالية :-

البيـــــــــان	الوحدة	السنـــــــوات		
		1970	1982	2003
لحوم دواجـــن	ألف طـــن	1.9	37.7	106
بيض مـــــائدة	مليون بيضة	57	381	1.200
نصيب الفرد من لحوم الدواجن	كجم / فرد/ سنة	1.3	9.5	19.7
نصيب الفرد من بيض المائدة	بيضة/ فرد / سنة	42	98	223

وذلك من خلال تنفيذ وتشغيل العديد من حظائر دواجن اللحم والبيض ، ومعامل التفريخ خلال السنوات الماضية من قبل القطاعين العام والخاص ،، حيث تم توفير السعات الإنتاجية التالية :-

البيــــــــان	عــــدد الوحدات الإنتاجية	السعة الكليــة (مليون)	السعة التشغــيلية السنـوية (مليون)
محطات الأمهــــات	136 حظيرة	85 بيضة	85 بيضة
معامل التفــــريخ	55 معمل تفريخ	173 بيضة	135 كتكوت
حظائر التسمـــين	4020 حظيرة	118 كتكوت	93 طـير
معامل تفريخ البياض	2 معمل تفريخ	18 بيضة	7 كتكوت
حظائر تنشئة بياض	226 حظيرة	3.5 بيضة	5 طير
حظائر دجاج البيض	841 حظيرة	10 طـير	7.00 طير

- وقد كلفت الشركة الليبية للدواجن والأبقار بدراسة وتحوير عدد من محطات دواجن اللحم القائمة ، وتنفيذ محطات أمهات جديدة لاستيعاب (145) ألف كتكوت أمهات عمر يوم لتغطية احتياجات الجماهيرية من بيض التفريخ ، والتي تقدر بحوالي (18) مليون بيضة .

- تم تحقيق الإنتاجيات التالية من خلال تشغيـــل المجمعات الإنتاجية للدواجـــن خلال العام 2003 مسيحي (الهـيرة والطويشة وغوط السلطان والعقورية و تاورغــاء) .

البيـــــــان	الوحدة	الإجمـــــــالي
لحوم دواجـــن	طـــــــن	20 124
بيض تفريخ لحم	مليون بيضة	34 .656
كتكوت لحـــم	مليون كتكوت	21 .073
كتكوت بيـــض	مليون كتكوت	3 .045
كتكوت رومـــي	ألف كتكوت	88
بيض مـــــائدة	مليون بيضة	16 .781
حليب خـــــام	مليون لـــتر	12 .163
زبـــــــادي	ألف لـــتر	153

- تحسين السلالات الحيوانية

- تم إنشاء مشروع تحسين وتنمية السلالات الحيوانية بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم 59 لسنة 1372 و.ر، ليقوم بتنفيذ برامج تحسين وتنمية سلالات الضأن والماعز والإبل والدجاج المحلي والنعام والأبقار والخيول للرفع من قدراتها الإنتاجية وخاصة السلالات المحلية منها عن طريق إدخال الجينات المرغوبة في السلالات التجارية الهجينة مع تكوين قطعان نواة للسلالات الحيوانية المختلفة لتكوين مصدر لتوزيع الصفات الوراثية المتميزة للمربين . .

1- في مجال تحسين سلالات الإبل (مشروع إبل ليبيا) :

- تم إبرام اتفاق مع المعهد البيطري للمناطق الجافة البلجيكي ليتم إدخال التقنيات الحديثة في تربية الإبل وتصنيع الحليب ، وجاري اختيار موقع لتنفيذ مركز مرجعي لتحسين وتنمية سلالات الإبل المحلية بشعبية سرت .

2- في مجال تحسين سلالات الأغنام :

- جاري العمل على تحسين قطعان الأغنام المحلية وذلك لاختيار قطعان نواة لأغنام البربري الليبي تحمل صفات وراثية مرغوبة . مثل :(زيادة عدد التوائم ، وزن ميلاد الحملان ، وزن الفطام ، الخصوبة العالية) للوصول إلى تكوين مخزون وراثي للصفات الاقتصادية المهمة .

3- في مجال تحسين سلالات الأبقار المحلية (ANAFI) :

- جاري تنفيذ برنامج لتحسين سلالات الأبقار بالجماهيرية العظمى بالتعاون مع الجمعية الوطنية لمربي أبقار الحليب (الفريزيان) الإيطالية – ANAFI ، إضافة إلى (أحداث سجل نسب للأبقار) .

- تم إرسال مجموعة من المتدربين ضمت(3) مهندسين زراعيين و(3)أطباء بيطريين للتدريب على النظم والوسائل والتقنيات الحديثة المستعملة في هذا الإطار ، وجاري الإعداد لتدريب مجموعة ثانية تضم عدد (7) كوادر ليبية متخصصة .

- إضافة إلى توفير مستلزمات التلقيح الاصطناعي ونقل الأجنة، وتوزيع السائل المنوي الذي يتم تجميعه إلى مختلف المواقع في القطاعين العام والخاص بهدف إنتاج سلالات جيدة ومنعاً لانتقال الأمراض .

4- في مجال تحسين سلالات الدواجن المحلية *

- بدأت في محطة الدواجن بالثلاثين غرب سرت للدجاج المحلي في استقبال الدواجن المحلية التي تصلها من اللجان الفنية من مختلف المناطق وتم وضع برنامج للتربية يهدف إلى تربية السلالات المحلية وإكثارها عن طريق تفريخ بيضها المخصب لإنتاج كتاكيت محلية حيث بلغ عدد الطيور بالمحطة :

- أمهات (أصل القطيـــــــع) 1532 .
- كتاكيت مفرخة بالمحطة 17588 .

- تم الاتفاق مع المعهد البيطري البلجيكي للبدء في تنفيذ محطة تجـربة لإنتاج بيض كولـــومبس (المخفض للكوليسترول والدهون المضرة) .. توطئة للتوسع في نشرها .

5- في مجال تحسين سلالات الخيول المحلية :

- جاري دراسة مشروع لتنفيذ برنامج للتلقيح الاصطناعي في الخيول يتم فيه استخدام تقنية متطورة في تلقيح الخيول .

تنميـــة المراعـــي الطبيعيـــة

استهدف البرنامج تنفيذ الأعمال التنموية المتعلقة بتنمية وتطوير المراعي الطبيعية من خلال خطة معتمدة بهذا الشأن ، حيث تم خلال العام 1372/71 و.ر تنفيذ الأعمال التالية:

- **أعمال التسييج والحماية :**

تنفيذ عدد (22) مسيجاً رعوياً لتغطية مساحة (91) ألف هكتار بمختلف مناطق المراعي المحفوظة بهدف إعادة تأهيل الغطاء النباتي .

- **أعمال البذر والتسميد للمواسم (70-71) و(71-1372) و.ر:**

تم تنفيذ مساحة إجمالية وقدرها (13000) هكتار من إجمالي مساحة البرنامج (20,000) هكتار .

- **حفر وتجهيز الآبار الرعوية:** استهدف البرنامج تنفيذ حفر عدد (124) بئر رعوي بمختلف المناطق ، وتم استكمال أعمال الحفر لعدد (100) بئر وجاري استكمال حفر بقية الآبار .

- **تجهيز الآبار الرعوية بمتطلبات التشغيل :**

وتشمل مولدات كهربائية ومضخات غاطسة وقد تم تجهيز عدد (25) بئر بالمواقع المختلفة .

- **استخدام الطاقات البديلة (طاقة الرياح):**

لاستخراج المياه وقد تم تركيب عدد (14) منظومة طاقة الرياح على الآبار الرعوية .

- **أقامة وحدات للخدمات البيطرية والمياه :**

ويستهدف البرنامج تنفيذ عدد (40) وحدة موزعة على المناطق (الوسطي ، الغربية ، غات) حيث نفذ منها عدد (34) وحدة وجاري استكمال تنفيذ باقي الوحدات .

- **تنظيف وصيانة العيون :**

في إطار استغلال الموارد المائية تم تنفيذ أعمال التنظيف والصيانة لعدد (51) عين بمختلف المناطق الرعوية .

- **إقامة المشاتل الرعوية المركزية:**

تم تنفيذ عدد (3) مشاتل رعوية مركزية بطاقة إجمالية (9) مليون شتلة من النباتات الرعوية ، لتغطية احتياجات المواقع الرعوية الواقعة في نطاق المناطق (الوسطي ، الغربية ، الشرقية) .

- **تنمية وتطوير المنتزهات والمحميات الطبيعية** : من اجل المحافظة على الأحياء البرية الحيوانية والنباتية وإعادة إدخال الأنواع المنقرضة من البيئة المحلية فقد تم تنفيذ الأعمال التالية :

- متابعة تأقلم الحيوانات المدخلة للبيئة المحلية وتقييمها مثل (المها ، العلند ، الغزال المحلي ، طيور النعام
- تنمية الغطاء النباتي بالمواقع سواء بالبذر المباشر بالنباتات الرعوية وكذلك أعمال التشجير .
- تجهيز نقاط المياه لتوفير متطلبات الحيوانات بالمنتزه .

برنامج تنمية الغطاء النباتي ووقف الزحف الصحراوي

- برنامج تنمية الغطاء النباتي

تم تنفيذ الآتي بكل من (فم اللغاء ، الجبل الأخضر ، الجبل الغربي) :-

- زراعة عدد (988,010) شتلة غابات ، وزراعة عدد (50,000) شتلة فاكهة .

- إنتاج عدد (3,420,935) شتلة غابات ، إضافة لفرز وتجميع كمية (1,412) كيلو جرام من بذور الغابات ، وتسييج المناطق التي تم زراعتها بطول (37) كيلومتر .
- تجهيز وحفر عدد (20) بئر ، وإنشاء سدود تعويقية بسعة (41,347) متر مكعب .
- إنجاز عدد (23) موقع لحماية المشجرات .
- إنشاء وصيانة عدد (47) خزان مياه سعة الواحد (100) متر مكعب .
- إنشاء وصيانة عدد (3) مشاتل .
- إضافة إلي عمليات أعداد الأراضي للتشجير وتوفير المعدات والآليات اللازمة لذلك.
- تم توفير (450) ألف شتلة تفاح وكمثرى وعنب.

- البرنامج الوطني لمقاومة التصحر ووقف الزحف الصحراوي

أولت الجماهيرية العظمي اهتماماً بالغاً بمقاومة التصحر وحشدت له الإمكانيات المادية والبشرية الهائلة لعدة عقود مما وضعها في مقدمة الدول الرائدة ، وقد توجت هذه الجهود بالتوقيع على الاتفاقية العالمية لمكافحة التصحر بتاريخ 1994/06/17 مسيحي والتي ساهمت فيها الجماهيرية العظمي مساهمة فعالة في إظهارها للوجود .. واستمراراً لتلك الجهود فقد تم الأتي :

- شرع في تنفيذ مزرعتين رعويتين بشعبية غريان وتم غرس (14000) شتلة مراعي على مساحة (240) هكتار بالمزرعتين .
- برنامج رصد ومراقبة حركة الكثبان الرملية :
- تم الاتفاق على التعاون مع مركز البيروني للاستشعار عن بعد للاستفادة من هده التقنية في تثبيت ورصد حركة الكثبان الرملية وسيشرع في دراسة المنطقة الواقعة من رأس جدير إلى مصراته شمال خط مطري 150 مم / السنة كمرحلة أولى ، ولقد شرع في تنفيذ هدا البرنامج بمحمية بئر عياد و تم الانتهاء من المـــرحلة الأولى المتمثلة في تسييج مسافة (18000) كم، بإتباع المواصفات الفنية .
- تم إنتاج شتول في مشتلي الجديدة بشعبية طرابلس والمعقولة بشعبية المرقب لتوزيعها على الشعبيات التي لا تتوفر فيها معدات إنشاء مشاتل وبلغت (430) ألف شتلة غابات إضافة إلى وجود (80000) شتلة مختلفة الأنواع جاهزة للتوزيع خلال الموسم .

- البذور المحسنة

- تم إنتاج الكميات الآتية :-

(بذور قمح صلب وطري (2,778) طن ، بذور شعير (828) طن ، بذور شوفان (592) طن).

- إنتاج كمية (689) كجم من بذور الخيار الهجين بالتعاون مع الشركات المتخصصة وتغطي نسبتها كامل الاحتياجات .

- تستهدف الخطة إنتاج (21) صنف من بذور الخضراوات المختلفة خلال (3) مواسم زراعية للوصول إلى تغطية (40%) من احتياجات المزارعين من البذور .
- تم إبرام اتفاقية مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) يتم من خلالها نقل تقنية صناعة البذور والرفع من مستوى كفاءات الكوادر الفنية وتوفير المعدات.

برامج مقاومة الآفات الزراعية والحيوانية

-مقاومة الآفات الزراعية ووقاية النباتات

تم تنفيذ الأعمال الآتية :-

- تنفيذ حملة مكثفة لمقاومة حشرة حفار الساق لعدد (4,741 مزرعة بها عدد(1,984,638) شجرة فاكهة و زيتون ونخيل ، وتوزيع الدعم اللازم للشعبيات من المبيدات الكيماوية (2,250 صندوق دروسبان ، 1,170 صندوق سايبركل) ، مع استعمال الوسائل الميكانيكية للقضاء على اليرقات داخل الإنفاق .
- توفير المصائد اللازمة للمكافحة والمواد الجاذبة الجنسية والغذائية ليتم وضع برنامج علمي مكثف لمكافحة هذه الآفات يتم فيه تدريب المهندسين والفنيين الزراعيين بشعبيات المنطقة الشرقية والغربية والوسطي على عمليات الرصد واستخدام الرش الجزئي لأشجار الفاكهة للتقليل من استخدام المبيدات الكيماوية .
- وضع برنامج لاستخدام المكافحة المتكاملة للآفات داخل البيوت المحمية عن طريق تعقيم التربة بالطاقة الشمسية واستخدام الشباك الجانبية والأمامية لزيادة التهوية والتقليل من الرطوبة النسبية ومنع دخول الحشرات داخل البيوت المحمية .

• بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (68،82) لسنة 1371 و.ر، تم نقل تبعية وحدات الحجر الزراعي إلى مركز مقاومة الآفات الزراعية حيث تم استلام عدد (17) وحدة حجر زراعي من الشعبيات بمختلف منافذ الدخول البرية والبحرية والجوية للجماهيرية العظمى ليتم القيام بأعمال الإشراف عليها .

- عمليات مكافحة الجراد الصحراوي

شهدت منطقة جنوب وجنوب غرب الجماهيرية العظمى نشاط ملحوظ لدخول عدة أسراب قادمة من شمال النيجر والجنوب الشرقي للجزائر وذلك على هيئة حشرات كاملة غير بالغة ذات اللون الأحمر بكثافات عالية حيث تميزت بتحركاتها السريعة و انتقالها من مكان لأخر حيث سجلت عدة إصابات بكل من منطقة (وادي ايسين ،وادي تهالا ، وادي ايراون ، وادي برجوج ، مشروع الويغ الزراعي) .

مع بداية شهر الحرث بدأت الحالة الجوية تستقر وتأخذ طابعها المعتاد حيث سجل انخفاض في درجات الحرارة وسقوط أمطار متفرقة في عدة مناطق خاصة بمناطق شمال غرب الجماهيرية

وخلال هذه الفترة سادت الرياح الغربية والشمالية الغربية بغرب البلاد الأمر الذي ساعد على دخول بعض الأسراب المتواجدة في تونس وشرق وجنوب شرق الجزائر وكذلك سادت الرياح الشرقية والجنوبية الشرقية لعدة أيام بمنطقة شرق الجماهيرية ساعدت على دخول بعض الأسراب المتواجدة بالمناطق المتاخمة مع جمهورية مصر العربية .

ونتيجة للتحركات السريعة لأسراب الجراد وعدم بقائها لفترة مناسبة لإجــراء عمليات المكافحة ، فقد تم وضع خطة عمل تنفيذية لمكافحة الجراد الصحراوي تم على أثره اتخاذ الإجراءات التنفيذية التالية :

- تكوين عدد (6) مناطق عمل لمختلف مناطق الشعبيات ، وتكليف مدراء تنفيذيين ليتولوا تسيير وتنفيذ خطة العمل والتنسيق مع الشعبيات داخل نطاق كل منطقة
- دعم فرق الاستكشاف والمكافحة بمناطق الجماهيرية وتزويدها بالاحتياجات من مبيدات كيماوية والآليات الصحراوية وطائرات الرش والجرارات الزراعية المجهزة .

بلغ إجمالي المساحات المعالجة (12104) هكتار حتى تاريخ 1372/11/07 و.ر.

.. ولا تزال حملات الاستكشاف والمكافحة مستمرة مع توفير الاحتياجات اللازمة لمكافحة الآفة.

- الصحة الحيوانية

في مجال مكافحة الأمراض الحيوانية :

- بلغ عدد المربين الذين تم تعويضهم خلال سنوات (1997 – 2003 مسيحي) وفق التالي في الأبقار : بلغ عدد (2042) مواطن ، وفي الإبل بلغ (170 مواطن ، ولا تزال المراقبة مستمرة لهذه الأمراض في مختلف الشعبيات.

إجمالي أعمال فرق مكافحة مرضي السل والبروسيلا في الأبقار ، الإبل خلال سنوات 1999 – 2003 مسيحي .

أبقار (إجهاض معدي)		أبقار (التدرن البقري)		إبل (إجهاض معدي)	
العدد المختبر	العدد الموجب	العدد المختبر	العدد الموجب	العدد المختبر	العدد الموجب
317230	518	286373	3624	107242	794

لجنة المتابعة لمرض الحمي القلاعية :

بدأ تنفيذ برنامج التخلص من الحالات الإيجابية للحمي القلاعية وفقاً للإجراءات المعمول بها بتاريخ : 1371/6/20و.ر ، وفي الشعبيات التي ظهرت بها بؤر الإصابة وهي :

شعبية صبراته وصرمان (60)رأس ، شعبية الزاوية (71)رأس ، شعبية الجفارة (41)رأس بعدد إجمالي بلغ (172) رأس من الأبقار .

ويمكن تلخيص الموقف في الآتي :-

تم التخلص من جميع بؤر الإصابة، لم تسجل أية حالات إصابة جديدة من يوم 1371/7/4و.ر ، مع استمرار المراقبة لجميع بؤر الإصابة وما حولها ولا يزال قفل الأسواق جاري حتى يوم 1371/7/31و.ر في الشعبيات المسجل فيها الحالات مما ساعد على الحد من انتشار الإصابة ، ولقد تم تحصين الأبقار الموجودة في الشعبيات الثلاث التي ظهرت بها بؤر الإصابة باللقاح الثلاثي العترات وإعادة الكشف عليها للتأكد من عدم ظهور إصابات جديدة.

وقد كانت نتائج عمل الفرق بالشعبيات الثلاث في تحصين الأبقار كما يلي :-

شعبية صبراته وصرمان عدد الأبقار المحصنة (5414) رأس ، شعبية الزاوية عدد الأبقار المحصنة (15530) رأس ، شعبية الجفارة عدد الأبقار المحصنة (11208) رأس .

وفي مجال التحصينات الوقائية :

بلغت الجرعات و اللقاحات الموزعة لتحصين الحيوانات الكبيرة (أغنام– ماعز– أبل – أبقار) كمية (23277275)جرعة ، فيما بلغت التحصينات الوقائية للدواجن كمية(155832910) جرعة .

وفي مجال المحجر البيطري :

جاري وضع المواصفات القياسية للحوم ومنتجاتها ، إضافة للقيام بدراسة الإجراءات المتبعة في التفتيش والتحاليل والرقابة على المنتجات الحيوانية المستورة والمنتجة محلياً وتقديم تقرير مفصل بنتائج أعمالها متضمناً الملاحظات والمقترحات الكفيلة بتطوير وتفعيل عمل تلك الجهات

وفي مجال المختبرات البيطرية :

بلغ عدد العينات المفحوصة بالمختبر : الدواجن (1600) عينة ، الفيروسات (1981)عينة ، مصل الدم لقياس المناعة (3124) عينة ، الفحص البكتيري (1499)عينة ، مراقبة الجودة (479)عينة ، تحليل العناصر(404) عينة ، بكتريا الأعلاف (973) عينة ، الطفيليات (321)عينة ، التشخيص المعملي (87)عينة ، الإجهاض المعدي (40426)عينة.

-الصيدلية البيطرية المركزية

- لقاحات وأمصال حيوانات كبيرة :تم توفير نحو (18 000،000) جرعة .

- لقاحات وأمصال للحيوانات الأليفة :تم توفير نحو (62 000) جرعة .
- لقاحات وأمصال للدواجن : تم توفير نحو (550) مليون جرعة .
- أدوية يتم توفيرها لاستخدامها في موسم الجفاف : للتغطيس والتجريع وفيتامينات حقن بكمية (142,430) لتر ، تم توفير مضادات حيوية وفيتامينات سائلة بكمية (15,000) لتر .

البحوث الزراعية والحيوانية

- **البحوث الزراعية** :-تم إجراء العديد من البحوث الزراعية شملت المجالات التالية:

1- بحوث المراعي والغابات، ومن أهمها :-

- النفل المحلي- إكثار شتلات المحلب – العرعر الفينيقي – الشماري - تقييم الأعلاف .
- زراعة شجرة الهوهوبا في عدد(16) موقعاً لدراسة مدى نجاحها تحت الظروف المحلية.

2- بحـــوث البستنــــــة :-

- زراعة أكثر من (50) صنف من العنب
- تكـوين مجمعــات وراثيــة مــن أشــجار الفاكهــة شــملت (25) صــنف مــن اللــوز – (18) صنف من البرقوق – (10) أصناف من المشمش – (10) أصناف فستق – (25) صنف من الخوخ – (4) أصناف من البيكان .
- تحسين الزيتون عن طريق إدخال أصناف جديدة لتقييمها وعددها (35) صنف بمحطات المركز لاختبارها من ناحية الإنتاجية ومقاومتها للأمراض ووفرة الزيت .
- تم تقييم عدد (135) صنف من أصناف الخضر لمدى ملائمتها للظروف المحلية .

3- بحوث التربة والري :-

- جاري دراسة الاستفادة من المنخفضات السبخية الأكثر عمقاً من مستوى سطح البحر في المنطقة الواقعة بين إجدابيا شرقاً وسرت غرباً مثل سبخة القنين والسبخة الكبيرة وسبخة الغزال ((ما يعرف بمنخفضات خليج سرت)) بربطها بالبحر الأبيض المتوسط بهدف تنميتها اقتصادياً واجتماعياً للاستفادة منها في تنمية وتطوير الثروة البحرية، وتنمية الأنشطة السياحية الشاطئية والصحراوية، توفير البديل المائي من مياه البحر لحقن آبار النفط، استغلال الموارد الطبيعية.
- تتم دراسات حول تأثير الري بالمياه عالية الملوحة على إنتاج محصول الشعير .

- **بحوث الثروة الحيوانية :-**

تم القيام بالعديد من البحوث في المراكز البحثــية الخاصة بالإنتـــــاج الحيواني والتي شملت (الأغنام-الإبل-الماعز-الدواجن) وذلك بهدف :-

- الرفع من معدلات الإنتاج .
- تحسين السلالات وراثيا .
- اختيار أنسب الأنواع من الأعلاف للتغذية .
- زيادة معدلات التحويل الغذائي .

6- مجال الاستثمار البحري

نشاط الثروة البحرية خلال سنة 1372 و.ر

انطلاقاً من السياسات الاقتصادية المعتمدة في مجال الثروة البحرية،والمتمثلة في الأتي:

- تحديد دور الدولة في تنفيذ البنية التحتية في مجال الثروة البحرية وتحديدا موانئ ومرافئ الصيد البحري والخدمات المكملة لها .
- الاهتمام بالبحوث والدراسات والتدريب في مجال الصيد البحري والزراعة المائية والأنشطة القائمة عليها ونقل التقنية في مجال الصيد البحري لزيادة الإنتاج .
- حماية الثروة البحرية من أساليب الصيد غير الرشيد والاختراقات من قبل سفن الصيد الأجنبية بتفعيل التشريعات النافذة .
- تفعيل التعاون الدولي من خلال اتفاقيات ثنائية أو مع التكتلات الاقتصادية العالمية لإيجاد قنوات خارجية لتسويق المنتجات البحرية الليبية لدعم الاقتصاد الوطني .

وإعمالا لهذه السياسات وتحقيقا للأهداف العامة للتنمية بالجماهيرية العظمى والتي من أهمها إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني لتنويع مصادر الدخل ونظراً لما للثروة البحرية من أهمية اقتصادية باعتبارها ثروة طبيعية متجددة غير قابلة للنضوب تكون رديفا لمصدر النفط لتساهم في الاقتصاد الوطني تم تكليف فريق من الخبراء والمتخصصين لإعداد مشروع المخطط العام للثروة البحرية شاملاِ (موانئ ومرافئ الصيد البحري - وحدات الصيد ومستلزماتها - وحدات الحفظ والتبريد والتعليب - الزراعة المائية - الدراسات والبحوث) وذلك لتحقيق المستهدفات الآتية:

- زيادة إنتاج الأسماك الطازجة من (36000) طن إلى (72000)طن.
- زيادة إنتاج الأسماك المعلبة من (14760) طن إلى (36900) طن.
- زيادة معدل استهلاك الأسماك الطازجة من (6.6) ك.ج إلى (11.2) ك.ج / للفرد.
- زيادة معدل استهلاك الأسماك المعلبة من (2.5) إلى (5.7) ك.ج / للفرد.
- خلق (39363) فرصة عمل جديدة لليبيين في مختلف مجالات الثروة البحرية.
- زيادة نسبة مساهمة الأسماك من استهلاك اللحوم من (11.8%) إلى (18.2%).
- زيادة استيعاب وحدات التبريد من (6630)طن إلى (14030)طن.
- تحقيق عائد من تصدير المنتجات البحرية بمبلغ حوالي (72)مليون دولار سنوياً.-

نشاط الصيد البحري

1 – متابعة وحصر وحدات الصيد البحري وتنظيم استيرادها وتصنيعها وفق الضوابط والشروط التي حددتها اللائحة التنفيذية للقانون رقم (14) لسنة 1989 بشان استغلال الثروة البحرية.

2 - التنسيق مع مصرف ليبيا المركزي والمصارف التخصصية واللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة بشان عدم منح موافقات لاستيراد أو بناء جرافات الصيد البحري إلا بعد اعتماد مواصفاتها الفنية.

3- اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة تسجيل كافة وحدات الصيد البحري العاملة في السجل العام.

4 - صدور قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (271)لسنة 1372و.ر بتحديد مناطق محمية من الصيد بالجرف .

5 - تجميع إحصائيات الصيد البحري بالتنسيق مع الشعبيات للأغراض البحثية والدراسات الفنية.

6 - تفعيل حماية الثروة البحرية وذلك بالتنسيق مع اللجنة العامة المؤقتة للدفاع و جهاز حرس السواحل وامن الموانى والأجهزة الأمنية حيث يجري وباستمرار رصد ومتابعة الاختراقات المتكررة لوحدات الصيد البحري الأجنبية للمياه الليبية دون وجود إمكانيات مناسبة للحد منها .

7 - تنظيم صيد اسماك التونة لعام 1372 و.ر وذلك بمنح التراخيص للسفن التابعة للشركات والتشاركيات الوطنية فقط.

8 - متابعة الشركات المملكة في نشاط الصيد البحري وذلك لتصحيح أوضاعها وإيجاد آلية لتمويلها ومعالجة مشاكلها.

9 - متابعة تشغيل مصانع تعليب الأسماك وما آلت إليه أوضاعها بسبب توقفها عن العمل وفقدانها للخبرات الفنية بالإضافة إلى التأثيرات السلبية لتوقف المصانع على استيعاب فائض إنتاج الصيادين من أسماك السردين مما أدى إلى عجز حاد في الإنتاج وإغراق السوق بكميات كبيرة من المعلبات السمكية المستوردة والتي ثبت من التجربة أنها لا تطابق المواصفات القياسية الليبية خاصة فيما يتعلق بمكونات المادة الحافظة واستخدام ارخص أنواع خام التونة، وجاري العمل على إيجاد الحلول المناسبة بالتنسيق مع أمناء اللجان الشعبية للثروة البحرية بشعبيات (صبراته وصرمان – الجفارة – المرقب) والنقابة العامة لصيادي الأسماك والإسفنج والنقابة العامة للصناعات الغذائية وصندوق دعم الصناعات المحلية والهيئة العامة لتمليك الشركات والوحدات الإنتاجية العامة ومدراء المصانع .

11 – تم في غمرة احتفالاتنا بأعياد الفاتح العظيم لهذا العام افتتاح المجمع التبريدي ومركز معالجة الأسماك بسرت بسعة (650) طنا ومصنعا للثلج بطاقة(7.5) طنا ومركز معالجة الأسماك لغرض التصدير.

مشروعات مواني ومرافئ الصيد البحري

- تنفيذ مرفأ القصرية للصيد البحري - حفر قناة فروة وتعميق وتطهير لجوانب رصيف أبي كماش - تطهير وتعميق ميناء سوق الجمعة للصيد البحري بطرابلس- تعميق مرفأ السبعة بسرت - تطهير ميناء زواره للصيد البحري - تطهير وتعميق ميناء سوق الجمعة للصيد البحري بطرابلس- تطهير وتعميق جوانب أرصفة باب البحر بطرابلس - تطهير وتعميق جوانب أرصفة ميناء جليانة ببنغازي - حفر وتعميق الجزء الأول من ميناء سرت البحري .

- مرفأ الحميدية للصيد البحري بتاجوراء وتبلغ نسبة الإنجاز بالمرحلة الأولى منه حوالي (95 %) حيث تم الانتهاء من تنفيذ حاجز الأمواج الرئيسي والأرصفة بطول (330)متر لاستيعاب(60) قارب صيد ويجري حاليا تنفيذ ساحات المناولة وتعميق قناة الدخول للمرفأ .

وسيتم استكمال مرافق المشروع للمرحلة الثانية التي تشمل غرف الصيادين ومبنى الإدارة وساحات المناولة وسوق الأسماك والعلامات الملاحية الإرشادية خلال سنة 2005 مسيحي .

- مرفأ صرمان للصيد البحري وتبلغ نسبة الإنجاز بالمرحلة الأولى منه حوالي(75%) حيث تم الانتهاء من تنفيذ أعمال حاجزي الأمواج الرئيسي والثانوي وتنفيذ الأرصفة بطول (230) متر لاستيعاب عدد (50) قاربا وسيتم استكمال باقي الأرصفة قبل نهاية السنة .

كما يستهدف تنفيذ باقي مرافق المشروع للمرحلة الثانية التي تشمل مبنى الإدارة وغرف الصيادين وساحات المناولة وأعمال حفر قناة الدخول والعلامات الملاحية الإرشادية .

- ميناء سوسه للصيد البحري وتبلغ نسبة الإنجاز به حوالي (17%) حيث باشرت الشركة المنفذة في تنفيذ هذا المشروع ويسير العمل حاليا بشكل جيد حيث تم صب البلوكات الخرسانية للأرصفة وبلوكات الحماية لحواجز الأمواج وإزالة القطع البحرية الغارقة في حوض الميناء ويجري تشوين ركام حواجز الأمواج بالإضافة إلى أعمال حفر حوض الميناء ، وقد تمت تغطية الاعتماد المستندي بنسبة بقيمة (9.3) مليون دينار أي بنسبة (50%).

- ميناء القربوللي للصيد البحري وتبلغ نسبة الإنجاز به حوالي (5 %) وهي نسبة إنجاز مالية لفتح الاعتماد المستندي ويجري حاليا معالجة بعض الملاحظات الفنية التي ظهرت على

التصاميم المقدمة من الشركة المنفذة وقد قامت الشركة بتشوين الركـــام الحجري لحواجز الأمواج ، ومن المتوقع البدء الفعلي والمتواصل لتنفيذ الأعمال مع بداية سنة 2005 مسيحي .

الزراعة المائية

1 - متابعة المزارع المائية الأهلية وشملت عدد 7 مزارع (مزرعة راس هلال بشعبية الجبل الأخضر – مزرعة السبخة بشعبية تاجوراء والنواحي الأربعة – مزرعة شط الزاوية بشعبية الزاوية – مزارع شاطيء تليل - الوفاء - راس الديوان - البجع بشعبية صبراته وصرمان) وتعتبر جميعها متوقفة عن العمل لعدة أسباب أهمها عدم توفر التمويل لاستكمالها وتشغيلها وذلك باستثناء مزرعة راس الهلال التي تم استزراع حوالي (550) ألف إصبعية قاروص وحوالي 200 ألف إصبعية اوراتا بها خلال هذه السنة، ويجري حاليا تسويق حوالي (200) طناً من إنتاج المزرعة.

2 – تم في غمرة الاحتفالات بأعياد الفاتح العظيم لهذا العام افتتاح مركب فروة لتفريخ وتربية الأسماك البحـــرية بطـــاقة إنتاجية لتفريخ (10) مليون إصبعية من الأسماك البحرية (القاروص والاوراتا) في السنة بواقع (4) مليون إصبعية في الدورة الواحدة بالإضافة إلى تربية وتسمين حوالي (800) طن من الأسماك سنوياً وقد وبدأ تشغيله بإنتاج(1.5)مليون إصبعية لتزويد المزارع الأهلية والعامة وتربية وتسمين الفائض منها.

3 - توريد قفصين عائمين لتربية الأسماك في البحر بطاقة الإنتاجية تبلغ (120)طن في الدورة الإنتاجية وجاري الإعداد لتركيبهما في منطقة رأس الهلال بالجبل الأخضر.

4 - متابعة تنفيذ المزرعة النموذجية البحثية بمركز بحوث الأحياء البحرية بهدف القيام بالأبحاث والدراسات التطبيقية في مجال تفريخ وتربية الأسماك وقد وصلت نسبة الإنجاز بها إلى (55%).

5 - تقديم الدعم للمزارع المائية العامة والأهلية بتزويد بعض الشركات العامة والأهلية ومربي الأسماك ببعض احتياجاتها من إصبعيات الأوراتا والقاروص وأعلاف الأسماك وبعض المعدات والتجهيزات بشروط سداد ميسرة جداً.

6 - إعداد تقييم فني ومالي واقتصادي لمشروعات الزراعة المائية العامة والأهلية القائمة

البحوث والدراسات

1 - إجراء دراسات وأبحاث تطبيقية مثل تجربة تفريخ أسماك الأورانا محلياً ودراسة إدارة التغذية للأسماك ذات الأهمية الاقتصادية مثل التلابيا والقاروص والبوري ودراسة للطحالب البحرية.

2 - إجراء دراسة للمخزون السمكي بالمنطقة الممتدة من مصراته إلى الحدود الليبية المصرية ودراسة حالة المصائد البحرية مواقع إنزال حصيلة الصيد شملت أنواع وحدات الصيد وإحصائيات الصيد .

3 - إجراء دراسة بحثية عن التأثيرات البيولوجية لمياه الصرف الصحي غير المعالج على مياه البحر بشعبيات (طرابلس – تاجوراء والنواحي الأربع – بنغازي) وإقامة مختبر أمراض الأسماك والأحياء الدقيقة وذلك لغرض متابعة الحالة الصحية للأسماك وغيرها من الأحياء المائية بالشواطئ والسواحل البحرية أو في المزارع السمكية القائمة بالشعبيات.

7- مجال المياه والسدود

ملخص نشاطات المياه والسدود
خلال سنة 1372 و.ر (2004 مسيحي)

أولا: المشروعات التي تم تنفيذها:-

1- الانتهاء من تنفيذ سد وادي القطارة الواقع بمنطقة الرجمة — شرق بنغازي ويهدف هذا السد إلى حجز مياه الأمطار للاستفادة منها في الري وحماية مدينة بنغازي من الفيضان .

2- الانتهاء من تنفيذ سد وادي الوشكة بمنطقة الجفرة — جنوب سوكنة ويحتوي المشروع على تنفيذ سد رئيسي على وادي زقار وسد تعويقي على وادي سلطان.

3- دراسات المياه والتربة بمناطق الويغ تجرهي المجدول في نطاق مشروع التوطين.

4- مشروع دراسة وتنمية خزان الحجر الرملي النوبي المشترك مع مصر والسودان وتشاد بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الإسلامي للتنمية .

5- مشروع دراسة حوض الصحراء الشمالية المشترك مع تونس والجزائر بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية .

ثانيا: مشروعات تحت التنفيذ:-

1- مشروع استكمال وتجميع مياه وادي درنة، وحفر عدد (20) بئر.

2- تنفيذ عدد (20) خزان مياه أرضي سعة (1000 م3) بالمنطقة الوسطى على الآبار الفوارة لغرض شرب الحيوانات.

3- الصيانة والتشغيل لسدود زازا وزارت وغان والمجينين ولبدة وكعام وتبريت ودكار.

4- حفر بئر عميقة بمنطقة قرارة أبو شاقور جنوب مدينة سرت.

5- إصلاح وصيانة وقفل عدد (27) بئر بالمنطقة الوسطى (وادي بي الكبير، الوشكة وادي زمزم) .

6- إصلاح وصيانة وقفل عدد (40) بئر بمنطقة وادي الشاطئ، وقفل عدد (20) بئر بواحة مرادة.

7- صيانة وإصلاح وتركيب عدد (7) رؤوس آبار ارتوازية واقعة حول مطار الويغ،واستكمال دراسة عين الزيانة.

8- حفر آبار إختبارية في حوض سرير تيبستي لإجراء دراسة جيولوجية وهيدروجيولوجية تفصيلية.

9- إعداد مواصفات حفر الآبار الإنتاجية بمختلف الشعبيات وكذلك تزويد الشعبيات برؤوس الآبار الارتوازية لأغراض الصيانة للفوارات بمناطق بني وليد والجفرة ومصراته وسرت.

10- تحديث شبكة آبار المراقبة وأخذ القراءات الدورية لمراقبة المخزون الجوفي كما ونوعا.

11- تحويل كافة السدود الجيوفيزيائية للآبار إلى نظام رقمي للمحافظة عليها وسهولة تحليلها واستخدامها.

12- تشغيل عدد (2) حفارة بمنطقة بئر الغنم وقرارة القطف، حيث تم حفر عدد (5) آبار بمنطقة بئر الغنم. كما تم حفر بئر واحد بقرارة القطف وجاري حفر البئر الثاني .

13- الإشراف على تنفيذ مشروع ري جنوب الجبل الأخضر الذي يهدف إلى إنشاء خطوط نقل المياه من حقول الآبار عن طريق خزانات تجميع إلى خزانات توزيع ومنها عبر الأنابيب إلى المزارع وإنشاء خزانات مياه بكل مزرعة سعة 100 متر مكعب وحفر 67 بئر بالمناطق (الخروبة – قلولود – المخيلي – سامالوس والعزيات).

14- إعادة تشغيل منظومتي الري والصرف بمزارع وادي القطارة بصيانة محطة ضخ الري والشرب وصيانة شبكات مياه الشرب والري وخزانات التجميع والموازنة وحفر آبار المياه وذلك لرفع كفاءة المشروع وتمكين المزارعين من الاستفادة من المياه في العمليات الزراعية.

15- إنتاج خريطـة تصنيف التربـة للجماهيريـة العظمى بمقيـاس رسم 1: مليون بهدف إنتاج خريطة لتصنيف التربة بكامل الجماهيرية لاستخدامها كأساس لتحديد استعمالات الأراضي الراهنة، وتحديد مواقع تدهور الأراضي وذلك تسهيلا لأخذ القرارات العلمية السليمة الكفيلة بالحد من هذا التدهور.

16- مشروع قاعدة معلومات التربة بالتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة .

17- تشغيل وإدارة مختبرات تحليل المياه والتربة حيث يتم إجراء التحاليل اللازمة للمياه والتربة من خلال مختبرين في طرابلس وبنغازي للجهات العامة والخاصة.

18- إنشاء منظومة توثيق الكتروني لوثائق الهيئة العامة للمياه وذلك في إطار ميكنة المعلومات واستخدام التقنيات الحديثة في التوثيق.

19- تدريب وتأهيل العناصر الوطنية للرفع من كفاءتهم العلمية وتوفير العناصر الفنية المؤهلة في مجال تنمية وإدارة الموارد المائية؛ حيث بلغ عدد المتدربين سنة 2004 حتى تاريخه (132) متدرب منهم (114) متدرب بالداخل وعدد (18) متدرب بالخارج.

20- مشروع تنمية قرارة القطف ووادي البلاد ووادي غبين بهدف تنمية مناطق قرارة القطف ووادي غبين ووادي البلاد بشعبية بني وليد زراعيا واجتماعيا .

21- كما يتم الإشراف على حفر آبار مشروع النخيل والزيتون بالشعبيات وتم الإشراف على حفر عدد 120 بئر بالمناطق الرعوية.

ثالثا:مشروعات تحت إجراءات التعاقد:-

1- سدي وادي أبو شيبة والرمان جنوب سهل الجفارة، وسد وادي النغار (الأحمر) ببنغازي.

2- سدي وادي الخروع (الشهوبيين والزغادنة) المنطقة الواقعة بين القره بولي والخمس ووادي الخروع .

3- حفر بئر اختباري بمنطقة تاقرفت.

4-حفر عدد (4) آبار بيزومترية بالمنطقة الوسطى وعدد (13) بئر بالمنطقة الغربية.

5- حفر آبار إنتاجية واستكشافية واختباريه ومراقبة بطول إجمالي قدره 60 000 متر بمختلف مناطق الجماهيرية العظمى.

رابعا: مشروعات تم التعاقد على دراستها:

1-دراسة وادي تلال ووادي درنة وأبو منصور ووادي الخليج والمعلق ودراسة وإعداد التصاميم النهائية لسدود شرق طرابلس (ترغت وقريم وغنيمة) وسدي وادي الخروع (الشهوبيين والزغادنة).

2-دراسة التربة والمياه بمنطقة السارة في نطاق مشروع التوطين.

3-استكمال الدراسات المائية لحوض الكفرة .

4- دراسة ظاهرة تداخل مياه البحر وإجراء التحاليل الدورية لعينات المياه من مصادر مختلفة بالمختبر المركزي التابع للهيئة العامة للمياه و إنشاء قاعدة معلومات مائية حديثة.

5- دراسة وحصر المساحات المروية للمشروعات الزراعية العامة والخاصة الواقعة جنوب خط عرض 28 شمالا وحتى الحدود الجنوبية للجماهيرية.

6- دراسة التربة والري بالمنطقة الوسطى بهدف إقامة مشروع زراعي تحت نظام الري الدائم بمنطقة تاقرفت.

7-مشروع دراسة حوض سهل الجفارة المشترك بين الجماهيرية و تونس بالتعاون مع مرصد الصحراء والساحل بهدف تقييم الموارد المائية بالحوض وإعداد قاعدة بيانات ونموذج رياضي .

8-دراسة طبيعة الأراضي بين الجماهيرية العظمى وتشاد بالتعاون مع مركز البيروني للاستشعار عن بعد.

9- استكمال دراسة عين الزيانة بهدف رفع مستوى الماء بحوض عين الزيانة إلى حوالي 3.5 متر من سطح الأرض .

10- سد وادي تلال.

8- مجال البيئة

ملخص نشاط إصحاح وحماية البيئة
خلال عام 1372و.ر(2004 مسيحي)

أولا : المحافظة على الطبيعة

تتمتع الجماهيرية ببيئات متنوعة تشمل البيئة الساحلية والصحراوية وشبه الصحراوية.وللحفاظ على الموروث الطبيعي لهذه البيئات تم القيام بالعديد من الدراسات في هذا المجال منها على سبيل المثال لا الحصر.

أ- دراسة التنوع البيولوجي للمناطق الرطبة بكل من منطقة عين الشقيقة ومنطقة عين الزرقاء.

ب- دراسة النباتات الطبية بمنطقة جبل نفوسة (الجبل الغربي) ضمن برنامج التنوع البيولوجي لدول شمال أفريقيا والذي ينفذ على مراحل تمتد إلى ثلاثة سنوات.

ج- دراسة الأعشاب البحرية لجزيرة فروة وذلك بالتعاون مع مركز بحوث الأحياء البحرية والمركز الإقليمي للمناطق المتمتعة بحماية خاصة.

د- دراسة ميدانية للتنوع البيولوجي لمنطقة الجبل الأخضر بالتعاون مع جامعة الفاتح.

ه- وضع خطة لحماية الطيور البحرية.

و- القيام بدراسة حصرية للمواقع المستهدفة كمحميات طبيعية وذلك بالتعاون مع شعبية مرزق سنة 1371و.ر، وتم استكمال الدراسة خلال شهر الفاتح من هذا العام 1372و.ر.

ز- إجراء مسح للأماكن السياحية بجبال تادرات واكاكوس بشعبية غات وذلك ضمن إعلانها مناطق محمية ودراسة الآثار المترتبة من السياحة على البيئة بهذه المنطقة.

ثانيا : التفتيش والمراقبة البيئية

سعت الهيئة العامة للبيئة من خلال دورها الرقابي إلى تحديد أوجه القصور في قضايا البيئة القائمة وقامت بزيارات ميدانية للعديد من المواقع الصناعية والخدمية ورصدت الظواهر المختلفة التي لها تأثيرات مختلفة على البيئة وقدمت الاستشارات العلمية والفنية حيالها كما أصدرت التعليمات اللازمة لمتابعة ما يتخذ من إجراءات وذلك حفاظا على صحة الإنسان والبيئة.

كما قامت بزيارات تفتيشية لمتابعة مدى التزام الجهات المرخص لها بمزاولة الأنشطة الصناعية بالاشتراطات والمعايير البيئية ولقد بلغ عدد الزيارات الميدانية التي قامت بها الفرق الفنية أكثر من (150) زيارة ميدانية تفتيشية للعديد من المرافق الصناعية خلال السنتين الماضيتين.

كما تم دراسة الآثار البيئية وتقييم الأثر البيئي لعدد حوالي (39)دراسة موزعة على مختلف الأنشطة الصناعية والخدمية بعدد من الشعبيات أهمها:

- دراسة التخلص الأمثل من زيوت (اسكرال) للمحولات والمكثفات الكهربائية.

- دراسة تقييم الأثر البيئي لمشروع غاز غرب الجماهيرية بين منطقة مليتة بالجماهيرية وجزيرة صقلية بايطاليا.
- تقييم الأثر البيئي لمصانع الشركة الليبية والشركة العربية لصناعة الإسمنت.

ثالثاً: الوقاية والصحة البيئية:

تم التركيز وبشكل بارز خلال العام الماضي على ترشيد استهلاك المبيدات. وتم في هذا الخصوص تشكيل لجنة على مستوى الجماهيرية للحد من الاستخدام المفرط للمبيدات و تجنب المخاطر البيئية الناتجة عنها، حيث قامت اللجنة بتحديد الاشتراطات البيئية الخاصة بتسجيل واعتماد المبيدات بالجماهيرية وفيما يلي جدول يبين كمية المبيدات والمواد الكيماوية الداخلة للجماهيرية عن سنة 1370 و.ر.

- **أذونات الافراجات:**

نوع المادة	كمية المواد الكيميائية المفرج عنها	
	كجم	لتر
المواد النفطية	21422806.62	1167338.51
المواد اللدائنية	1203433776	-
مواد البناء	289051814.76	1879755.33
مواد التنظيف	29703388.34	2936015.39
المبيدات	30418407.50	119134.80
مواد أخرى	12200420.00	16562602.28
الإجمالي	**394831174.99**	**22664846.31**

رابعاً : الإعلام البيئي

ارتكز النشاط الإعلامي البيئي على استغلال كافة الوسائل المتاحة لنشر الثقافة البيئية بين شرائح المجتمع وذلك بهدف تعميم ونشر المعرفة البيئية والتعرف بالظواهر البيئية التي تنتج عن الأنشطة البشرية المختلفة والحرص على مشاركة القطاع الأهلي (القطاع الثالث) في هذا الجانب بهدف التركيز على الإنسان بوصفه المحور الأساسي للتنمية وخلق جيلا واعيا بيئيا، ومن أجل ذلك تم القيام بالعديد من الأنشطة الفكرية والثقافية والتي نوجز منها الآتي:

1- تم بالتعاون مع الاتحاد العالمي لصون الطبيعة إصدار عدد من المطويات تتناول بيانات عن العديد من النباتات والطيور المحلية.

2- إصدار حوالي (49) مطبوعا بيئيا منها (10) كتب بيئية و(14) مطوية إضافة إلى (23) عددا من مجلة البيئة وهي مجلة تصدر عن الهيئة العامة للبيئة كل شهرين وتتناول أبوابا متعددة من مقالات ودراسات وأخبار بيئية.

3- المشاركة في العديد من الملتقيات وذلك بإلقاء المحاضرات التوعوية في مجال البيئة بالمؤسسات التعليمية في الشعبيات.

خامساً: التدريب والتعاون الفني

على صعيد التدريب والتعاون الفني كان للهيئة العامة للبيئة نشاط بارز على المستويين المحلي والدولي.

فعلى المستوى المحلي وضعت خطة تدريبية على المدى القصير تهدف إلى الرفع من كفاءة الكوادر خاصة في مجالات استخدام الحاسوب واللغات هذا بالإضافة إلى دورات فنية أخرى في التخصصات البيئية المختلفة كما أقيمت العديد من الندوات والمؤتمرات المحلية للمشاركة في تنظيمها بشكل أساسي بالتعاون مع القطاعات الأخرى.

وكذلك تم إقامة عشر دورات تدريبية في مجالات البيئة المختلفة، والمشاركة في ثلاث دورات تدريبية بالخارج في مجال حماية وإصحاح البيئة.

وعلى المستوى الدولي انضمت الجماهيرية العظمى إلى (14) اتفاقية دولية في مجال البيئة، وعقدت بالجماهيرية العظمى العديد من المؤتمرات الدولية ومنها :

1-الدورة (17) للمكتب التنفيذي لمؤتمر وزراء التنمية الأفارقة بمدينة طرابلس خلال الفترة من 11-1372/3/13و.ر.

2- انعقاد الدورة العاشرة لمؤتمر وزراء البيئة الأفارقة بمدينة الرباط الأمامي سرت خلال الفترة 26-1372/6/30و.ر والذي نتج عنه إعلان سرت للبيئة.

خطة العمل المستقبلية للهيئة:

السعي حاليا إلى تنفيذ المهام من خلال استراتيجية تكاملية تهدف إلى مراقبة وحماية البيئة بالجماهيرية والالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية والتعاون الدولي بخصوص حماية البيئة.

هذه الاستراتيجية ترتكز على ضرورة مشاركة كل الجهات ذات العلاقة بالتلوث وحماية البيئة بالجماهيرية العظمى وعلى تعزيز الإمكانيات البشرية والفنية للهيئة والقطاعات الأخرى وتنفذ هذه الاستراتيجية على مرحلتين متكاملتين تتلخص المعالم الرئيسية لهما فيما يلي:-

1- الرفع من كفاءة العاملين على اختلاف تخصصاتهم لمواكبة التطورات العلمية في مجال حماية البيئة والقيام بالدراسات اللازمة لمكافحة التلوث.

2- توفير الأجهزة والمعدات والمواد اللازمة لمراقبة وقياس ومكافحة التلوث وحماية البيئة .

3- العمل على استكمال مقر الهيئة العامة للبيئة وتجهيز المختبرات التابعة لها بحيث تتمكن من إجراء كافة التحاليل الكيميائية المختلفة وبناء مقرات مناسبة لفروعها.

4- معالجة مشكلة التلوث بمياه الصرف الصحي بالجماهيرية العظمى وتحديد أفضل التقنيات التي تتلاءم والبيئة المحلية.

5- إعداد الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في الجماهيرية العظمى.

6- تفعيل الدور الرقابي والإشرافي في مجال معالجة المخلفات الخطرة التي تشمل المبيدات والمواد الكيماوية والأدوية الطبية والبيطرية منتهية الصلاحية.

7- إخضاع كافة المشاريع التنموية بالجماهيرية العظمى لدراسة التقييم البيئي قبل الشروع في إنشاؤها.

ثانيا:/ الخطة بعيدة المدى:

1- وضع قاعدة بيانات ومعلومات لتتمكن من تقديم الاستشارات العلمية بشكل أفضل.

2- إعداد خطة وطنية وشاملة للطوارىء البيئية.

3- إعداد برنامج للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

4- المشاركة الفعالة في برامج البيئة على كافة الأصعدة الإقليمية والعالمية والاستفادة من الهيئات والمنظمات في تحسين إمكانيات الهيئة البشرية والمادية وإبراز دور الجماهيرية العظمى المتميز في حماية البيئة.

5- تفعيل الالتزام بتطبيق نصوص الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال البيئة والتي صادقت عليها الجماهيرية العظمى.

6- دراسة إمكانية إدخال مادة التربية البيئية في كافة مناهج التعليم المختلفة.

7- تأهيل الكوادر الفنية العاملة في مجال حماية البيئة في القطاعات الأخرى للمساهمة بفعالية في مجال حماية البيئة في القطاعات الأخرى للمساهمة بفعالية في حماية البيئة وفق الأسس العلمية الصحيحة ومواكبة التطورات العلمية في هذا المجال.والقيام ببعض الدراسات المتعلقة بالغطاء النباتي ومكافحة التصحر.

8- إنشاء منظومة للمراقبة والرصد البيئي تغطي مختلف مناطق الجماهيرية العظمى.

9- الاستفادة من المنظمات الإقليمية والدولية في تنفيذ بعض المشاريع البيئية داخل الجماهيرية خاصة وأن الجماهيرية ترأس حاليا المكتب التنفيذي لمؤتمر وزراء البيئة الأفارقة والذي يشرف على تنفيذ خطة العمل البيئية لأفريقيا والمتضمنة حوالي(68)مشروعا بيئيا.

10- العمل على الاستفادة من خطة عمل البحر المتوسط والإتحاد العالمي لصون الطبيعة وغيرها من المنظمات الدولية الأخرى في القيام بالدراسات البيئية داخل الجماهيرية بمشاركة مع الخبراء والمراكز البحثية المتخصصة في الجماهيرية.

الصعوبات

1- **البنية الأساسية**: بالرغم من الجهود التي بذلتها الهيئة إلا أنها لم تتمكن حتى الآن من استكمال المرافق والمنشآت الضرورية لطبيعة عمل الهيئة وتأتي من أولويات هذه المنشآت المختبرات والمعامل الفنية وتجهيزها بالأجهزة والمعدات المطلوبة

إضافة إلى مقرات للفروع ، وهي بذلك في حاجة ماسة إلى مزيد من مخصصات ميزانية التحول.

2- التعامل مع الجهات الأخرى: هناك قصور شديد في تجاوب القطاعات والشعبيات مع الهيئة خاصة فيما يتعلق بتزويدها بالمعلومات والبيانات اللازمة حول أنشطتها ذات التأثير البيئي، وذلك نتيجة لعدم استيعاب أهمية البيئة ، والعمل على توفير متطلبات المحافظة عليها .

3- التأخير في دفع المساهمات المستحقة على الجماهيرية في المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالبيئة لأسباب خارجة عن إرادة الهيئة الأمر الذي كان سببا في عدم الاستفادة من هذه المنظمات وتوظيفها بالشكل الأمثل لخدمة الجماهيرية.

9- مجال التنمية والاستثمار الصناعي

نشاط التنمية
والاستثمار الصناعي خلال العام 1372و.ر

تنفيذاً للسياسات الاقتصادية التي أقرها مجلس التخطيط العام ، يقوم الجهاز التنفيذي لتنمية والاستثمار الصناعي بتقديم الاستشارات والمعلومات لأمانة اللجنة الشعبية العامة في مجال قطاع الصناعة ومتابعة النشاط الإنتاجي الصناعي ، وبرامج دراسة وإنشاء المناطق الصناعية ، كما يوضح موقف تنفيذ برنامج الإسكان الوظيفي وبعض الأنشطة الأخرى .

أهم الأهداف الموكلة للجهاز :

1. دراسة وتصميم وتنفيذ مشروعات الإسكان الوظيفي والمرافق اللازمة لها .
2. دراسة وتصميم المدن والمناطق الصناعية بمختلف مناطق الجماهيرية العظمى وتنفيذها وتنمية القائم منها وتطويرها .
3. تحديد الأراضي والمواقع اللازمة لإقامة مشروعات الإسكان الوظيفي والمدن والمناطق الصناعية بالتنسيق مع الجهات المختصة في شأن تخصيصها وتزويدها بالخدمات العامة .
4. تدريب وتأهيل العناصر البشرية اللازمة لمزاولة الأنشطة الخاضعة لإشرافها .
5. ممارسة كافة الاختصاصات الأخرى المتعلقة بتحقيق أغراضه في إطار التشريعات واللوائح النافذة .

أهم الأنشطة التي يقوم بها الجهاز حالياً :

أولاً : الاستثمار الصناعي :

1- مشروعات استثمارية قيد التعاقد :

أ - مصنع البلاط الخزفي الأرضي والحائطي (السيراميك) :

شرع الجهاز في تأسيس شركة ليبية تونسية مشتركة في مجال صناعة مواد البناء تعمل في إطار قانون الاستثمار برأسمال وقدره (8) مليون د.ل ووزعت نسبة المساهمة في رأسمال الشركة المشتركة على النحو التالي :

- (55%) مساهمة أجنبية .
- (30%) كساهمة القطاع الأهلي الليبي .
- (15%) مساهمة الجهاز التنفيذي للتنمية والاستثمار الصناعي .

الموقف الحالي للمشروع:

تم استكمال كافة الدراسات المتعلقة بالمشروع ، كما تم تخصيص واستكمال إجراءات تسجيل قطعة أرض للمشروع ، ويجري حالياً استكمال إجراءات الاكتتاب في راس المال والبحث عن

مصادر لتمويل بقية تكاليف المشروع ويتوقع دخول المشروع مرحلة التنفيذ مع بداية العام القادم.

ب ــ مشروع تنفيذ مصنع المباني الجاهزة :

يهدف المشروع إلى إقامة مصنع لإنتاج عناصر خرسانية (حوائط ، أسقف أعمدة ، كمرات ، سلالم ، منتجات أخرى) تكفي لتصنيع عدد (3) وحدات سكنية يوميا بمساحة إجمالية قدرها (400) م 2 من المباني السكنية ، وتم التعاقد مع شركة إيطالية لتوريد وتركيب مصنعا للمباني الجاهزة .

- الطاقة الإنتاجية السنوية للمصنع : (900) وحدة سكنية سنوياً .
- التكاليف الاستثمارية للمشروع : حوالي (19.25) مليون دينار .
- موقع المشروع : شعبية تاجوراء والنواحي الأربع .

الموقف الحالي للمشروع:

تم الانتهاء من دراسة المشروع وتشكيل لجنة لإدارته وجاري العمل على استكمال إجراءات التعاقد بإحالة كافة المستندات المطلوبة إلى الإدارة العامة لمراجعة العقود والدفعات لمراجعتها ومنح الإذن بإتمام التعاقد.

2- برامج استثمارية أوكل للجهاز الترويج لها :

- مصنع سخانات المياه بتاجوراء
- مصنع مساحيق الصابون بمصراتة
- مصنع أثاث مصراتة
- مصنع أثاث درنة
- مجمع سوق الخميس للإسمنت
- مصنع الهواري للاسمنت
- مشروع مصنع الجفرة للأسمنت

و قام الجهاز باتخاذ جملة من الإجراءات يمكن تلخيصها في الآتي :

1. إعداد ملف متكامل لكل مشروع متضمنا بطاقة معلومات أساسية عن كل مشروع وتحديد أوجه المشاركة المقترحة .
2. تم مخاطبة هيئة تشجيع الاستثمار بشأن توجيه الشركات الراغبة في الاستثمار بالمجالات المكلف بها الجهاز للاتصال بإدارة الجهاز .
3. تم مخاطبة مجموعة من الشركات العالمية المتخصصة في المجالات المقترحة بشأن برنامج الاستثمار بهذه المصانع ، وتم بالفعل التفاوض مع البعض منها بالتنسيق مع الجهات التابع لها هذه المصانع ، كما هو الحال بموضوع مصنع مساحيق الصابون بمصراتة والذي ينتظر تقديم بعض المقترحات من بعض المستثمرين الأجانب للدخول في الاستثمار بالمصنع بعد أن تم تقييمه من هؤلاء المستثمرين ، وكذلك الأمر بمشروع سخانات المياه ومصنع أثاث مصراتة .

ثانياً : المناطق الصناعية

في إطار العمل على توسيع القاعدة الإنتاجية بالشعبيات وفتح مجالات الاستثمار وتنفيذاً لكتاب اللجنة الشعبية العامة رقم (3715) المؤرخ في 1372/8/27 و.ر 2002 مسيحي ، بشأن تكليف الجهاز التنفيذي للتنمية والاستثمار الصناعي بدراسة وتخطيط وتنفيذ مناطق صناعية في بعض الشعبيات ... شرع الجهاز بالبدء في دراسة وتخطيط بعض المناطق الصناعية بيانها كالتالي :

1- المنطقة الصناعية الكراريم :

- الموقع : شعبية مصراتة .
- المساحة : (137) هكتار .

الموقف التنفيذي: تم الانتهاء من دراسة وتصميم المخطط العام للموقع وإعداد الرسومات النهائية وإحالتها إلى اللجنة الشعبية للصناعة والطاقة بشعبية مصراته.

2- المنطقة الصناعية ادواو

- الموقع : شعبية المرقب .
- المساحة : (70) هكتار .

الموقف التنفيذي:بدء في أعمال الدراسة والتصميم للموقع ومتوقع الانتهاء منه خلال ثلاثة أشهر .

3- المنطقة الصناعية قصر بن غشير:

الموقع : شعبية تاجوراء والنواحي الأربع.

المساحة: (24) هكتار.

الموقف التنفيذي:بدء في أعمال الدراسة والتصميم للموقع ومتوقع الانتهاء من أعمال الدراسات والتصاميم خلال ثلاثة أشهر.

كما سيتم دراسة وتخطيط عدد (7) مناطق صناعية موزعة على مختلف الشعبيات خلال عام 1373و.ر، تتراوح مساحتها بين (30-100) هكتار.

رابعاً : الإسكان الوظيفي :

في إطار تنفيذ برنامج إقامة (60،000) وحدة سكنية بمختلف مناطق الجماهيرية لتوفير السكن الصحي واللائق لمختلف شرائح المجتمع ... كلف الجهاز بتنفيذ عدد (6000) وحدة سكنية ضمن برامج الإسكان الوظيفي للعاملين بقطاع الصناعة (سابقاً) حيث تم إعداد خطة تنفيذ وفق ثلاثة مراحل وهى :

المرحلة الأولى : وتستهدف تنفيذ عدد (1080) وحـــدة سكنية بكـــل من شعبية طرابلس (التجمع السكني طريق المطار) وشعبية مصراتة (التجمع السكني القوشي) وشعبية البطنان (التجمع السكني طبرق) .

المرحلة الثانية : وتستهدف تنفيذ عدد (2600) وحدة سكنية بمختلف الشعبيات .

المرحلة الثالثة : وتستهدف تنفيذ عدد (2320) وحدة سكنية بمختلف الشعبيات .

1- التجمع السكني طريق المطار بطرابلس :

يقع التجمع السكني على طريق المطار بشعبية طرابلس على مساحة إجمالية تبلغ (9.27) هكتار ويتكون من (402) وحدة سكنية بمساحات مختلفة .

بلغت نسبة الإنجاز التراكمية للمشروع (75%) من إجمالي الأعمال ، وجاري حاليا تنفيذ أعمال المرافق والبنية الأساسية للمشروع والمتمثلة في (أعمال شبكات مياه الشرب وإطفاء الحريق وشبكة الصرف الصحي وصرف مياه الأمطار وأعمال محطات تخفيض الجهد) .

2- التجمع السكني القوشي بمصراته:

يقع التجمع بمؤتمر (9) يوليو بشعبية مصراته على مساحة إجمالية تبلغ (27) هكتار ، ويتكون من (574) وحدة سكنية ، بمساحات مختلفة ، وبلغت نسبة الإنجاز التراكمية للمشروع (99%) من إجمالي الأعمال، وجاري حالياً تخصيص الوحدات السكنية المتقدمين بطلباتهم وفقاً للبرنامج المعد بهذا الشأن.

3- التجمع السكني بطبرق :

يقع التجمع بمؤتمر طبرق بشعبية البطنان على مساحة إجمالية تبلغ (3.5) هكتار ، ويتكون من (104) وحدة سكنية بمساحات مختلفة .

بلغت نسبة الإنجاز التراكمية للمشروع (13%) من إجمالي الأعمال .

مشروع (608) وحدة سكنية بمدينة البيضاء :

كلف الجهاز مؤخراً (هانيبال /2004 مسيحي) بإدارة مشروع التجمع السكني بمدينة البيضاء على مساحة إجمالية تبلغ (12) هكتار ويتكون من (608) وحدة سكنية بمساحات مختلفة ، حيث تم معالجة معظم الاختناقات التي كان يعاني منها المشروع وتمت المباشرة في التنفيذ الفعلي .

الآفاق المستقبلية:

1- فيما يخص الاستثمار الصناعي فإن إدارة الجهاز ستقوم بالتعاون مع مركز البحوث الصناعية والجهات المعنية الأخرى باختيار المشروعات ذات الحجم المتوسط والكبير والتي يصعب تنفيذها من قبل القطاع الأهلي من خلال إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية والقيام بالترويج لها والبحث عن المستثمر المحلي والأجنبي مع مساهمة الجهاز بقيمة الأراضي

والأعمال الفنية التي يقدمها بهدف توطين المشروعات الصناعية التي تساهم في التنمية الصناعية وتحقق الأهداف المطلوبة.

2 – بخصوص المناطق الصناعية سيقوم الجهاز بالتنسيق مع كافة الشعبيات بهدف تنشيط حركة التنمية الصناعية من خلال إنشاء هذه المناطق واختيار المشاريع المناسبة لكل منها بدراستها وتخطيطها وتنفيذ البنية الأساسية اللازمة لها ، وبتشجيع المستثمر المحلي والأجنبي على الاستثمار في قطاع الصناعة.

3- يقترح الجهاز أن يساهم في تنفيذ برنامج الإسكان المزمع تنفيذه من خلال تكليفه بتنفيذ بعض التجمعات السكنية ، علماً بأن الجهاز يمتلك مواقع مخططة ومعتمدة ومملوكة للجهاز لتنفيذ تجمعات سكنية في عدد من الشعبيات.

10-مجال التوثيق والمعلومات

برامج المعلومات والتوثيق خلال سنة 1372 و.ر

إدراكا لأهمية دور المعلومات في بناء الإنسان وتقدم الأمم ، أنشأت الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق بقرار أمانة اللجنة الشعبية العامة (149 لسنة 1993 مسيحي) أنيط بها مهام عديدة يهدف جُلها إلي :

- جمع وحفظ وتحليل واسترجاع المعلومات في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.
- تطوير وتنظيم قواعد البيانات بما يخدم أهداف الهيئة.
- إجراء الدراسات والبحوث لتطوير عمل الهيئة من خلال الرفع من كمية وجودة المعلومة.
- إعداد ملفات معلوماتية علمية وتكنولوجية تساهم في نشر الوعي بها.
- إجراء أو الإشراف أو المشاركة في المسوحات الاقتصادية والاجتماعية.
- إصدار المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.
- إجراء التعدادات العامة الدورية للسكان والتعدادات المصاحبة.

ويهدف هذا التقرير إلى تقديم نبذه مختصرة عن البرامج ومشاريع العمل التي أنجزت والمنشورات التي أصدرت بمختلف قطاعات المعلومات والتوثيق والتي أهمها ما يلي:

1- إحصاءات جارية ونشرات اقتصادية.

أعمال منجزة: تم خلال النصف الأول من السنة الحالية استخراج العديد من النشرات أهمها:

- النشرة السنوية لإحصاءات أسعار القطاعي والرقم القياسي لسنة 1371و.ر.
- النشرات الشهرية لأسعار القطاعي عن الأشهر من (أي النار) حتى شهر (الصيف) من هذا العام.
- نشرة الرقم القياسي المقارنة بين الربع الأول من عام 1371و.ر، والربع الأول من عام 1372و.ر.
- النشرة السنوية لأسعار الجملة لعام 1371و.ر.
- النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية لعام 1371و.ر.
- النشرة السنوية لإحصاءات التجارة الخارجية لعام 1371و.ر .
- النشرة السنوية الخاصة بإحصاءات الصناعات التحويلية لعام 1370و.ر، عن المنشآت التي يعمل بها (10) مشتغلين فأكثر.
- الكتاب الإحصائي السنوي.
- صدرت ولأول مرة نشرة ليبيا في أرقام.

- صدرت ولأول مرة مجلة المعلوماتية باسم(المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق)، كما أصدرت ولأول مرة أيضا، نشرة إخبارية عن نشاط الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق.

- جاري حاليا العمل على إصدار النشرة السنوية لإحصاءات الصناعات التحويلية لسنة 1371و.ر، للمنشآت التي يعمل بها عشرة(10) مشتغلين فاكثر.

2. التعداد العام للسكان:

أنجزت معظم المراحل الأولى للإعداد للتعداد العام للسكان والتعدادات المصاحبة مثل:

- رسم الحدود الوصفية للمحلات والمؤتمرات ووضع الحدود الجغرافية وإجراء التقسيمات اللازمة.
- إعداد استمارة السكان واستمارة المباني والمساكن والمنشآت وهى في شكلها شبة النهائي.
- كتابة تعليمات استيفاء البيانات إضافة إلى تقرير العاملين بالميدان وإعداد جداول النتائج الأولية.
- إعداد مقترح جداول النتائج النهائية.

3. أدبيات الثورة

اهتمت الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق منذ إنشائها بأدبيات ثورة الفاتح العظيم، فقامت بالعديد من الخطوات التي تهدف إلى الحفاظ على هذه الأدبيات وتنقيحها مما قد لحق بها من شوائب نقلية، فانتهجت في هذا السبيل أسلوب علمي من خلال استخدام أحدث وسائل التكنولوجيا في مجال المعلوماتية. في هذا الصدد قامت الهيئة بما يلي:

- توثيق وإدخال الأدبيات واليوميات على معالج النصوص.
- توريد الأدبيات واليوميات لمنظومة الأرشيف الإلكتروني.
- التوثيق بمنظومة موسوعة السجل القومي.
- مراجعة النصوص وتعديلها ومعالجتها.
- بناء فهرس لأدبيات الثورة.

4. تقرير التنمية البشرية

- صدر هذا العام ترجمة باللغة الإنجليزية لتقرير التنمية البشرية الثاني الذي اهتم بتسليط الضوء على اللامركزية (الحكم المحلي) ودورها في تنشيط التنمية البشرية الشاملة.
- البدء العمل على إعداد تقرير التنمية البشرية الثالث لسنة 1373و.ر.

5.تقرير أهداف الألفية

تم الانتهاء من تقرير أهداف الألفية بالتعاون مع برنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي، الذي تطرق إلى إنجازات الجماهيرية العظمى في مضمار الأهداف الثمانية التي حددت هيئة الأمم المتحدة سنة 2015 ف لتحقيقها.

6.أهم الأعمال المقترحة لسنة 1373و.ر

تعتزم الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق بالإضافة إلى نشاطاتها الإحصائية والمعلوماتية والبحثية، القيام بالعديد من الأعمال في مختلفة التوجهات التي تهدف في مجملها إلى زيادة معين الجماهيرية العظمى من المعلومات والنهوض بها في مجالات تكنولوجيا المعلومات وخلق مكتبة إلكترونية وإثرائها بجميع مشارب المعرفة. كما تعتزم ولأول مرة تبني مؤتمرات وندوات بالتعاون مع مختلف المؤسسات المحلية والدولية تهدف إلى إثراء قاعدة البيانات .

وأهم هذه الأعمال ما يلي:

- إقامة مؤتمر السكان والتنمية خلال شهر التمور من هذه السنة تهيئة للتعداد العام للسكان لسنة 1373و.ر.
- ندوة حول تدعيم الغذاء ببعض العناصر الهامة، المزمع عقدها خلال شهر الطير 1373و.ر.
- المشاركة في فعاليات المؤتمر العالمي للمعلومات الذي سوف يعقد السنة القادمة بتونس.
- إنجاز التعداد العام للسكان والتعدادات المصاحبة له.
- مجموعة من الندوات والحلقات البحثية والتدريبية بالتعاون مع برنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي.
- القيام بالتعاون مع المؤسسات المحلية بمسح بالعينة لتقويم الحالة الغذائية بالمناطق الحضرية والريفية.
- القيام بإعداد تقرير التنمية البشرية الثالث لسنة 1373و.ر، والذي سوف يكون حول تمكين المرأة بالجماهيرية العظمى.
- القيام بمواسم علمية وثقافية تهدف إلى الرفع من الوعي الاجتماعي بمختلف القضايا المطروحة محليا وإقليميا وعالميا.

11-مجال الأوقاف و شؤون الزكاة

ملخص نشاطات الأوقاف وشـــــؤون الزكـــــاة

خلال عام 1372 و.ر (2004 مسيحي)

لاشك أنه من أهداف ثورة الفاتح العظيمة حين أنشأت الهيئة العامة للأوقاف بموجب القانون رقم ((10)) لسنة ((1971)) هو حرصها على خلق قناة يتم من خلالها إيجاد ثقافة دينية وسطية متوازنة ومعتدلة وملأ الفراغ الديني والروحي والثقافي و الاهتمام بالأوقاف التي هي حق من حقوق الله سبحانه وتعالى والتي يتطلب الأمر المحافظة عليها ورعايتها وصونها من التلف والضياع وحمايتها من عبث العابثين واعتداء المعتدين .

وفي هذا الإطار مارست الهيئة العامة للأوقاف وشؤون الزكاة الاختصاصات المناطة بها قانونا وذلك في حدود الإمكانيات المتاحة وعلى النحو التالي :-

أولاً / فيما يتعلق بشؤون القرآن الكريم :-

1_ الإشراف الفني والإداري على مراكز تحفيظ القرآن الكريم حيث وصل عدد المراكز إلى ((1751)) مركزا ، وعدد الفصول ((3700)) فصلاً وبها عدد ((3777)) مدرسا بمكافأة ، وعدد ((1320)) مدرسا مصنفا في حين أن عدد الطلاب وصل في فترة الصيف إلى ((700.000)) طالبا وخلال فترة الشتاء ((150.000)) طالباً .

2_ إقامة ((10)) ملتقيات تثقيفية عقائدية لمدرسي القرآن الكريم والموجهين والمشرفين على مستوى الوحدات .

3_ الإشراف على طباعة الأجزاء الخمس الأخيرة من القرآن الكريم ومراجعتها .

4_ إجراء المسابقة السنوية القرآنية على مستوى الجماهيرية العظمى وأقيمت بمكتب أوقاف درنة خلال الفترة من ((2 إلى 22 /أين النار)) وعدد الفائزين بها ((10)) متسابقين .

5_ إقامة دورة للطلاب البارزين في المسابقات القرآنية على مستوى الجماهيرية لغرض ترشيحهم للمسابقات العالمية وعددهم ((33)) متسابقا ، وتمت المشاركة بهم في المسابقات الدولية ونالوا التراتيب الأولى بمسابقة الفاتح العالمية لحفظ وتجويد القرآن الكريم وجائزة دبي الدولية والمسابقات المقامة ببقية الدول العربية الإسلامية .

6_ تنفيذ مسابقة الفاتح العالمية لحفظ وتجويد القرآن الكريم المقامة خلال المدة من ((20 إلى 28/الفاتح/1372 و.ر)) والتي اشترك بها ((54)) دولة عربية وإسلامية وتحصلت الجماهيرية على الترتيب الأول في مجال التجويد والترتيب الثالث في مجال الحفظ ، وعلى الترتيب الأول في المسابقتين القرآنيتين المقامتين بكل من الجمهورية الجزائرية ، والمملكة الأردنية الهاشمية ، وعلى الترتيب الثالث في المسابقة القرآنية المقامة بجمهورية مصر العربية .

7_ إعداد مشروع كتاب بعنوان (نعيم القرآن الكريم في ليبيا)تحت المراجعة .

ثانياً / فيما يتعلق بشؤون العقارات واستثمار أموال الوقف :ـ

1_الانتهاء من الأعمال المبدئية لمشـــروع المطبعة الحديثة للهيئة العامة للأوقاف وشؤون الزكاة .

2_الانتهاء من تنفيذ مشروع تاجوراء الساحل وهو تحت إجراءات التسليم النهائي .

3_إعداد التصاميم والرسومات المعمارية لمشروع المقر الجديد للهيئة بالتنسيق مع المكتب الإستشارى السراي .

4_إنهاء إجراءات إلغاء العقد المبرم بين مكتب الهيئة طرابلس وفرع جهاز الأمن الداخلي طرابلس لإنشاء مشروع تجارى خدمي بشهداء الشط والنوفليين لتعارضه مع مصلحة الوقف وتمّ تسديد قيمة الالتزامات القائمة على المشروع على أن تحمل على ميزانية التحول للعام ((2005)) ف .

5_الانتهاء من تنفيذ مشروع ((11 يونيو)) الإستثمارى الخدمي .

6_مباشرة تسييج أراضي الوقف القابلة للاستثمار لغرض المحافظة عليها وإقامة المشاريع الاستثمارية عليها .

7_تمّ تشكيل لجنة متخصصة بموجب القرار رقم ((294)) لسنة ((2004)) تتولى حصر ديون أملاك الوقف لدى الأفراد والجهات العامـــة وتمّ إحالة نتائج أعمال اللجنة إلى اللجنة الشعبية العامة بموجب الكتاب رقم ((1_2_3592)) المؤرخ في ((1372/10/9 و.ر)) .

8_البدء في توثيق عقارات الوقف بمصلحة التسجيل العقاري الإشتراكى عن طريق إدارات ومكاتب المصلحة مباشرةً وفقاً لخطاب اللجنة الشعبية العامة للعدل رقم ((3.1.509)) المؤرخ في ((2004/6/1)) بشأن تسهيل إجراءات توثيق عقارات الوقف .

9_البدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرار اللجنة الشعبية العامة رقم ((181)) لسنة ((1372 و.ر)) بشأن تعديل نصّ المادة الرابعة من قرار اللجنة الشعبية العامة رقم ((84)) لسنة ((1424)) بتنظيم التصرّف في أملاك الوقف بحيث يكون مقابل الانتفاع بعقارات الوقف طبقاً لما هو معمول به في شأن مثيلاتها في السوق وأن تتولى الهيئة تحديد قيمة الانتفاع بتلك العقارات .

ثالثاً / فيما يتعلق بشؤون المساجد والوعظ والإرشاد :ـ

1_إصدار العديد من القرارات بتكليف وعاظ بالمساجد بكافة الشعبيات خلال شهر رمضان المبارك .

2_تنفيذ احتياجات المساجد من حيث الصيانة والفرش وأجهزة الإذاعات وفقاً للإمكانيات المتاحة .

3_القيام بالتوعية التثقيفية للعاملين بالمساجد مع توضيح بعض الظواهر السلبية الوافدة على المجتمع وطرق معالجتها .

12- مجال الصحافة والإعلام والإذاعات

نشاط الصحافة والإعلام والإذاعات
خلال عام 1372 و.ر (2004 مسيحي)

- أنشئت المؤسسة العامة للإعلام الجماهيري بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (179) لسنة 1369 و. ر ، ومن بين مهامها :

- وضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية .
- العمل على جعل الإعلام منبراً للجماهير الشعبية بهدف التعبير عن ذاتها وتطلعاتها وطموحاتها المستقبلية وأرائها داخل المجتمع الجماهيري السيد عبر وسائله المختلفة .
- تبني مواقف الجماهيرية العظمى أفريقياً وعربياً وعالمياً ، وتوظيف كافة المنابر الإعلامية لتنفيذ البرنامج الثوري جماهيرياً بما يحقق أهداف وفلسفة الجماهيرية العظمى.
- إعداد الدراسات والبحوث ووضع الخطط والبرامج لتطوير وسائل الاتصال والثقافة والعمل على تنفيذها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
- العمل على إلزام المرافق الإعلامية بالمساهمة في المحافظة على البيئة .
- العمل على تأهيل العناصر الوطنية في مجالات الإعلام بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة
- متابعة تنفيذ التشريعات المنظمة لعمل الأجهزة الإعلامية بالمجتمع الجماهيري ، وذلك بما يضمن تحقيقها للغايات والأهداف التي أنشئت من أجلها .
- الإشراف على شؤون المطبوعات والمصنفات الأدبية والفنية .
- التنسيق بين الأجهزة الإعلامية المختلفة وتذليل الصعوبات التي تواجهها .
- متابعة كافة ما ينشر عن الجماهيرية العظمى عبر وسائل الإعلام الخارجية من إذاعات وصحف ومجلات ، وكتب ، ودوريات ، وشبكة المعلومات الدولية ، وفرزه ، وتحليله وتوضيحه واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه .

- **تشرف المؤسسة على الهيئات والشركات التالية :**

- الهيئة العامة للصحافة
- الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان .
- الدار العربية للكتاب (ليبية تونسية – مشتركة)
- مركز البحوث والتوثيق الإعلامي
- مكتب شؤون الإنتاج والخيالة

- وقد تم مؤخراً نقل تبعية المؤسسة العامة للإعلام الجماهيري من أمانة اللجنة الشعبية العامة إلى أمانة اللجنة الشعبية العامة للثقافة بموجب قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم (193) لسنة 1372 و. ر.

- تدار المؤسسة بلجنة شعبية مكونة من أمين وأعضاء هم أمناء الإعلام بالإتحادات والنقابات والروابط المهنية على مستوى الجماهيرية العظمى ، حيث تعقد هذه اللجنة اجتماعات دورية وفقاً للقانون ، يتم من خلال هذه الاجتماعات تدارس واعتماد العديد من الموضوعات ويأتي في مقدمتها خطب وأحاديث الأخ قائد الثورة والتي تعتبرها اللجنة منهاج عمل وتضع لها البرامج والمشروعات المنفذة لها و تقوم جميع الأجهزة الإعلامية بإبرازها وتحليلها .

- دراسة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية ذات الصلة بالإعلام الجماهيري ووضع الخطط والبرامج وآليات تنفيذها .
- دراسة خطط وبرامج ومستهدفات المؤسسة والهيئات والشركات والأجهزة التابعة لها حيث اتخذت بشأنها العديد من القرارات التي أسهمت و تسهم إلى حد كبير في تحسين الأداء الإعلامي كما قامت اللجنة الشعبية للمؤسسة بتقويم موضوعي شامل للشركات التابعة للقطاع وأحيلت نتائج التقويم مشفوعة باقتراح المعالجة لأمانة اللجنة الشعبية العامة وأمانة اللجنة الشعبية العامة للثقافة .

- نستعرض فيما يلي أهم المشروعات والبرامج والأنشطة التي قامت بها المؤسسة العامة للإعلام الجماهيري خلال فترة إعداد هذا التقرير :

<u>أولاً : مشروع انشاء وتجهيز المركز الإعلامي بطرابلس:</u>

وقد خصص له بميزانية العام المالي **1371** و.ر، مبلغ وقدره (**1.950.000 د.ل**) وبميزانية العام المالي **1372 و. ر** ،مبلغ وقدره (**4،000،000 د.ل**) ، وتم إعداد الخرائط والرسومات التنفيذية عن طريق المكتب الوطني الاستشاري ، وطرح المشروع في عطاء عام على الشركات الوطنية والعالمية وبالنظر للأهمية البالغة لهذا المشروع الإستراتيجي الحيوي المهم لما يوفره لقطاع الإعلام بالجماهيرية العظمى من مرافق وإمكانيات وتجهيزات ضرورية للمؤتمرات الإعلامية والصحفية فقد تم إرساء العطاء على شركة وطنية مساهمة بمبلغ (**9.900.000 د.ل**) .

<u>ثانياً : التأهيل والتدريب الإعلامي :</u>

حرصاً من اللجنة الشعبية للمؤسسة على إعداد العناصر البشرية المؤهلة والقادرة على التعامل الصحيح مع وسائل وتقنيات الإعلام فقد تم استحداث مركز للتدريب الإعلامي وتم تجهيزه بما

يمكنه من القيام بدوره الفاعل في إعداد وتدريب العناصر البشرية اللازمة لتسيير وإدارة وتشغيل المؤسسات والمرافق الإعلامية وبالفعل باشر هذا المركز تنفيذ العديد من الدورات التخصصية في المجالات الإعلامية المختلفة وكذلك اللغة العربية والإنجليزية والحاسوب حيث وصل عدد المتدربين خلال فترة إعداد هذا التقرير إلى (400) متدرب ومتدربة .

ثالثاً : استحداث منظومة شبكة المعلومات الدولية :

تطويراً لفاعلية الإعلام الجماهيري تم توريد وتركيب منظومة متطورة تعمل وفق أحدث التقنيات المستخدمة في هذا المجال ويجري تشغيلها واستخدامها في متابعة كافة ما ينشر أو يذاع عن الجماهيرية العظمى عبر وسائل الإعلام الخارجية من إذاعات وصحف ومجلات وكتب ودوريات ، وتقوم المؤسسة بتحليل وفرز هذه المواد الإعلامية والرد على ما يتطلب ذلك ، كما يتم إصدار نشرة يومية تتضمن ما تنشره الصحافة والمواقع الالكترونية من أخبار وموضوعات عن الجماهيرية العظمى وأهم الأحداث العربية والأفريقية والعالمية ، كما تم إنشاء موقع الكتروني باللغة العربية بالمؤسسة العامة للإعلام الجماهيري يهتم بأخبار الجماهيرية العظمى والوطن العربي وأفريقيا ويتضمن قاعدة بيانات هامة عن السياحة والثقافة والفنون و التراث والعديد من الموضوعات الرياضية والصحية ، ولأهمية التواصل مع العالم الآخر غير الناطق بالعربية يجري الإعداد حاليا لبداية البث باللغة الإنجليزية .

رابعاً : البحوث والدراسات والمسوحات الميدانية :

حيث يجري إعداد العديد من البحوث والمسوحات الميدانية عن طريق مركز البحوث والتوثيق الإعلامي ومن بين هذه البحوث والمسوحات الميدانية :

- بحث في معرفة الذوق العام للمستمع والمشاهد الليبي وذلك من خلال إجراء مسوحات ميدانية لعينات من المشاهدين والمستمعين في مختلف مدن وقرى الجماهيرية العظمى .
- بحث عن عدد ساعات البث والبرامج وأنواعها للإذاعات المرئية والمسموعة في الجماهيرية العظمى .
- بحث عن التكلفة الفعلية لساعة البث للبرنامج العام المرئي – القناة الفضائية – البرنامج العام المسموع.
- بحث عن حجم القوى العاملة في مجال الإعلام ومؤهلاتها وتصنيفاتها الوظيفية والعمرية والمهنية من أجل معرفة الضعف والنقص في هذا المجال وبالتالي التخطيط الأمثل للتدريب والتأهيل .
- كما تم الاتصال بأقسام الإعلام بالجامعات بالجماهيرية العظمى بشأن تنفيذ مجموعة من الدراسات والبحوث والمسوحات الميدانية .

وعلى صعيد العمل الصحفي تم إنجاز عدة أعمال بهدف التطوير والقيام بدورها في التعريف بأخبار ونشاطات جماهير المؤتمرات الشعبية وكشف زيف وتضليل الأنظمة الرأسمالية والتعريف بالإنجازات الحضارية العملاقة لثورة الفاتح العظيم ، إتاحة المجال للأدباء و الكتاب لنشر أعمالهم الثقافية و الإبداعية وذلك من خلال الصحف والمجلات التابعة لها .

كما تضع الهيأة العامة للصحافة في مقدمة برامجها ومشروعاتها .

- **مشروع توريد وتركيب آلة حديثة لطباعة الصحف والمجلات** - حيث خصص لهذا المشروع بميزانية التحول لهذا العام 1372و.ر، مبلغ (4.000.000 د.ل) ، بالإضافة إلى المبلغ المرحل من السنة الماضية (1.200.000 د.ل) ، وتم إعداد الدراسة الفنية والمواصفات وطرح المشروع في عطاء عام وتم تقويم العروض من الناحية الفنية والمالية ليتم إحالتها إلى الجهات المختصة ، وبإنجاز هذا المشروع سنضمن طباعة على مستوى عالي للصحف والمجلات والوصول بها إلى مستوى العالمية من ناحية المظهر والشكل العام .

- **مشروع الطباعة عن بعد** – تم تنفيذ المرحلة الأولى منه وذلك بالربط بين مدينتي بنغازي وطرابلس حيث تمت التجارب وطبعت صحيفة الشمس بمدينة بنغازي والمشروع جاهز للتشغيل وبهذا يمكننا إيصال المطبوعة في حينها إلى المتلقي وتسهيل عملية التوزيع .

مشروع نشر الصحف على شبكة المعلومات الدولية – تم تنفيذ المرحلة الأولى من هذا المشروع الذي يبرز الصحف والمجلات الصادرة عن الهيئة العامة للصحافة في جميع أنحاء العالم حيث يمكن للمتلقي الدخول على موقع الهيئة من أي مكان في العالم والإطلاع على الصحف والمجلات يومياً وفي حينها .

كما تقوم المؤسسة وضمن نشاطها الثقافي والإعلامي العام بتنظيم العديد من المهرجانات والمحاضرات والندوات وحلقات النقاش حول القضايا الإعلامية والثقافية مثل أيام السينما المغاربية ، أيام سينما الطفل ، أيام الخيالة الليبية ،مهرجان طلاب أكاديمية السينما العربية والأفريقية ، كما تنظم العديد من الندوات منها ندوة الخيالة بين الواقع والطموح وندوة الإنتاج المرئي الموجه للطفل وتشارك مع جهات أخرى في إقامة المهرجانات والندوات ولعل آخر أهم مشاركة لهذه المؤسسة تتعلق بخطب وتوجيهات الأخ القائد في الندوة التي نظمت بمعرفة أمانة اللجنة الشعبية العامة للثقافة وجمعية الدعوة الإسلامية .

واهتماما من المؤسسة العامة للإعلام الجماهيري بحماية الهوية الثقافية للجماهيرية العظمى فقد تم تفعيل مهام الإدارة العامة للمطبوعات حيث قامت المؤسسة بالتوثيق الإعلامي لهذه الندوة زودت بالأجهزة والمعدات التي تمكنها من أداء دورها على الوجه

المطلوب ، كما قامت اللجنة الشعبية للمؤسسة العامة للإعلام الجماهيري بإعداد مشروع قانون جديد بشأن المطبوعات بدلاً من القانون الساري الصادر سنة 1972م تمهيداً لاتخاذ الإجراءات بشأن عرضه على الجهات المختصة .

- **الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان :-**

- تعاني الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان العديد من الاختناقات منها :-

1. توقف النشاط الإعلاني نتيجة للمنافسة الشديدة من جهات أخرى .
2. نشاط التوزيع أصبح الآن مقتصراً على المطبوعات المحلية ذات المردود المادي الضعيف .
3. توقف نشاط النشر لعدم دعم الخزانة العامة لهذا المجال .
4. تراكم الديون الخارجية والمحلية على الدار ، الأمر الذي جعل هذه الشركة محل تقويم من جهات الاختصاص من أجل معالجة هذه الاختناقات والدفع بالشركة لتسوية مشاكلها المتفاقمة التي من شأن استمرارها الحؤول دون إمكانية أدائها بمهامها .

- **الميزانيات :**

خصص للمؤسسة العامة للإعلام الجماهيري بالميزانية التسييرية للعام المالي 1372و.ر ، مبلغ وقدره (**1.370.000** د.ل) ، يتم إنفاقها وفقاً للقواعد والنظم المعمول بها في هذا الشأن ، كما خصص لها مبلغ (**10.000.000** د.ل) ، كميزانية للتحول يتم صرفها على المشروعات والبرامج المخصصة لها وفقاً للوائح والقوانين ، مع العلم بأن كلا الميزانيتين متضمنة ميزانية الهيئة العامة للصحافة. وهي ميزانيه متواضعة قد لا تستطيع المؤسسة من خلالها تحقيق ما تصبو إليه من مشاريع طموحة.

الخلاصة: على الرغم من حداثة المؤسسة العامة للإعلام الجماهيري إلا أنها استطاعت وبفضل الجهود المبذولة أن تحقق العديد من مستهدفاتها والتي بدورها أسهمت في تطور الأداء الإعلامي الجماهيري وذلك من خلال هياكلها وأدواتها التي تشرف عليها.

في المجال الإذاعي

أولاً: الإرسال الإذاعي :

1- الإرسال المسموع :

أ- التغطية المحلية على تشكيل الترددي (إف- إم) (Fm) :

تقوم الهيئة العامة لإذاعات الجماهيرية العظمى بتغطية أغلب مناطق الجماهيرية بالبث المسموع على التشكيل الترددي (إف-إم) (FM) وذلك من خلال تركيب عدد(41) محطة إرسال لمختلف مدن الجماهيرية العظمى .

ب- التغطية المحلية ودول الجوار على الموجة المتوسطة(MW) :

- تم تغطية كامل الشريط الساحلي ووسط وجزء من جنوب الجماهيرية العظمى بالبث المسموع على الموجة المتوسطة وتستقبل البرامج المسموعة بكل وضوح وذلك من خلال تطوير المحطات المسموعة في كل من(البيضاء- بنغازي- طرابلس) .
- تم تشغيل المحطات عالية القدرة في كل من (سرت وسوكنة وسبها وسلوق) .
- تم التعاقد على توريد محطات إرسال على الموجة المتوسطة في كل من (الكفرة- جالو- مصراته / كم 16 بطرابلس) لتحسين أدائها وهي تحت إجراءات التركيب،الأمر الذي سيؤدي إلى تغطية شاملة بالبث المسموع على الموجة المتوسطة لكافة أنحاء الجماهيرية العظمى وأجزاء من الوطن العربي وأوروبا وبكل وضوح .

ج- التغطية الخارجية على الموجة القصيرة(SW) :

- من أجل تغطية شاملة للقارة الأفريقية بالبث المسموع على الموجة القصيرة انطلاقا من الجماهيرية العظمى .

تم التعاقد على صيانة وتطوير مركز الموجات القصيرة بصبراته وذلك بإضافة مراسلات جديدة وتعديل منظومة الهوائيات .

وحيث أن تنفيذ أعمال التطوير والصيانة للمركز،تتطلب مدة 24 شهراً من البدء الفعلي للتعاقد وللبدء الفوري لتغطية القارة الأفريقية بالبث المسموع على الموجة القصيرة ، قامت الهيئة بالتعاقد مع الإذاعة والتلفزيون الفرنسي على إيجار سعة تغطية للقارة الأفريقية من خلال مراكز بثها في (أسودان بفرنسا ومونت سنري باغويانا الفرنسية) على غرار راديو فرنسا الدولي(RFI)،وذلك بإعادة بث برامج صوت أفريقيا باتجاه كافة مناطق القارة بواقع(25) ساعة بث يومياً .

2- الإرسال المرئي :-

- تقوم الهيئة العامة بتغطية أغلب مناطق الجماهيرية بالبث المرئي من خلال تركيب وتشغيل عدد(31) محطة إرسال مرئي(مختلفة القدرات) .
- تمّ تحسين أداء المحطات المرئية العاملة.
- تمّ التعاقد على تطوير عدد من محطات البث المرئي بمناطق مختلفة من الجماهيرية العظمى .

ولضمان استمرارية وصول البرنامج المرئي والمسموع بجودة عالية لكافة محطات الإرسال، فقد تمّ حتى الآن تركيب عدد (58) منظومة استقبال عبر الفضاء .

وبهذا تكون الجماهيرية العظمى مغطاة بالكامل بالبث المرئي من خلال المحطات الأرضية والإرسال المرئي عبر الفضاء .

ثانياً : الإنتاج والبث المرئي المسموع :

قامت الهيئة بتطوير وتحديث حجرات البث والتسجيل بأجهزة ومعدات رقمية لتحسين الأداء، حيثُ تمّ توريد وتركيب حجرة مراقبة رئيسية مرئية بطرابلس وحجرات توليف ومونتاج متطورة والآلات تصوير رقمية لكل من طرابلس وسرت وبنغازي، أسهمت في تحقيق تحسناً ملحوظاً في مجال الإنتاج والبث الإذاعي .

ثالثاً :النقل الخارجي المرئي :

لتغطية مختلف المناشط الكبرى للجماهيرية(كالملتقيات السياسية والرياضية) .قامت الهيئة العامة بتوريد عدد(2) سيارة نقل خارجي مرئي متطورة رقمية تحتوى كل منها على(12) آلة تصوير مرئي ومجهزة للنقل المباشر عبر الفضاء .

رابعاً : الإذاعات المرئية المتنقلة ومنظومة الصوت والإضاءة :

قامت الهيئة بتوريد عدد (4) منظومات إذاعية مُتنقلة مُتكاملة .

خامساً : التغطية الإذاعية عبر الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنت)

دخلت الهيئة العامة لإذاعات الجماهيرية لبث برامجها المرئية عبر شبكة المعلومات الدولية التي أسهمت في إيصال بث للجماهيرية المرئي إلى جميع أنحاء العالم عن طريق موقعها في الشبكة وحققت تواصل شخصي مع كافة المتلقين حيثما وجدوا،وفي هذا الإطار قامت الهيئة بإنشاء مبنى خاص بهذه القناة المستحدثة يمكنها من أداء مهامها على الوجه المطلوب ولا سيما المتعلق بالتحرير والترجمة والبرمجة وتخزين البيانات واسترجاعها وتحويل المكتبة المرئية والمسموعة إلى مكتبة إلكترونية .

سادساً : خطوط توصيل البرامج المرئية والمسموعة :

تعاقدت الهيئة مع إحدى الشركات العالمية المُصنعة والمتخصصة في مجال الاتصالات لتوريد وتركيب منظومة حديثة رقمية لتوصيل البرنامج مباشرة بين غُرف بث إذاعة الجماهيرية العظمى .

سابعاً : التغطية الإعلامية العالمية :

أ- تم التعاقد مع(عربسات) على الاشتراك ضمن الباقة العربية الموحدة لتغطية بدء البث اعتباراً من 2004/04/01 ف .

1- كامل الوطن العربي . 2- كامل القارة الأفريقية .

3- أوروبا . 4- أمريكيا الجنوبية .

5- جزء كبير من أسيا .

ب- البدء في تنفيذ مشروع تحديث وتطوير مركز الموجات القصيرة بصبراته لتمكين من تغطية كامل القارة الأفريقية بالبث المسموع على الموجة القصيرة بالإضافة إلى إمكانية تغطية أي مواقع أخرى في العالم .

ثامناً : الدوائر المغلقة :

قامت الهيئة بتكليف شركة متخصصة في مجال توزيع البرامج المرئية والمسموعة باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة المستخدمة في الانترنت وذلك لتصميم منظومة ربط مدرجات جامعة الفاتح مع بعضها ومع إذاعة الجماهيرية العظمى وحتى يتم استخدامها احتياطي في حالات الطوارئ .

تاسعاً : الربط المباشر عبر الفضاء :

اقتنت الهيئة تجهيزات متحركة وأخرى محمولة للربط عبر الفضاء مما ساهم في توصيل الأخبار والمداخلات في المُقابلات التي تجريها القنوات الفضائية الدولية وقد استخدمت في العديد من المناسبات الوطنية والقارية والدولية.

عاشراً : المركز العام للإذاعات الموجّهة (صوت أفريقيا) :

1- قامت الهيئة بالتعاقد على تطوير حجرات بث وتسجيل إذاعة صوت أفريقيا ويجري إعداد دراسة لإنشاء مركزاً جديداً لها .

2- قامت الهيئة بتوريد تجهيزات القناة الأفريقية المرئية .

3- تم تأجير السعة الفضائية لبث برامج القناة الأفريقية المرئية وبرامج القنوات المرئية على القمر الصناعي يوتلسات (AB3) لتغطية كامل القارة الأفريقية (الوطن العربي- أوروبا- جزء من أسيا) .

إحدى عشر : الانتقال إلى البث الإذاعي الرقمي :

تدعو المنظمات الدولية الإذاعية وتحث كافة أعضائها للإسراع في الانتقال إلى البث الرقمي وتتسارع الآن أغلب الدول للانتقال إلى البث الرقمي وفي هذا الإطار ولمواكبة هذا التطور التقني المميز، قامت الهيئة بتوقيع اتفاقية مع شركة متخصصة لتنفيذ مشروع رقمنة البث المرئي والمسموع.وانتهت الدراسات الفنية للمشروع ومن ثم تبدأ إجراءات التعاقد .

13- مجال الاستثمارات الليبية بالخارج

نشاط الاستثمارات الليبية في الخارج خلال عام 1372و.ر

1- المصرف العربي الليبي الخارجي :

واصل المصرف العربي الليبي الخارجي نشاطاته في المجالات المختلفة سواء علي الصعيد الدولي أو المحلي حيث وصلت استثماراته في المؤسسات المالية (1,145) مليار دولار أمريكي وبلغ رصيد التسهيلات والقروض الممنوحة حوالي (1.8) مليار دولار كان نصيب القروض المحلية منها (1.157) مليار دولار أمريكي .

وتجدر الإشارة إلي العوائد التي حققها المصرف في نهاية السنة المالية 1371و.ر، (117) مليون دولار خصص منها (76) مليون دولار كضرائب للخزانة العامة و(4) مليون دولار مقترح للتوزيع علي المساهمين . هذا ومن خلال نتائج أعمال المصرف خلال السنة المالية الجارية فإن العوائد التي تحققت حتى 1371/9/30و.ر، نحو (106) مليون دولار .

2- شركة الاستثمارات النفطية .

واصلت الشركة نشاطها بتنفيذ العديد من المشاريع ببعض الدول الأفريقية والأوروبية حيث تدير حاليا ثلاث مصافي نفطية وبطاقة تكريرية تبلغ حوالي (250) ألف برميل يوميا وكذلك تدير(3000) محطة توزيع وقود في أوربا و(150) محطة في أفريقيا و تمتلك الشركة مستودعات للوقود وشبكة خطوط أنابيب نقل النفط الخام والمشتقات ومرافق لتزويد الطائرات بالوقود في بعض المطارات الأوربية والأفريقية .

3- المحفظة الاستثمارية طويلة المدى .

بلغ صافي موجودات المحفظة الاستثمارية طويلة المدى كما هي في 1371/12/31و.ر، مبلغ وقدره (5.8) مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها (382) مليون دولار أمريكي .

وتبلغ جملة أرباح المحفظة منذ تاريخ إنشائها مبلغا قدرة (2.3) مليار دولار أمريكي أي ما يعادل نسبة (82.5%) من قبل المبلغ المستثمر .

وقد ساهمت المحفظة في تمويل الخزانة العامة بمبلغ قدره (139) مليون دينار ليبي كما ساهمت المحفظة في تمويل العديد من المشروعات الاستراتيجية في قطاع النفط وبعض القطاعات الحيوية الأخرى المستهدفة ضمن الخطة العامة للدولة بما جملته مبلغ وقدرة (2.7) مليار دولار أمريكي .

4- المحفظة الاستثمارية قصيرة المدى .

بلغت موجودات المحفظة في 1371/12/31و.ر، مبلغا وقدره(135ر888ر002ر1) دولار أمريكي .

وقد حققت المحفظة عائد قدرة (11.8) مليون دولار أمريكي عن السنة المالية المنتهية في 1371/12/31و.ر، وساهمت في تمويل الخزانة العامة بمبلغ قدرة (42) مليون دولار عن سنة 1370و.ر، ومبلغ قدره (25) مليون دولار عن السنة 1371و.ر .

5 - الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية :-

حقائق وأرقام مستهدفة :

1. أنشئت الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية-عام 1981 مسيحي ، هدف القيام بالاستثمار خارج الجماهيرية .
2. رأسمال الشركة كما حدده قانون إنشائها 500 دينارا.
3. خلال فترة 23 سنة بلغ مجموع ما تم تحويله للشركة كرأس لها سواء كان في شكل عيني ،و الذي يمثل استثمارات قديمة أو في شكل سيولة مالية ،وذلك حتى تاريخه(384) مليون دينارا .
4. نجحت الشركة في التواجد من خلال مساهماتها في حوالي (100) شركة في جميع القارات باستثناء أمريكا الشمالية .
5. كما نجحت الشركة في تطوير استثماراتها بحيث أصبح ما لديها من استثمارات الآن في حدود (1113) مليون دينارا .
6. ساهمت الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية في تمويل الميزانية العامة للدولة ،وذلك بان أحالت عام 1372و.ر ، مبلغ (35) مليون دينارا ، إلى اللجنة الشعبية العامة للمالية .

المستهدف الجديد :

أ - خلال العام 2004 مسيحي ، سعت الشركة إلى تعديل النظام الأساسي للشركة بما يمكنها أن تلعب دورا حقيقيا في الاستثمار داخل الجماهيرية وأن تكون المظلة التي من خلالها يمكن للشركة المساهمة الليبية والتشاركيات أن تكون الدور الرئيسي في الاستثمار بالداخل حيث ستقوم الشركة بتشجيع الشركات الليبية والتشاركيات بالمشاركة معها ومع أي مستثمر أجنبي يرغب في الاستثمار بليبيا .. كل ذلك سيوفر الضمان للشريك الأجنبي ، كما يوفر الحماية للشركات الليبية والاستفادة من خبرت الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية في مجال الاستثمار كما يوفر الثقة لدى المستثمر الأجنبي للدخول في استثمارات مشتركة مع شركات وطنية تكون شركة الاستثمارات الخارجية طرفا فيها .

وعند نجاح المشروع عمليا ، تتنازل شركة الاستثمارات الخارجية عن مساهماتها للمساهمين الليبيين .

لأن المنطق يفرض أن يكون لشركة الاستثمارات الخارجية وللمواطنين الليبيين الحق في الاستثمار بالداخل بل يجب أن يكون دخول المستثمرين الأجانب من خلالهم مادامت الشركات الأجنبية تتهافت الان علي الاستثمار بليبيا ، الأمر الذي يؤكد أن الجماهيرية تمثل منطقة جذب للاستثمار بما تحققه من عوائد لتلك الاستثمارات ،وبالتالي فإن المواطنين الليبيين من خلال شركاتهم المساهمة وتشاركياتهم ،وفى ظل رعاية شركة الاستثمارات الخارجية أحق بان يكون لها الدور الأكبر في الحركة الاقتصادية الليبية .

ب - من أجل تأمين مصادر لتوفير احتياجات الجماهيرية من الغذاء كالحبوب مثلا.. وبسعر ينافس الأسعار العالمية ، انطلقت الشركة عام 1372و.ر ، للبحث على مصادر جديدة تتميز بإنتاج الحبوب ، والثروة الحيوانية ، وغيرها ، وقد استهدفت الشركة مساحة (120) ألف هكتار باكرا نيا و(90) ألف هكتار بالبرازيل ، كما استهدفت الشركة إنشاء مشروع زراعي متكامل بالمشاركة مع احدي المؤسسات الأمريكية بنيكاراغوا .

ج - من اجل أن يكون للشباب الليبي فرص مواكبة التطور الصناعي في مجال التقنية ، ومن أجل أن يكون لليبيا موضع قدم ثابت في جمهورية الصين وهي الدولة الصاعدة اقتصاديا وتتسابق عليها جميع الدول الأوربية وأمريكا فإن الشركة تسعى للمشاركة في صناعات التقنية بالصين .

كما تسعى الشركة في الدخول بالمشاركة في شركة عالمية لإنتاج حفارات النفط وتصنيعها بالجماهيرية :

ثالثاً: قطاع الشباب والرياضة الجماهيرية والجهات التابعة له.

نشاط قطاع الشباب والرياضة الجماهيرية
خلال عام 1372و.ر (2004مسيحي)

أمانة اللجنة الشعبية العامة للشباب والرياضة من الأمانات المستحدثة تنفيذاً لقرار مؤتمر الشعب العام (2) لسنة 1372و.ر ، "**بشأن إدارة القطاع بلجنة شعبية عامة للشباب والرياضة الجماهيرية** " ولم تخصص لها ميزانية للنشاط لهذا العام فإن نشاطها خلال الفترة الماضية قد تركز حول إعادة التنظيم وترتيب البيت من الداخل استعداد لتنفيذ مهماتها الحيوية اعتبارا من بداية 1373و.ر.

ويمكن تلخيص إنجازات الأمانة خلال الفترة الماضية **في خمس مهام رئيسية** :-

المهمة الأولى :(تنظيم الجهاز الإداري للأمانة).

وقد أنجزت هذه المهمة بالانتهاء من التنظيم الداخلي للأمانة .

- وتكوين الملاكات الضرورية الرئيسية .
- إعداد خطة العمل لإدارتها وتقسيماتها الداخلية .
- تنظيم اجتماعاتها .
- تشكيل لجان الخبراء والمختصين .
- عقد اجتماع واحد للجنة الشعبية العامة للشباب والرياضة الجماهيرية .
- عقد اجتماعين لأمانة اللجنة الشعبية العامة للشباب والرياضة الجماهيرية واللجنة العليا لرعاية الشباب والرياضة .
- قد انتهت دورة هذه الاجتماعات بعد التنظيم الشامل للأمانة بإعلان خطة اللجنة الشعبية العامة للشباب والرياضة الجماهيرية للجزء المتبقي من 1372و.ر ، وللعام 1373و.ر.

المهمة الثانية: (تحقيق الوحدة التنظيمية لقطاع الشباب والرياضة الجماهيرية)

وتعتبر من أهم الإنجازات التي تحققت بعد قيام الأمانة أو تحققت هذه الوحدة التنظيمية من خلال ما يلي .

- صدور اللجنة الشعبية العامة بنقل تبعية براعم وأشبال وسواعد الفاتح العظيم إليها .
- تكليف اللجنة الشعبية العامة بتشكيل لجنة بالإشراف على الاستثمارات القائمة .
- صدور قرار بتوسيع عضوية اللجنة الدائمة لرعاية الشباب لتشمل جميع فعاليات القطاع بالإضافة إلى النص على تبعية جميع الروابط والإتحادات .

وقد مكنت هذه الإجراءات من توحيد جميع روافد الحركة بقطاع الشباب والرياضة . وتجميع إمكانياتها مما يفتح المجال لتسخير هذه الإمكانيات لتحقيق أهدافها .

المهمة الثالثة : (إعداد الخطة العامة للقطاع وبناء الاستراتيجية)

من بداية تأسيسها قامت أمانة اللجنة الشعبية العامة للشباب والرياضة الجماهيرية على أساس التحرك على ثلاثة محاور :

- تنفيذ برنامج مرحلي حتى نهاية 1372و.ر .
- تطوير خطة متكاملة لقطاع الشباب والرياضة لعام 1373و.ر.
- إعداد استراتيجية للشباب والرياضة نوقشت أسسها العامة في اجتماعات اللجنة الدائمة لرعاية الشباب .

المهمة الرابعة : (تنفيذ البرنامج الانتقالي مع الطفولة والشباب وتمثل في)

أولاً : مصائف الطفولة والشباب :

- تنفيذ عشرة مصايف للطفولة والشباب موزعة :(مصيف درنة - مصيف الجبل الأخضر - مصيف بنغازي - مصيف إجدابيا - مصيف سرت - مصيف مصراته - مصيف طرابلس - مصيف الزاوية - مصيف صبراته وصرمان - مصيف النقاط الخمس).
- إقامة دورات بواقع ثلاث دورات بكل مصيف ، مدة الدورة الواحدة (10) أيام لكل دورة أي إن العدد الإجمالي للمشاركين هذا العام حوالي ستة الآلف شاب وطفل وفتاة
- تنفيذ أربع مصايف للطفولة في أربع شعبيات من شعبيات الجماهيرية العظمى .
- تنفيذ مصيفين للفتيات في الجبل الأخضر والزاوية .

ثانياً : المسابقات الجماهيرية : (تنفيذ المسابقات الجماهيرية التالية)

- مسابقات السباحة بشعبية الجبل الأخضر .
- مسابقات الغوص الحر .
- المهرجان الثلاثي للرياضة الجماهيرية .
- مهرجان الرياضة الجماهيرية .

المهمة الخامسة : (دعم نشاط الجهات التالية)

في إطار المبدأ الذي اتخذته اللجنة الشعبية العامة للشباب والرياضة الجماهيرية بدعم الجهات التابعة لها . وفقا لما **تنفذه من برامج في خدمة المجتمع .. قدمت الأمانة دعمها المادي والمعنوي للجهات والفعاليات التالية :**

- الملتقى الثاني للعلماء الشباب الذي أقيم بشعبية مصراته .
- الملتقى الثاني للجمعيات الأهلية الذي أقيم بشعبية بنغازي .
- مصيف جمعية الكفيف بشعبية بنغازي .

- اتحاد كرة السلة في إقامة مهرجانها بمناسبة وضع حجر الأساس للنهر الصناعي العظيم في 1984/08/28 ف .
- المنتخب الوطني لكرة القـــدم المشارك في مســـابقة التأهيل للبطـــولة الإفــريقية عام 1374و.ر بجمهورية مصر العربية وكأس العالم 1374و.ر بألمانيا .

ونفذت منها خلال هذه السنة ما يلي :

- المشـــاركة بوفد شبابي في معسكر الشبـــاب العـــربي الذي انعقد خلال الفترة من 14-1372/08/22و.ر، بمدينـــة الإسماعيلية في جمهورية مصر العربية .
- المشـاركة فـي الـدورة العربيـة العاشـرة التـي عقـدت فـي الجزائـر مـن 9/24 إلـى 1372/10/8و.ر، بوفد يتكـون (211) من الرياضـيين والفنيين والإعلاميين .. وقد حققت هذه المشاركة اثر ايجابيا على الجماهير الجزائرية التي كان هتافها أثناء المناشط التي شاركت فيها منتخباتنا الوطنية لقائد الثورة وليبيا وفلسطين والعراق .

وقد تسلمت الجماهيريـة فـي نهايـة الـدورة رايـة الـدورة الحاديـة عشـرة المقرر تنفيذها على ارض الجماهيرية في 1375و.ر(2007) مسيحي .

رابعاً:قطاع التخطيط والجهات التابعة له

نشاط قطاع التخطيط خلال عام 1372 و.ر (2004 مسيحي)

يواصل الاقتصاد الوطني مسيرته الإنمائية في سائر القطاعات الإنتاجية والخدمية والبنية التحتية في إطار التنمية الشاملة والمتوازنة.

وتأتي ميزانية التحول للعام 1372 و.ر ، كمرحلة من مراحل التنمية طويلة المدى ولتعمل على توظيف استثمارات يتم تمويلها من ميزانية التحول للعام المذكور بنحو (5237) مليون دينار ، وذلك إلى جانب ما يتوقع تنفيذه من خارج الميزانية عن طريق القطاعين العام والأهلي ، وذلك لتحقيق العديد من الأهداف يأتي على رأسها تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج غير النفطي يقدر بحوالي (5.3%) ، ومعدل نمو في مستوى المعيشة يقدر بحوالي(2.3%) ، وخلق فرص عمل تزيد عن (65) ألف فرصة عمل ، وذلك إلى جانب العمل على تحقيق تنمية مكانية متوازنة.

كما تتميز ميزانية التحول للعام 1372و.ر، باحتوائها برامج وطنية للمياه والصرف الصحي والطرق تستهدف تنفيذ مشروعات في الشعبيات في هذه المجالات بشكل متكامل.

كما تضمنت هذه الميزانية ولأول مرة بنداً خاصاً بإقراض مشروعات التنمية بمبلغ 195 مليون دينار وذلك في إطار التوجه نحو خلق مصادر بديلة أو مساندة للنفط فيما يتعلق بالدخل من العملات القابلة للتحويل ، وتفعيل مصادر أخرى للتنمية من غير النفط والغاز.

وإلى جانب تنفيذ ميزانية التحول للعام 1372و.ر، وإصدار التفويضات اللازمة للقطاعات والشعبيات والجهات الأخرى الممولة من ميزانية التحول ، يقوم قطاع التخطيط بإصدار تفويضات لمخصص الإسكان المعتمد في ميزانية التحول للعام 1371و.ر، ووفقاً لقرار مجلس التخطيط العام رقم (4) لسنة 1371 و.ر.

من ناحية أخرى تقوم اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ومن خلال الجهات التابعة لها بالاضطلاع بالعديد من المهام ويأتي في مقدمتها الشروع في تنفيذ مخطط الجيل الثالث للفترة (2000 - 2025) من قبل مصلحة التخطيط العمراني وبمشاركة المكاتب الاستشارية الوطنية.

إن اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ومنذ صدور قرار مؤتمر الشعب العام رقم (3) لسنة 1371 و.ر، بتكوين اللجنة الشعبية العامة للتخطيط قامت بإنجاز العديد من المهام ، إلى جانب تفعيل نشاط الجهات التابعة لها.

عقدت اللجنة الشعبية العامة للتخطيط خلال العام 1372 و.ر ، عدد(5) اجتماعات نوقش فيها عدة مواضيع منها تقرير متابعة ميزانية التحول للعام 1371و.ر ، وموقف تنفيذ ميزانية التحول

للعام 1372 و.ر ، وعدة مواضيع أخرى وسيتم عرض ما يتعلق بالموقف التنفيذي لميزانية التحول للعام 1372 و.ر (2004) مسيحي ، والموقف التنفيذي للبرامج التنفيذية ،بمذكرة توضيحية لميزانية التحول للعام 1373و.ر (2005) مسيحي ومشروع القانون في تقارير مصاحبة لهذا التقرير.

الدراسات والأبحاث

أنجز القطاع خلال العام 1372 و.ر ، عدد من الدراسات في مجال الاقتصاد والتنمية هي:

1- تحديث الإطار الكلي لخطة التنمية للفترة 2005-2009.

2- تقرير الناتج المحلي الإجمالي للعام 2003 مسيحي ، حسب القطاعات وفقرات الإنفاق.

3- تحديث فترة الأساس للإطار الكلي للخطة(2004-2008)و(2005-2009مسيحي).

4-دراسة عن الاقتصاد الليبي وتحديات العولمة.

5- دراسة عن السكان والموارد والتنمية المستديمة.

6- تقرير عن تطبيق البرنامج الاقتصادي.

7- سلسلة موحدة للناتج الإجمالي والاستثمار الثابت للفترة 1962-2003 مسيحي وتقدير راس المال في ليبيا للفترة 1985-2003 مسيحي.

ثانياً: نشاط الجهات التابعة لقطاع التخطيط

1- المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية

يختص المركز بكافة ما يتعلق بضبط الجودة وإعداد المواصفات واعتمادها والرقابة عليها. ولوضع التشريعات المنظمة لهذه الأنشطة موضع التنفيذ قام المركز بأعماله في إطار هذه الاختصاصات والتي نورد منها ما قام به خلال النصف الأول من هذه السنة وهى كما يلي:-

1) اعتماد (17) مواصفة وإعداد عدد (30) مشروع نهائي للمواصفات و(45) مشروع أولي للمواصفات.

2) تنفيذ أنشطة الجودة الخاصة بتقييم المطابقة للسلع المستوردة والمصدرة والتي تشمل عينات مطابقة (219)، عينات غير مطابقة (19)، عينات لا توجد لها مواصفات (18)، عينات مطابقة للمواصفات الفنية (505).

هذا وتجدر الإشارة إلى قيام المركز بإعداد مقترح خاص بعلامة الجودة، وتوفير المواصفات والوثائق الصادرة عن المنظمات العربية والدولية وتزويد كافة الجهات العامة والخاصة بها.

ولزيادة الاستفادة من المركز تم إنشاء موقع للمركز على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وإصدار الدليل السنوي للمواصفات القياسية الليبية لعام 1372 و.ر (2004) وفي إطار التنسيق يشترك المركز في عضوية أربع منظمات عربية ودولية.وينظم العديد من المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية والملتقيات.

هذا وقد حقق المركز إيرادات تصل إلى (247378) دينار وذلك من ايراد مطلوب تحقيقه مقدر بحوالي (250000) دينار للعام 2004 مسيحي.

ويهدف برنامج المركز مستقبلا إلى توفير البنية التحتية اللازمة لإنجاز أعماله والتي تتمثل في الأتي:-

أ ـ البرنامج الوطني للنهوض بالجودة والذي يهدف إلى الرفع من جودة الخدمات والمنتجات بمختلف أنواعها ويتضمن اعتماد المختبرات بهدف الرفع من القدرات الفنية للمختبرات والمعامل بالجماهيرية العظمى. واعتماد هيئات التفتيش المحلية والأجنبية. يضاف إلى ذلك البرنامج الوطني للقياس والمعايرة والذي يهدف إلى تأسيس بنية تحتية للقياس والمعايرة تؤدى إلى تحسين العمليات الإنتاجية والخدمية وخلق ثقة المواطن بنتائج القياسات وتحقيق مرجعيتها على المستوى الدولي.

ب ـ يطمح المركز إلى إعداد عدد (247) مواصفة قياسية وتبنى (866) مواصفة قياسية دولية.

ج ـ تأهيل المركز للحصول على شهادة المطابقة بمتطلبات المواصفة القياسية الدولية ISO 9001:2000

د ـ التدريب والتأهيل في جميع مجالات الأنشطة ذات الاختصاص بمهام عمل المركز.

هـ ـ اعتماد آلية تقييم المطابقة والمعتمدة حاليا بموجب قرار الأخ / أمين اللجنة الشعبية العامة للتخطيط رقم (16) لسنة 2000 مسيحي.

2- مصلحة التخطيط العمراني:

تقوم المصلحة بتنفيذ السياسة العامة في مجال التخطيط العمراني وأعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية وأعداد المخططات الإقليمية والفرعية والمخططات الشاملة والعامة، ومن أهمها:-

1) متابعة العمل فيما يتعلق بتحقيق مشروع توفير ربع مليون قطعة سكنية وخدمية بمدن وقرى الجماهيرية العظمى حيث قامت بالمساعدة في توفير مواقع تتسع لتوفير ما يزيد عن(300000) ثلاثمائة إلف قطعة أرض من خلال إجمالي مساحة تبلغ (23850) هكتار والعمل لا يزال مستمرا في استكمال إجراءات هذه المواقع .

2) إعداد تقرير المخطط العمراني الوطني للفترة "2000 -2025" والذي يعتبر دليل للمرحلة التخطيطية الثالثة، وكما تم الانتهاء من إعداد المواصفات الفنية وتقدير المساحات المستهدفة

لمخططات المرحلة التخطيطية الثالثة، حيث بلغ عدد المدن والقرى التي تحتاج إلى تقييم وتحديث مخططاتها عدد(315) مخطط وعدد المدن التي سيتم استحداث مخططات لها (350) مدينة وقرية بإجمالي مساحة لكل هذه المخططات تصل إلى حدود(180) ألف هكتار.

3) البدء في إجراءات التعاقد مع المكاتب الاستشارية الوطنية لتنفيذ مشروع الجيل الثالث للمخططات الإقليمية والحضرية "2000 -2025" مسيحي.

4) استكمال أعمال تطبيق المخططات المتعاقد عليها سابقاً مع المكاتب الاستشارية وانتهت أعمال التطبيق والاعتماد لمخططات مدينة طرابلس والتي يبلغ عددها (10) مخططات بها (489) لوحة، وبعد اعتماد هذه المخططات تم إعداد النسخ الكافية منها واحليت صورة إلى الجهات المعنية، ويجري الإعداد لاعتماد خمس مخططات لمدينة طرابلس وجنزور، كما يجري العمل على إعداد مخططات التطبيق لكل من تاجوراء، القره بوللي، قصـر بن غشير، مخطط الخمس، ومخطط زليتن، وانتهاء أعمال التطبيق بمدن وقرى الجبل الغربي والبالغ عددها (24) تجمع.

أما بخصوص منطقة الجبل الأخضر، فقد تم الانتهاء من اعتماد مخطط درنة والانتهاء من أعمال التطبيق لعدد (9) مخططات الواقعة بالجزء الغربي للجبل الأخضر. كما تم الانتهاء من أعمال التطبيق لعدد (5) مخططات بشعبية النقاط الخمس وعدة مخططات أخرى بجهات متفرقة من الجماهيرية العظمى.

5) حصر العديد من المخالفات من خلال الفروع والمكاتب التابعة لها حيث بلغ عدد هذه المخالفات (5492) مخالفة تم إحالتها إلى أمناء الشعبيات والمناطق الإدارية كل فيما يخصه لاتخاذ الإجراءات بشأنها.

6) من خلال التعاون مع مشروع الأمم المتحدة الإنمائي لمنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تم خلال العام (2003 مسيحي) استكمال إقامة منظومات المعلومات الجغرافية. وفي هذا الإطار تم تدريب أكثر من (30) عنصرا من مختلف فروع المصـلحة، وجارى الإعداد لإقامة دورات أخرى كانت تقام في السابق خارج الجماهيرية.

3- مصلحة المســاحة

في سبيل قيام المصلحة بمهامها المنوطة بها والمتعلقة بالإعمال المساحية للجماهيرية العظمى فقد تركز جل نشاطها في مواصلة تنفيذ ما قامت به من أعمال خلال السنة الماضية 1371 و.ر الموافق 2003 ف والتي منها :-

1) استكمال تنفيذ الخرائط المصورة من مرئيات الأقمار الاصطناعية لكل الجماهيرية العظمى بمقياس 1/2:1 مليون .

2) استكمال توريد المعدات المتعاقد بشأنها ومتوقع توريدها خلال الأشهر القادمة.

3) استكمال تجهيز وتركيب آلات مطابع المصلحة، حيث تم تركيب وتوريد بعض قطع الغيار اللازمة لتحديث بعض الآلات وتأمين مواد التشغيل والفريق الفني قائم الآن بالتشغيل التجريبي للآلات.

4) في برنامج المصلحة في الثلاث سنوات القادمة يستهدف تنفيذ الأعمال المساحية التالية:-

أ- أنتاج الخرائط المغناطيسية لتحديد زوايا الانحراف المغناطيسي للجماهيرية.

ب- الربط الجيوديسي لشبكة الجماهيرية الجيوديسية المحلية بالشبكة الجيوديسية العالمية.

ج- التصوير الجوي للمناطق الزراعية والمأهولة سكانياً لإنتاج الخرائط المتوسطة المقياس لتلك المناطق.

5) وضع برنامج تدريب ضمن الخطة القادمة لقطاع التخطيط للرفع من مستوى موظفيها وإعطائهم الحافز المعنوي اللائق بهم.

6) الاستعداد للمشاركة في تنفيذ مخططات الجيل الثالث للجماهيرية العظمى والمتمثل في الجانب المساحي وذلك بأعداد المواصفات الفنية واختيار البرمجيات اللازمة والأعداد للدورات التنشيطية للعاملين بالمصلحة والجهات المشاركة بالمشروع.

4 - معـــهد التخـطيط

تم إنشاء المعهد من أجل تكوين الملاكات الفنية المتخصصة في مجال التخطيط والإحصاء والمعلومات والتوثيق وطرق المساحة والتصميم الهندسي ووسائل التقنية الحديثة وذلك لسد حاجة الأجهزة الإدارية من هذه التخصصات، وفي هذا الإطار كان أداء المعهد على النحو التالي:-

أولا:- برنامج دبلوم الدراسات العليا في التخطيط.

1) تم قبول (462) طالب وطالبة بالمعهد حتى فصل الربيع 2003 /2004 مسيحي تخرج منهم عدد (316) طالب وطالبة تحصلوا على دبلوم الدراسات العليا في التخطيط.

2) بلغ عدد الطلبة المسجلين بالفصل الدراسي ربيع 2004/2003 مسيحي(122) طالب وطالبة.

ثانيا:- برنامج الإجازة العالية في الماجستير في التخطيط.

1) تم قبول عدد(141) طالب وطالبة من الحاصلين على دبلوم المعهد، وذلك للحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في التخطيط.

2- أنهى عدد (67) طالب وطالبة بحوثهم وأجازاتهم ومنحوا درجة الإجازة العليا في التخطيط.

5 - جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية

أقيم الجهاز بهدف تطوير المراكز الإدارية وتجهيزها لاستيعاب الأجهزة المنقولة مع الأشراف على مقار الأمانات المنقولة إلى سرت والوحدات السكنية المخصصة للموظفين وأعمال الصيانة اللازمة لهذه المنشآت وتأثيثها.

وفي إطار هذه المهام يقوم الجهاز بمتابعة وتنفيذ عدد (32) مشروعاً بلغ إجمالي قيمتها التعاقدية (708 ,447,354) دينار منها عدد (22) مشروعاً تم تسليمها ، وعدد (9) مشروعات جاري العمل بها ومشروع واحد لم يبدأ العمل به

وبلغ إجمالي قيمة المبالغ المسددة على العقود القائمة (477 ,699 ,529)دينار، ليبلغ بذلك باقي الالتزام على العقود القائمة مبلغ (877, 748 ,178)دينار.

غير إن الجهاز يواجه عدد من الصعوبات ترافقت مع تنفيذه للمشروعات سالفة الذكر حيث إن المبالغ المعتمدة للجهاز خلال السنوات الماضية لم تفي بالتزاماته، وترتب عنها خلل في البرامج الزمنية لتنفيذ المشروعات مما نتج عنه زيادة في الالتزامات، إضافة إلى أن مصروفات الجهاز التسييرية يتم تحميلها على ميزانية التحول، وحتى هذا التاريخ لم يتم إقرار ميزانية تسييرية للجهاز، هذا من جانب ومن جانب أخر فإن مدفوعات الجهاز تأثرت بفروق أسعار الصرف حيث أن أغلب عقود المشروعات التي قام عليها الجهاز مبرمة قبل إنشائه وتم تثبيت سعر الصرف فيها وقت إبرامها وبسبب اختلال برامج التنفيذ الناتج عن عدم كفاية المخصصات السنوية فقد طالت مدة تنفيذها حتى طالتها التغيرات التي طرأت على أسعار الصرف، إضافة إلى ذلك وأمام عدم كفاية المخصصات لجأ الجهاز إلى الاقتراض مما نتج عنه زيادة التزاماته والتي تتمثل في الفوائد المستحقة لصالح المصرف العربي الليبي الخارجي.

6 - المكتب الوطني الاستشاري

قام المكتب خلال الفترة من1/1/ وحتى 1372/6/30و.ر، بالعديد من الأعمال يأتي بيانها فيما يلي:-

1) تقديم الخدمات الاستشارية والتي شملت عدد (16) عرضا بقيمة إجمالية قدرها (544 934 4) دينار إضافة إلي مذكرة عرض مشتركة مع جهات أخرى والتي تتعلق بموافقة المكتب على تنفيذ مشروع مخططات الجيل الثالث لإقليم طرابلس والذي يبلغ قيمته أكثر من (52) مليون دينار.

وتجدر الإشارة إلى أن المكتب قام بالتعاقد خلال الفترة المنوه عنها سابقا بإبرام عدد (4) عقود بقيمة (549, 198,1) دينار، وبلغ إجمالي قيمة العقود المنجزة خلال الفترة بالمكتب (630, 156 ,2) دينار.

وبذلك يبلغ عدد عقود المشاريع القائمة المبرمة (46) عقداً بقيمة إجمالية تزيد عن (28) مليون دينار منها (41) عقداً جاري العمل بها، وعدد(5) عقود لم يبدأ العمل بها أو متوقفة لأسباب ترجع إلى المالك، بالإضافة إلى ما ذكر يبلغ إجمالي تعاقدات مركز دراسات التربة والأعمال المساحية ما قيمته (927,000) دينار، أنجز منها ما قيمته(191,157) دينار، وبذلك بلغ أجمالي مستحقات المكتب المدرجة بالموقف المالي حتى 6/30 للعام الجاري ما مجموعة (601, 406, 12) دينار في الوقت الذي بلغت الإيرادات المحصلة مبلغ وقدره (335, 736, 1) دينار.

2) قام المكتب خلال هذه الفترة بوضع خطة تدريبية لرفع كفاءة العناصر الوطنية تحتوى على مجموعة دورات في مختلف المجالات تم تنفيذ عدد ثلاث دورات فقط من البرنامج المعد والذي يستهدف 46 عنصراً.

3) قام المكتب بإصدار أدلة العمل والذي يحتوى على خمسة أجزاء خلال العام 2003 مسيحي.

7 - المكتب الاستشاري الهندسي للمرافق

يقوم المكتب بجميع الأعمال الاستشارية في المجالات الفنية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بأعمال التخطيط الإقليمي والعمراني وإجراء الدراسات الابتدائية ووضع التصميمات الخاصة لمشاريع المرافق وغيرها في جميع المجالات، كذلك يتولى مهام الأشراف على تطبيق المخططات وتنفيذ المشروعات المختلفة، وفيما يلي أهم الأعمال التي قام بها:-

بلغ إجمالي العقود المبرمة منذ تأسيسه وحتى النصف الأول لسنة (1372و.ر)، عدد (225)عقداً، وبلغت قيمة أعمال هذه العقود مبلغاً وقدره (79,449,853) دينار،هذا وقد بلغ عدد العقود التي أبرمت خلال النصف الأول من العام الجاري (4) عقود بلغت قيمتها (1,434,000) دينار.

وتجدر الإشارة إلى أن المكتب أستكمل خلال السنوات السابقة عدد (98) عقداً، بلغ إجمالي قيمتها (28,060,838)، وذلك حتى تاريخ 1372/6/30و.ر.

وقد بلغت مستحقات لدى الغير حتى تاريخ 2004/6/30 مسيحي، مبلغاً وقدره (9,397,905) دينار في حين بلغت المستحقات والخاصة بمستحقات المكاتب المساندة والتي لم تسدد مبلغ وقدره (4698470) دينار منها مبلغ (2723354) دينار بالعملة المحلية ومبلغ قدره (1,975,116) دينار يتم سدادها بالعملة الأجنبية.

وقد بلغت المبالغ المحصلة مبلغاً وقدره (911,757) دينار خلال النصف الأول من العام الجاري.

وللرافع من كفاءة موظفي المكتب يقوم المكتب بتدريب عناصره وفق برنامج محدد من خلال المشاركة في دورات تخصصية في الداخل والخارج وإيفاد بعض عناصر المكتب في زيارات للشركات المساندة بهدف الإطلاع على تقنياتها وأساليب عملها وكذلك حضور المؤتمرات والمعارض ذات العلاقة. غير أن المكتب يواجه عدد من المشاكل والصعوبات والتي تتمثل في الحاجة لبعض الخبرات في بعض التخصصات الفنية الدقيقة، كما يعانى المكتب من نقص في بعض معدات التشغيل وصعوبات في تحصيل مستحقاته لدى الجهات العامة.

8 - مكتب العمارة للاستشارات الهندسية

أنشى المكتب بغرض القيام بالإعمال الاستشارية وأعمال التصميمات في مختلف المجالات. وفي سبيل تحقيقه للمهام الموكلة إليه:

1) قام بالتعاقد مع العديد من الشعبيات والجهات حيث يصل عدد العقود التي أبرمها مع هذه الجهات والشعبيات إلى (187) عقداً منها (71)عقد منتهى و(56)عقد جارى العمل بها و(26) عقد متوقف العمل بها وعدد (34) عقداً لم يبدأ بها العمل.

هذا وقد بلغ أجمالي قيمة هذه العقود مبلغ وقدره (251 140 63) دينار بلغ ما تم تحصيله مبلغ وقدره(18,393,969) دينار، أي أن مستحقاته تصل إلى مبلغ وقدره (13,010,234) دينار

2) تم أعداد ربط ضريبي نهائي في السنة المالية المنتهية في 1998/12/31 وتم تقديم إقرارات مبدئية للسنوات اللاحقة، كما تم إبرام محضر أتفاق خلال سنة (2004) مسيحي مع الضرائب لخصم 20% من المستخلصات المدفوعة لسداد الضرائب المستحقة لحين إجراء مقاصة مقابل الديون المستحقة له.

3) بخصوص الاشتراكات الضمانية هي الأخرى تم عقد محضر أتفاق خلال عام (2004) مسيحي بخصم 20% من مستحقات المكتب المد فوعه.

9- المجلس الوطني للاستثمارات العقارية

يتلخص نشاط المجلس في محورين رئيسين هما:-

1) بناء وتشييد وحدات سكنية استثمارية في مناطق مختلفة من الجماهيرية العظمى.

2) تطوير بعض المناطق وتنميتها وبناء المشاريع الاستثمارية والعمرانية طبقاً لمتطلبات كل منطقة.

وتنفيذاً لقراري اللجنة الشعبية العامة بالموافقة للمجلس على أنشاء(9000) وحدة سكنية وإضافة (5490)وحدة سكنية أخرى قام المجلس بالتعاقد مع بعض الشركات لتنفيذ عدد(10,8[illegible]6) وحدة سكنية، هذا كما قام بإبرام اتفاقية قرض مع المصارف التجارية العاملة بالجماهيرية العظمى بمبلغ أجمالي(589) مليون دينار لتمويل المشروعات التالية:-

أ) تمويل مشروعات تطوير منطقة الشاطيء الشرقي بمدينة بنغازي.
ب) تمويل مشروعات تطوير سوق الثلاثاء القديم بمدينة طرابلس.
ج) تمويل المشروع الإسكاني الاستثماري.
ومساهمة من المجلس في تنفيذ الأهداف التي أنشيء من أجلها قام بالأعمال التالية:-
- قام بتنفيذ الوحدات السكنية المتعاقد عليها بمختلف مناطق الجماهيرية العظمى والتي يجرى استكمال عدد (689) وحدة سكنية منها.
- إعداد دراسات لكل من:-
أ - مشروع مخطط تطوير الشاطيء الشرقي بمدينة بنغازي.
ب - مشروع مخطط سوق الثلاثاء القديم.
- يتبنى المجلس حاليا عدة خطوات لمعالجة بعض الصعوبات التي تواجهه بخصوص التعامل مع المّلاك وإجراءات التمليك وتحصيل الديون سواء منها المتعلقة بالجهات أو المواطنين.
ومن هذه الخطوات:-
1 - قيام المجلس بسداد مبلغ وقدره (281) مليون دينار، وذلك كجزء من قيمة القرض للمصارف التجارية ، ومبلغ وقدره(32.1) مليون دينار لكل من صندوق الضمان الاجتماعي وجمعية الدعوة الإسلامية وصندوق استثمار أموال المنتجين وذلك نظير جزء من مساهمتهم في رأس مال المجلس .
2 - إلزام المواطنين بتخويل المصارف التجارية بالخصم المباشر من حساباتهم الجارية وتحويل الأقساط شهريا إلى حسابات المجلس.
3 -بإصدار قرارات إدارية للحجز الإداري على بعض الجهات العامة والمواطنين لضمان حقوق المجلس وذلك بالتنسيق مع المصارف بتطبيق قانون الحجز الإداري على المخالفين.
4 - الاتصال بالجهات العامة المستفيدة بوحدات سكنية بشأن كيفية السداد للديون المستحقة عليها والاتفاق على إجراءات معينة.
5 - رفع دعاوى قضائية على الجهات العامة والمواطنين الذين لم يستجيبوا للإجراءات التي وضعها في سبيل الحصول على حقوقه.
هذا وفي إطار استكمال الوحدات السكنية غير المستكملة يقوم المجلس باستكمال عدد (689) وحدة سكنية وتفويض مالي بمبلغ (7.5) مليون دينار يمثل نصف المخصص للمجلس في أطار المخصص للإسكان غير المستكمل .

خامساً: قطاع السياحة والجهات التابعة له

تقرير نشاط قطاع السياحة

خلال عام 1372 و.ر (2004 مسيحي)

لسياحة دور أساسي ومهم في التنمية الاقتصادية ولهذا تعتبر من أهم الصناعات ليس فقط من حيث حجم العوائد المالية التي تحققها بل أيضا من حيث توفيرها لمواقع شغل جديدة وتأثيرها على الواقع الاجتماعي والبيئي والاقتصادي .

وفي ضوء اهتمام الجماهيرية العظمى بهذا القطاع انشأت أمانة اللجنة الشعبية العامة للسياحة بموجب قرار مؤتمر الشعب العام رقم (3) لسنة 1371 و.ر ، الأمر الذي يظهر أن هذا القطاع حديث الإنشاء وتجربته في هذا المجال لازالت قصيرة وفي طور التأسيس .

ورغم امتلاك الجماهيرية العظمى لمقومات سياحية هائلة إلا أن الواقع الحالي للسياحة يشير بأن الجماهيرية العظمى فقيرة جداً فيما يتعلق بمرافق الإيواء والخدمات السياحية إذ تبين الإحصائيات بأن عدد الغرف الفندقية لا يزيد عن (4000)غرفة معظمها في المدن الرئيسية .

وانطلاقا من المهام المسندة لقطاع السياحة وتنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية بشأن الاهتمام بالسياحة لتحقيق عوائد تساهم في دعم الدخل الوطني فقد وضعت أمانة اللجنة الشعبية العامة للسياحة انطلاقا من المخطط العام لتنمية السياحة الخطط والبرامج التي تتعلق بتحديد مناطق الجذب السياحي والتركيز عليها وتخريطها مستفيدة من خبرات الدول التي سبقتنا في هذا المجال لتلافي المشاكل العمرانية والبيئية والاجتماعية ولمعالجة النقص الحاد في مجال الإيواء السياحي تسعى الأمانة إلى تحقيق معدل نمو يوفر (100,000) مائة ألف سرير موزعه على مواقع الجذب السياحي بمناطق مختلفة من الجماهيرية العظمى وهى السعة التي نحتاجها خلال العشر سنوات القادمة .

وفي إطار الإجراءات التنفيذية لتلك الخطط والبرامج فقد قام القطاع بما يلي : -

- استكمال دراسات مشروعات المخطط العام لتنمية السياحة :

تم تكليف عدد من المكاتب الاستشارية المتخصصة بإعداد دراسات عن المشاريع السياحية المستهدفة وفق المخطط العام لتنمية السياحة وتم الانتهاء من هذه الدراسات التالية : -

- الدراسات المتعلقة بمشروع حصر المنشآت المخالفة لقانون حرمة شاطئ البحر .
- دراسة الفرص الاستثمارية و أولويات الاستثمار السياحي .
- الدراسة الخاصة بالسياحة الصحراوية (المرحلة الأولى) .
- الدراسة الخاصة بالسياحة العلاجية (المرحلة الأولى)

وجاري العمل على استكمال الدراسات التالية.

- الدراسات الخاصة بمشروع تأهيل مدينة غدامس القديمة المتعاقد على تنفيذها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

- الدراسات الخاصة بالسياحة الصحراوية والسياحة العلاجية (المرحلة الثانية) .

-التخريط السياحي :

أن تحديد المناطق المستهدفة بالتنمية السياحية يمثل أحد أهم المرتكزات الرئيسية للمخطط العام لما له من أهمية في برامج التنمية والتطوير والتنظيم بهدف المحافظة على الأراضي والإقلال من الآثار السلبية الناتجة عن الاستغلال العشوائي والمشاكل العمرانية والبيئية، وفي هذا الخصوص جاري تخريط المناطق الشاطئية كمرحلة أولى من خلال مكاتب استشارية وطنية وبالاستفادة من الخبرات الأجنبية عن طريق الاتفاقيات الموقعة بين الجماهيرية العظمى وبعض الدول مثل فرنسا وأسبانيا ومكاتب استشارية متخصصة.

-الاستثمار السياحي : -

لقد تم تحديد وتخريط عدد من المواقع بمناطق الجذب السياحي وجاري عرضها على المستثمرين الوطنيين والأجانب لإقامة المشروعات السياحية عليها بالتنسيق مع الشعبيات التي تقع في نطاقها هذه المواقع ومن بينها غرب صبراته / القره بوللى/ النقازة / فيلاسيلين / طلميته / رأس الهلال / غدامس / غات / اوباري وجاري النقاش مع عدد من الشركات الأجنبية بشأن التوصل معها على اتفاق على تنفيذ مشروعات استثمارية سياحية في مجال الإيواء السياحي (قرى سياحية ، فنادق ، منتجعات سياحية ، ومرافق خدمية سياحية) .

ولإقامة المشروعات السياحية فإن المتطلبات الرئيسية والأساسية تكمن في تنفيذ مرافق البنية التحتية (طرق ، مياه ، كهرباء ، صرف صحي ، اتصالات) وتوصيل خدماتها حتى حدود موقع المشروع السياحي المراد تنفيذه وهو ما تتولاه الدولة في إطار التهيئة تمهيداً للمستثمر الوطني أو الأجنبي لإقامة مشروعه السياحي ولكي يتم استقطاب المستثمرين والدفع بهم في تنفيذ مشاريع سياحية فإنه من المهم والضروري تهيئة المناخ المناسب والمشجع للاستثمار وذلك بتقديم التسهيلات والحوافز للمستثمر الوطني من خلال إقراضه مبالغ مالية كافيه لبناء وحدات سكنية مهمة في مجال الإيواء السياحي وفق المتطلبات والمواصفات السياحية وكذلك توفير المناخ والضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي وتسهيل الإجراءات التي تضمنها القانون رقم (7) بشأن السياحة والقانون رقم (5) بشأن استثمار رؤوس الأموال الأجنبية .

- تجهيز مركز المعلومات والتوثيق السياحي :

من ضمن أولويات الأمانة الاهتمام بالتوثيق السياحي وجمع وحفظ المعلومات وإعداد النشرات الدورية المتعلقة بالسياحة بالإضافة إلى توفير الإحصائيات السياحية ومن هذا المنطلق فقد تم دعم مركز المعلومات والتوثيق السياحي بالمعدات الضرورية اللازمة من أجهزة عرض مرئي وتصوير،كما جاري العمل على تنفيذ موقع على شبكة المعلومات الدولية للتعريف بالجماهيرية العظمى كبلد آمن ومقصد سياحي جديد وجاري العمل حاليا على استكمال تجهيز المركز بتزويده بعدد من المنظومات الخاصة بتسيير عمل القطاع حسب التخصصات المختلفة من ترويج وتسويق سياحي ، تخطيط واستثمار ، تنمية الموارد البشرية وغيرها .

- تنظيم المعارض والمهرجانات والندوات للتسويق والترويج السياحي وعرض الفرص الاستثمارية :

تعتبر المعارض والمهرجانات والندوات والمؤتمرات من أبرز الوسائل لعرض فرص الاستثمار السياحي والتعرف بالمنتوج السياحي الذي تتمتع به الجماهيرية العظمى وفي إطار ذلك قام القطاع بالمشاركة في عدد من المعارض والأسواق السياحية الدولية وإقامة العديد من اللقاءات والندوات والملتقيات الاستثمارية على هامش هذه المعارض والأسواق السياحية بهدف عرض الفرص الاستثمارية ودعوة الشركات وأصحاب رؤوس الأموال للاستثمار بالجماهيرية العظمى

ومن هذه المعارض والأسواق: -

معرض مدريد السياحي / بورصة ميلانو السياحية / صالون باريس السياحي / السوق العالمي للسياحة بلندن / معرض برلين السياحي / معرض توب ريزا للسفر والسياحة بفرنسا .

كما قامت الأمانة بعقد العديد من اللقاءات والندوات الاستثمارية في المجال السياحي بكل من : - برلين ، ميلانو ، توب ريزا بفرنسا ، كوالا لمبور بماليزيا إلى جانب المشاركة في العديد من اللقاءات الاستثمارية التي أقيمت بالجماهيرية العظمى .

و المشاركة في عدد من الفعاليات السياحية التي أقيمت في كل من مصر وتونس وألمانيا واليونان ودبي .

وفي إطار تنشيط السياحة الداخلية والتعريف بالمنتوج السياحي،وبالتعاون مع الشعبيات أقيم عدد من المهرجانات السياحية الداخلية في غدامس ، غات ، درج ، هون .

- برامج التوعية السياحية وإعداد المطبوعات والمواد الإعلامية :

شعورا من الأمانة بالأهمية البالغة للأعلام السياحي في التعريف بالمقومات السياحية والترويج لها بهدف تسويقها واستثمارها سياحيا قامت الأمانة بدعوة واستقبال العديد من الإعلاميين والصحفيين من كبريات الصحف والقنوات الفضائية والمحطات الإذاعية العالمية ونظمت لهم

زيارات لأهم مواقع الجذب السياحي في الجماهيرية العظمى وتم إطلاعهم على فرص الاستثمار السياحي وتمكينهم من إجراء الاتصالات والمقابلات مع ذوى العلاقة بالسياحة والاستثمار .

كما يجرى إعداد الدليل السياحي الاقتصادي التجاري الليبي ضمن سلسلة الأدلة السياحية التي تصدرها مؤسسة (ايبيز) عن الدول الأفريقية .

وقامت الأمانة بطبع العديد من المطبوعات السياحية في صورة ملصقات ومطويات وكتيبات سياحية للدعاية والإعلان عن المنتوج وفرص الاستثمار السياحي في الجماهيرية العظمى لتوزيعها في المعارض والملتقيات والأسواق السياحية الدولية .

- الخدمات السياحية :

تحرص الأمانة على تفعيل ومتابعة نشاط الشركات والتشاركيات السياحية وفي إطار ذلك تتولى الأمانة منح أذونات مزاولة النشاط لهذه الشركات والتشاركيات وتسهيل إجراءات عملها ودعمها بما يساعدها على أداء دورها السياحي وفي هذا الجانب سعت الأمانة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتسهيل إجراءات دخول السواح والمستثمرين بمنح التأشيرات في منافذ الدخول وعقد اللقاءات الدورية لغرض تذليل الصعاب التي تواجه هذه الشركات والتشاركيات والاستفادة من الأفكار والمقترحات التي يبدونها في وضع الخطط والبرامج ذات العلاقة بنشاط القطاع الأهلي في المجال السياحي كما تقوم الأمانة بدعم هذه الفاعليات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة فيما يخص توفير بعض المستلزمات اللازمة لعمل هذه الشركات والتشاركيات .

- البرامج والمشروعات الخاصة بالصناعات التقليدية :

تعتبر الصناعات التقليدية من أهم الروافد التي تدعم مجال السياحة باعتبارها احد عناصر الجذب السياحي المميزة ولارتباطها بالتراث الأصيل إضافة إلى ما تحققه من عوائد ومواطن شغل لذلك أولى القطاع اهتماما بتطوير هذه الصناعة ووضع لها الخطط والبرامج بهدف المحافظة عليها وتطويرها وفي إطار ذلك قام القطاع بما يلي : -

أ - إجراء مسح ميداني للصناعات التقليدية :

يعتبر المسح الميداني للصناعات التقليدية احد أهم العناصر اللازمة التي يقوم بها القطاع لتنمية وتطوير الصناعات التقليدية ويعتبر إجراء المسح أساسا لمجموعة الأعمال والبرامج التي يركز عليها القطاع في تطوير الحرف والصناعات بمختلف أشكالها وقد تمت المباشرة بهذا البرنامج الذي يشمل تحديد مسميات الصناعات التقليدية , وتحديد الصناعات التقليدية المستهدفة بالتطوير , وكذلك إجراء استبيان عام للصناعات القائمة كمرحلة أولى من خطة تمتد لمدة عشرة سنوات قادمة .

ب -إنشاء معرض دائم للصناعات التقليدية :

يستهدف القطاع إنشاء معرض دائم للصناعات التقليدية يكون أساسا لعدة معارض متنقلة في مدن الجماهيرية العظمى وقد تم البدء في تنفيذ هذا المستهدف بتخصيص مساحة بالمدينة القديمة طرابلس من قبل مشروع تنظيم وإدارة المدينة القديمة طرابلس .

ومن المتوقع الانتهاء من أعمال التنفيذ والتجهيز خلال السنة القادمة .

- تنمية الموارد البشرية :-

تسعى الأمانة إلى تطوير كوادرها في مختلف المجالات المتعلقة بالسياحة حيث أن هناك حاجة ماسة إلى ضرورة الاستعانة بالمساعدة الفنية المتخصصة خاصة في مجال التخطيط السياحي والتسويق والترويج واللغات الأجنبية والتي تعتبر من الأساسيات المطلوبة في القطاع السياحي . وفي هذا السياق وضعت الأمانة الخطة التدريبية للقطاع شملت التخصصات المطلوبة على المستويين الداخلي والخارجي وذلك للرفع من كفاءة العاملين بالقطاع كما أقام القطاع دورات تخصصية في المجالات المختلفة من حاسوب ولغات وإدارة وغيرها.

- وتم تنفيذ دورة تستهدف المصنفين السياحيين وعددهم (102) متدرب من إدارات السياحة بالشعبيات خلال شهر ناصر 1372و.ر .
- تم الانتهاء من تنظيم دورات تدريبية لأعضاء اللجان الشعبية للسياحة بالشعبيات على مستوي الجماهيرية العظمى في شكل تجمعات تم إقامتها في الشعبيات التالية :

- تجمع شعبية مصرانه عدد المشاركين (91) .
- تجمع شعبية بنغازي عدد المشاركين (109) .
- تجمع شعبية طرابلس عدد المشاركين (107) .
- تجمع شعبية سبها عدد المشاركين (87) .
- كما تم إعداد دورات تاهيلية لعدد (60) موظف في المعهد الوطني للإدارة لمدة ثلاثة اشهر اعتبارا من 1 /10 وحتى 1372/12/21و.ر.

سادساً:قطاع القوى العاملة والتدريب والتشغيل والجهات التابعة له

نشاط قطاع القوى العاملة والتدريب والتشغيل
خلال عام 1372و.ر (2004 مسيحي)

بالإشارة إلى قرار مؤتمر الشعب العام رقم (2) لسنة 1372و.ر بشان تحديد بعض القطاعات التي تدار بلجان شعبية عامة وفصل قطاع العدل عن الأمن العام والتي من بينها استحداث قطاع القوى العاملة والتدريب والتشغيل، وإلى قرار مؤتمر الشعب العام رقم (3) بإعادة تنظيم أمانة اللجنة الشعبية العامة، وإلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (83) لسنة 1372ور بشأن تنظيم الجهاز الإداري للجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل، والذي وضع أسس وقواعد ومهام وواجبات وصلاحيات هذه الأمانة، وحددها بتطوير وتحديث ورفع كفاءة أداء الأجهزة الإدارية، وتطوير التشريعات المتعلقة بالقوى العاملة والتدريب والتشغيل والاهتمام بالملاكات وتشجيع التدريب وتنظيم طرقه وأساليبه ومعالجة مشكلة الباحثين عن العمل ومشكلة العمالة الوافدة.

وانطلاقاً من ذلك كله صدر عن أمانة اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل القرار رقم (160) لسنة 1372و.ر بالتنظيم الداخلي للأمانة وتحديد التقسيمات الإدارية واختصاصاتها ومهامها ، وفي سبيل تنظيم عمل الأجهزة الإدارية للدولة صدر عن الأمانة مجموعة من المناشير أهمها:

1- المنشور رقم (1) لسنة 1372و.ر بشأن التقاعد، والذي حث على عدم تمكين من بلغ السن القانونية للتقاعد من مباشرة أو أداء أي عمل من أعمال الوظيفة، واعتبار ذلك إجراء مخالفا للتشريعات النافذة.

2- المنشور رقم (2) لسنة 1372ور بشأن تحديد الشروط والضوابط المتعلقة بالترقيات العادية والتشجيعية.

3- المنشور رقم (3) لسنة 1372ور بشأن تلييب كافة القطاعات والوحدات الإنتاجية والخدمية وإحلال العناصر الوطنية محل العناصر الأجنبية.

4- المنشور رقم (4) لسنة 1372ور بشأن الحد من استخدام العمالة غير الوطنية واقتصارها على التخصصات النادرة جداً والتي تتطلبها مقتضيات المصلحة العامة.

5- المنشور رقم (5) لسنة 1372ور والذي يؤكد على ضرورة العمل بامتحانات الترقية بجميع الأجهزة الإدارية والمصالح العامة والشركات وذلك وفقاً لتنظيم معين.

6- المنشور رقم (6) لسنة 1372و.ر بشأن إعداد الخطة التدريبية .

7- المنشور رقم (7) لسنة 1372و.ر بشأن الإجازات السنوية .

تشغيل القوى العاملة الوطنية وحل مشكلة الباحثين عن عمل :

بما أن هذا الموضوع يشكل المحور الرئيسي لهذه الأمانة، فقد بادرت بإجراء دراسة عميقة لظاهرة البطالة وأصدرت "ورقة برؤية مبدئية لبرنامج تشغيل القوى العاملة الوطنية" والتي بحثت في أنواع البطالة وتعريفها ومعدلات احتسابها وحجمها ومسبباتها والتحديات والعراقيل التي تواجه معالجتها، واقترحت سبعة برامج لمعالجتها :

- البرنامج الأول : الاستفادة من مجالات البناء والتشييد في استيعاب عدد كبير من العمالة الشابة.
- البرنامج الثاني : العودة إلى برنامج الأسرة المنتجة وإعادة تفعيله.
- البرنامج الثالث : إعادة تنظيم العمالة الأجنبية في قطاع الزراعة والرعي والصيد البحري.
- البرنامج الرابع : الاستفادة من مجالات السياحة والخدمات المساندة لها.
- البرنامج الخامس : تنظيم سوق الاتصالات وتقنياته لكونه من المهن المرغوبة ولا تحتاج لرأس مال كبير.
- البرنامج السادس : الاهتمام بالأنشطة الحرفية والخدمية والمشاريع الصغرى والمتوسطة.
- البرنامج السابع : تشغيل الليبيين في المهن غير المرغوب بها بالداخل والبحث عن أسواق عمل خارجية.

أما معالجة مشكلة الزائدين عن حاجة العمل بالجهاز الإداري فقد اقترحت الورقة خمسة برامج لمعالجتها :-

- البرنامج الأول : استخدام تقنيات التقاعد والتحفيز على التقاعد المبكر.
- البرنامج الثاني : دفع العاملين الزائدين بقطاعي التعليم والصحة للعمل بمؤسسات الخدمات الأهلية.
- البرنامج الثالث : إعادة هيكلة أجهزة الأعمال العامة بالشعبيات لاستيعاب جزء من الأعداد الزائدة.
- البرنامج الرابع : القضاء على ظاهرة ازدواجية العمل بالقطاعين العام والأهلي.
- البرنامج الخامس : تفعيل التشريعات الخاصة بالمهن المحظورة على غير الليبيين.

وقد قدمت هذه الورقة إلى أمانة اللجنة الشعبية العامة وتم اعتمادها بموجب القرار رقم (237) لسنة 1372و.ر.

وشرعت اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل بوضع البرامج لتنفيذها ، حيث صدر عن اللجنة الشعبية العامة القرارات التالية:

1- قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم (238) لسنة 1372ور بشأن تنظيم العمالة غير الوطنية، حيث أناط القرار بهذه الأمانة مسئولية وصلاحية منح تصاريح استخدام غير الوطنيين وتنظيم شروط استجلاب العمالة غير الوطنية.

2- قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم (239) لسنة 1372ور بتشكيل لجنة تتولى اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحقيق الأهداف الواردة في الورقة المقدمة من الأمانة.

3- قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم (240) لسنة 1372ور بشأن الموافقة على إقرار حوافز مادية للخبرات الوطنية.

4- قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم (241) لسنة 1372ور بشأن منع استخدام العناصر غير الوطنية في الوظائف الإدارية، والذي خول اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل بإصدار قرار بتحديد المهن التي يسمح باستخدام العمالة الأجنبية فيها وفي أضيق نطاق .

تنظيم العمالة الوافدة :-

قامت الأمانة بتفعيل القانون رقم (2) لسنة 1372و.ر بتعديل بعض أحكام القانون رقم (6) لسنة 1987 مسيحي ، بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا، فنظمت حملة تفتيشية على جميع مواقع العمل في كافة أرجاء الجماهيرية العظمى، واستمرت لمدة شهر كامل استهدفت : (470) شركة وطنية – (282) شركة أجنبية – (1568) تشاركية – (45) وكالة تجارية ومعرضا – (218) جهة وهيئة عامة. وتوصلت إلى وجود (9916) فرصة عمل، وضبطت (3500) مخالفة تركزت في التالي :

- تشغيل عناصر أجنبية في مهن محظـــــورة .
- وجود عمالة بدون إجراءات قانونيـــــــة.
- عدم التزام الشركات الأجنبية باتفاقيـــات التدريب.
- وجود عناصر وطنية تعمل ممن تجاوز سن التقاعـد .
- عدم وجود بطاقات مهنيـة لأغلب العامليـــن.
- عدم وجود لانحـــــــــة الجزاءات.
- عدم اعتماد عقود العاملين الوطنييـــــــن .
- عدم وجود ملاك وظيفـــي معتمــــــد.

وللنتائج الجيدة التي أثمرتها تلك الحملـــــة، قررت الأمانة متابعتها وتكثيفها ودعمها بالإمكانيات المادية والبشرية لإقامة حملة تفتيشية أخرى أوسع واعتباراً من منتصف شهر الحرث 1372و.ر واتخذت الإجراءات التنفيذية مع الشعبيات للاستفادة من بعض الزائدين عن

حاجة جهازها الإداري وفي حدود (300) شخص لضمهم للحملة بعد إجراء دورة تأهيلية وتنظيمية لهم.

إعادة تنظيم المراكز المهنية :

أصدرت الأمانة القرار رقم (179) لسنة 1372و.ر بشأن تقرير بعض الإجراءات في شأن المراكز التدريبية التي تم تأجيرها خلال السنوات الخمس الفائتة فخرجت عن مستهدفات سياستها المرجوة. وصار من الضروري تصحيح مسارها. فأنهيت جميع عقود الانتفاع الاستغلالية وتقرر نظام العمل لفترتين، وتم تسييل مبلغ (55) مليون دينار للنصف الأول من العام الحالي 1372و.ر لتوريد نواقص تلك المراكز وإعادتها إلى جاهزيتها الكاملة، وبدئ بتوريد المواد فعلاً وسيستكمل ذلك قبل انتهاء العام الحالي.

تنظيم الجهاز الإداري للدولة :

- تم إعداد دراسة بعنوان (آفاق التنمية والتطوير الإداري بالجماهيرية) اهتمت بالوضع الحالي للإدارة واقترحت التعديلات والإصلاحات المناسبة.
- أجرت الأمانة دراسة لإعادة البناء التنظيمي للجهاز الإداري للدولة تضمنت مقترحات نابعة من أهمية بعض القطاعات التي ثبت تاريخياً قيامها كأمانات، مثل التعليم والصحة والزراعة والصناعة والشباب والرياضة والسياحة والإسكان والمرافق والطاقة والنفط والبيئة. وطرحت الدراسة أربعة بدائل لهذا الموضوع .
- أصدرت الأمانة القرار رقم (5) لسنة 1372و.ر بتشكيل لجان عمل على مستوى المناطق والشعبيات تتولى متابعة إجراءات نقل (100) ألف موظف من العاملين بالجهاز الإداري للشعبيات والقطاعات والشركات العامة التابعة لها للعمل بقطاع الأمن العام.
- أعدت الأمانة مذكرة بشأن الوظائف القيادية والإشرافية وهي قيد الدراسة لدى اللجنة الشعبية العامة .
- نظمت الأمانة بالتعـــاون مع المعهد الوطني للإدارة دورة بشأن إعداد وتنظيم الملاكات دعت إليها عناصر من جميع الأجهـــــزة الإدارية القائمة بالقطاعات والشعبيات خلال الفترة من 3-1372/7/15و.ر.
- تم التنسيق بين هذه الأمانة وأمانة المالية بعدم قبول أي مشروع ميزانية لعام 1373و.ر من أية جهة عامة وعدم تحديد موعد لمناقشته إلا إذا كان مرفقاً بالملاك الإداري لتلك الجهة.

معالجة أوضاع محدودي الدخل ورفع مستوى المعيشة :

- أصدرت الأمانة دراسة اهتمت بمحدودي الدخل وهم :-
- الفئات وأفراد الأسر الواقعة تحت حماية صندوق التضامن الاجتماعي.
- الفئات وأفراد الأسر الواقعة تحت حماية صندوق الضمان الاجتماعي.
- موظفو الدرجات الأولى والثانية والثالثة والرابعة بالسلم الوظيفي للجهاز الإداري.

حيث سلطت الضوء على العوامل التي تسببت في الوضع الحالي الحرج للفرد والأسرة في ليبيا، وعرفت الفقر وحددت خطوط العوز والاحتياج والاكتفاء ووضعت أهدافا لرفع مستوى الفرد والأسرة ومستوى الخدمات الصحية وتوفير فرص العمل وإنهاء حالة التناقض بين تزايد الدخل العام وانخفاض مستوى المعيشة، وأوضحت التحديات التي تعرقل ذلك، ووصلت إلى السياسة الممكنة والحلول اللازمة لمحاربة الفقر، واقترحت جملة من الإجراءات لمعالجة الأوضاع الحالية ومعالجة مرتبات الفئات الدنيا من الموظفين، وأحيلت هذه الدراسة إلى أمانة اللجنة الشعبية العامة.

حصر ونمذجة وتبسيط الإجراءات الإدارية :

شكلت في هذه الأمانة لجنة لحصر وتبسيط ونمذجة الإجراءات الإدارية ومعالجة العيوب التنظيمية والفنية التي أدت إلى تعقيد وصعوبة الإجراءات والإسراف في طلب الوثائق والمستندات وتطوير سلسلة الإجراءات وتشعبها وغموضها واختناقات العمل الناتجة عنها والإنفاق الإداري العشوائي وكثرة النماذج وبعثرة الموارد البشرية وعدم الاستفادة من التقنيات الحديثة والأداء الإلكتروني. وقد باشرت هذه اللجنة عملها وبدأت في تجميع البيانات التى ستشكل القاعدة لعملها.

ولا زالت هذه الأمانة مستمرة في أداء مهامها، محققة المزيد من التقدم، متجاوزة لكل ما يعرقل تحقيق طموحاتها وآمالها، والهدف هو تحقيق الشفافية ومحاربة الفساد والرشوة وإيصال الخدمة مباشرة للمواطن وتحديد قنواتها بشكل واضح.

سابعاً: قطاع الطاقة والجهات التابعة له

نشاط قطاع الطاقة

خلال عام 1372 و.ر (2004 مسيحي)

باشرت أمانة اللجنة الشعبية العامة للطاقة مهامها ابتداءً من صدور قرار مؤتمر الشعب العام رقم(4) لسنة 1372و.ر،بإعادة تشكيل أمانة اللجنة الشعبية العامة ،وصدر هيكلها التنظيمي بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم(73) لسنة 1372و.ر، ووضعت الخطط والبرامج المستقبلية للقطاع ،ويمكن إبراز أهم مراحل العمل لقطاع الطاقة فيما يلي:-

1- الاستفادة من الخبرات وذلك من خلال تشكيل لجنة استشارية ضمت العديد من الخبراء والمختصين بشؤون الطاقة لإبداء الرأي والمشورة في المجالات المتعلقة بالطاقة .

2- دراسة المخططات المعتمدة ومستوى تنفيذها والعوائق والمشاكل التي تواجه تنفيذها والعمل على تحديثها .

3- دراســـة الاتفاقيات والعقود السابقة وتحديد الفرص التي أتاحتها ، ونقاطها السلبية ، وإجراء التعديلات لزيادة نصيب الجماهيرية العظمى فيها .

4- تشكيل لجنــــة دائمة لدراسة احتياطيات النفط والغاز للعمل على رفع قيمة الاحتياطي المنخفض .

5- تشكيل لجنة دائمة للدراسات الاقتصادية لتقديم الرأي والمشورة الاقتصادية وتحليل التكاليف للنفط الخام والمنتجات النفطية والطاقة الكهربائية ، وغيرها.

6- رفع القدرة الإنتاجية النفطية بإضافة حقول جديدة وزيادة الإنتاج من الحقول العائمة حيث تم رفع القدرة الإنتاجية من (1.5) إلى (1.7) مليون برميل/ يومياً، ووضع خطط مستقبلية ستمكن في المدى القصير لرفعها إلى (2) مليون برميل/ يومياً وفي المدى البعيد إلى (3) مليون برميل/ يومياً .

7- الشروع في إجراء الدراسات لتلبية احتياجات السوق المحلي من البتروكيماويات، وتشجيع الاستثمار في مجال تصنيع المنتجات النفطية لغرض التصدير، وإعطاء الفرصة للشركات الأجنبية للاستثمار في مجال التكرير والتصنيع .

8- وضع الخطط والبرامج للاهتمام بالبنية الأساسية لإنتاج ونقل وتخزين ومعالجة وتصدير الغاز وعمل الاتفاقيات مع الشركات المحلية والعالمية المتخصصة لزيادة الاحتياطي والقدرة الإنتاجية .

9- تشكيل لجنة دائمة للطاقات المتجددة من الرياح والشمس- وتحلية المياه لتتولى وضع رؤية مستقبلية في مجال هذه الطاقات وأساليب نقلها وتوزيعها ووضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط المتعلقة بذلك .

أما عن الجوانب التنفيذية لأعمال القطاع فيمكن الإشارة إلى ذلك من خلال البيانات والأرقام المتوفرة عن الأشهر السابقة من هذا العام على النحو الاتى :-

أولاً :- نشاط النفط والغـــاز :-

1- إنتاج النفط الخام والغاز :-

- بلغ صافى الكميات المنتجة من النفط الخام خلال الفتـرة حتـى 1372/7/31و.ر، حـوالي (336.2) مليون برميل بمعدل متوسط يومي (1.57) مليون برميل

- تم إنتاج (296) بليون قدم مكعب من الغاز منها (73.7) بليون قدم مكعب غاز حر والكمية المتبقية تمثل غاز مصاحب لإنتاج النفط .

- تم إنتاج (5.2) مليون برميل من المكثفات الغازية

2- الاستكشاف :

1.2 – المسح السيزمى ثنائي الأبعاد

- المسح السيزمى المنفذ حتى 1372/7/31و.ر، (5324.29) كيلو متر طولي

2.2 – المسح السيزمى ثلاثي الأبعاد

- المسح السيزمى المنفذ حتى 1372/7/31و.ر، (1261.48) كيلو متر مربع

3- الحفر الإستكشافى :-

بلغ مجموع الآبار المحفورة (23) بئر من البرنامج المنقح وهو 62 بئر (30 استكشافية و32 بئراً تحديدية)

هـ- بلغ عدد الآبار الناجحة (16) بئراً (6 أبار استكشافية و12 بئراً تحديدية)

4– الحفر التطويرى :-

- بلغ عدد الآبار المحفورة حتى 1372/7/31و.ر، (52) بئراً من مخطط الحفر التطويري لعدد (120) بئراً .

- بلغ عدد الآبار تحت الحفر (14) بئراً

5 – صيانة الآبار :-

تم القيام بما مجموعه (800) عملية صيانة من مجموع برنامج الصيانة لسنة 1372و.ر، والذي يتضمن (1061) عملية صيانة مختلفة .

6- تزويدات المصافي :-

- بلغ المتراكم للسنة (66.200) مليون طن من النفط الخام وبمتوسط يومي قدره (310.8) ألف برميل .

7- تصنيع الغاز :-

تم إنتاج (446) ألف طن متري من مادة الميثانول كما تم إنتاج (101) ألف طن متري من مادة الأمونيا وإنتاج (610) ألف طن متري من سماد اليوريا .

8- تصنيع النفط :-

تم إنتاج (66.9) ألف طن متري من الإيثيلين كما تم إنتاج (87) ألف طن متري من البروبلين ، كذلك تم إنتاج (64) ألف طن متري من خليط رباعي الكربون وإنتاج (153) ألف طن متري من الجازولين الحراري .

9-إنتاج البولي إيثيلين :-

تم إنتاج ما مقداره (67) ألف طن متري من البولي إيثيلين .

10- إنتاج مصانع الغاز :-

تم إنتاج (351) ألف طن متري من الغاز الطبيعي السائل (204) ألف طن متري من غاز النفط المسال وما يقارب (532) ألف طن متري من منتوج النافتة كذلك تم إنتاج (149) ألف طن متري من غاز البروبان و(126) ألف طن متري من غاز البوثان .

11- الصيانة والمشاريع :-

- عدد المشاريع المقدمة من الشركات (597) مشروعاً
- تم اعتماد 463 مشروعاً
- استهدفت الشركات استكمال 171 مشروعاً خلال سنة 1372و.ر.
- تم استكمال عدد 19 مشروعاً حتى نهاية 1372/7و.ر.

ثانياً :- نشاط الكهرباء وتحلية الميـاه :-

استمر قطاع الكهرباء في ممارسة نشاطه خلال العام 1372و.ر، لتحقيق المستهدفات السنوية بغرض الرفع من مستوى الخدمات وتحسين الإنتاجية وزيادة معدل الدخل السنوي للشركة الناتج عن ممارستها لنشاطها في بيع الطاقة الكهربائية ، وتطوير المنظومة الكهربائية من خلال الصيانة والإدامة لمعدات الشبكة العامة وإنشاء المشروعات الجديدة لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، ونستعرض فيما يلي أوجه نشاط الشركة المختلفة اعتباراً من 1372/1/1و.ر، وحتى 1372/9/30و.ر، والتي من خلالها يمكن الإطلاع على سير العمل بهذا المرفق :-

أولاً : إنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية المياه :-

بلغ الإنتاج المحقق من الطاقة الكهربائية حتى تاريخ 1372/9/30و.ر، (15,126,598 ميجاوات /ساعة)، والذي يمثل حوالي (75%) من إجمالي الطاقة المستهدف تحقيقها في نهاية العام، كما بلغت كميات المياه المحلاة المنتجة خلال ذات الفترة (26,861,286 م3) أي ما

نسبته حوالي (62%) من المستهدف تحقيقه لهذا العام ، وبلغ الحمل الأقصى للذروة في الشبكة العامة (3341 ميجاوات) ، وبنسبة زيادة بلغت (8%) عن العام الماضي .

ثانياً : صيانة وحدات التوليد والتحلية وشبكات النقل والتوزيع :-

في إطار سعي الشركة للمحافظة على معدات الشبكة العامة ولتحقيق الإدامة لوحدات التوليد وغيرها من مكونات الشبكة العامة فقد قامت الشركة باتخاذ جملة من الإجراءات في هذا المجال وذلك على النحو التالي :-

أ- صيانة وحدات التوليد والتحلية :-

* تم الانتهاء من تنفيذ عمرات وصيانات جسيمة لعدد من وحدات إنتاج الطاقة بقدرة إجمالية بلغت (215 ميجاوات)، ويجرى حالياً العمل على إجراء عمرات جسيمة لعدد من وحدات إنتاج الطاقة بقدرة إجمالية (435 ميجاوات) .

* جاري إجراء أعمال الصيانة والعمرات ورفع الكفاءة لعدد من وحدات التوليد الصغيرة والمتوسطة بمناطق مختلفة بقدرة إجمالية مركبة (350 ميجاوات) .

* جاري العمل على تنفيذ عمرات وصيانات جسيمة لعدد وحدتي تحلية بكل من محطتي الخمس وخليج البمبه بلغ إجمالي سعاتها (20000 م3) ويتوقع الانتهاء منها مع نهاية شهر 1372/11و.ر، كما يجرى العمل حالياً على تنفيذ عمرات وصيانات لوحدات تحلية محطة زليتن بسعة إجمالية (30000 م3) .

ب- صيانة شبكات النقل والتوزيع :-

تمكن القطاع من إجراء أعمال الصيانة والعمرات لمكونات شبكتي النقل والتوزيع حتى 1372/9/30و.ر، طبقا لبرامج الصيانة الدورية والطارئة وذلك بهدف تحسين أداء تلك الشبكات بمختلف المناطق والمحافظة على الاستمرارية في التزويد بالتيار الكهربائي والتغلب على حالات ضعف وتذبذب وانقطاع التيار الكهربائي ، وذلك على النحو التالي :-

أ) صيانة شبكات النقل 30/66/220 ك.ف :-

عمرات لمحطات التحويل	8 محطة
صيانة دورية لمحطات التحويل	475 محطة
استبدال محولات قدرة 66/220 ، 30/220 ك.ف لرفع سعات المحطات	19 محولا
صيانة خطوط واستبدال موصلات وعوازل 66/220 ك.ف	10289 مترا
تنظيف خطوط 33/66/220 ك.ف	7200 كيلومتر

ب) صيانة شبكات التوزيع :-

صيانة محطات	4470 محطة
صيانة خطوط وكوابل	8700 كيلومتر

ثالثا : مشروعات القطاع :-

استمر القطاع في العمل على تنفيذ مشروعات التنمية في مجالات إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية ، وفيما يلي نستعرض ما تم اتخاذه من إجراءات في هذا الشأن ، وذلك على النحو التالي :-

أ- مشروعات إنتاج الطاقة :-

باشر القطاع في تنفيذ عدد من مشروعات الخطة المستقبلية في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية ، بقدرة إجمالية مركبة قدرها (1910 ميجاوات) ، وذلك على النحو التالي :

- مشروع محطة الجبل الغربي الغازية بقدرة (660 ميجاوات) .
- مشروع توسع محطة الزاوية الغازية بقدرة (300 ميجاوات) .
- مشروع محطة الدورة المزدوجة بشمال بنغازي بقدرة (300 ميجاوات) .
- مشروع توسعة محطة غرب طرابلس بقدرة إجمالية (650 ميجاوات) .
- مشروع محطة الدورة المزدوجة بالزاوية بقدرة (300 ميجاوات) .

كما أنه جاري استكمال إجراءات التعاقد على تنفيذ عدد من المشروعات الأخرى وفقا للخطة المستقبلية ومن أهمها مشروع محطة الخليج البخارية (1400 ميجاوات) .

كما يجري تقييم العروض للمشروعات التالية :-

1- مشروع محطة الدورة المزدوجة بمصراتة (750 ميجاوات) .

2- مشروع محطة السرير الغازية (250 ميجاوات) .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن القطاع يعمل جاهدا على تطوير المحطات البخارية والغازية حتى تلك التي بلغ عمرها الافتراضي ، لغرض زيادة عمرها وتحسين أدائها علاوة على الاستفادة من التطوير الجاري من طرف الشركات المصنعة على المحطات الغازية ، والذي سيؤدي إلى تحسين اقتصادياتها وذلك من خلال رفع كفاءتها وتقليل تكاليف الصيانة وتحسين الظروف التشغيلية والبيئية .

وفي هذا الإطار فإنه جاري تجديد عدد من الوحدات البخارية القديمة بكل من محطات (شمال بنغازي – درنة – طبرق – غرب طرابلس) بطاقة إجمالية (540 ميجاوات) .

كما يجري استكمال إجراءات التعاقد على تطوير وتحديث عدد (19) وحدة غازية بكل من محطات توليد (شمال بنغازي – الخمس – جنوب طرابلس – الزاوية) وذلك بهدف زيادة اقتصاديات التشغيل لهذه الوحدات من خلال استخدام معدات متطورة سينتج عنها تخفيض في مصروفات العمرات بشكل كبير .

ويعمل القطاع بصفة مستمرة وحثيثة على تطوير المحطات الغازية وتحويلها إلى محطات تعمل بنظام الدورة المركبة واستخدام الغاز الطبيعي ، كل ذلك بهدف زيادة إنتاجيتها وتحسين اقتصاديات تشغيلها .

ب- مشروعات تحلية مياه البحر:-

* باشر القطاع خلال هذا العام تنفيذ مشروع محطتي تحلية المياه بكل من (أبي ترابة - زوارة) بطاقة إنتاجية (40,000 متر مكعب/يوم) لكل منهما.

* جاري استكمال إجراءات التعاقد على تنفيذ عدد من المحطات الأخرى وهي :

- مشروع محطة تحلية الزاوية (80,000 متر مكعب/يوم).
- مشروع محطة تحلية مصراتة (80,000 متر مكعب/يوم).
- مشروع محطة تحلية طرابلس (250,000 متر مكعب/يوم).
- مشروع محطة تحلية بنغازي (250,000 متر مكعب/يوم).
- مشروع توسع محطة زوارة (40,000 متر مكعب/يوم) .

* كما أنه جاري التعاقد على توسيع محطتي التحلية بكل من (زليتن وسرت) .

ج- مشروعات شبكات النقل والتحكم :-

1- مشروعات تم الانتهاء من تنفيذها :

- تم ربط منطقة الشاطيء على جهد (220 ك.ف)، وذلك بتنفيذ خطوط هوائية بطول (175 كم) لربط محطة منابع النهر الصناعي بمنطقة الشاطيء ، وتنفيذ محول خفض (220/66 ك.ف) بقدرة (63 ميجا فولت أمبير) .

- تم ربط منطقة العوينات على جهد (220 ك.ف) ، وذلك بتنفيذ خطوط هوائية بطول (243 كم) لربط محطة أوباري بمنطقة العوينات، وتنفيذ محول خفض (220/66 ك.ف) بقدرة (63 ميجا فولت أمبير) .

- تم تنفيذ عدد (10) محطات تحويل جهد (66،30 ك.ف) .

- تم الانتهاء من تنفيذ خطوط هوائية (66،30 ك.ف) بطول (126 كم).

- تم الانتهاء من تنفيذ كوابل جهد (30 ك.ف) في بعض المدن بطول (228 كم).

2- مشروعات تحت التنفيذ:-

- جاري العمل في تنفيذ المرحلة الأولى من شبكة (400 ك.ف) لربط مناطق الجنوب وحقول ومرافق النهر الصناعي العظيم (المرحلة الثانية) ومن المتوقع الانتهاء من التنفيذ خلال الربع الثاني من العام (2005 ف).
- باشر القطاع في تنفيذ المرحلتين (الثانية والثالثة) من مشروع شبكة الجهد الفائق (400 ك.ف) ، والتي تمتد على طول الساحل الليبي لربط مناطق الجماهيرية وتشمل تنفيذ حوالي (2000 كم) خطوط هوائية وعدد (7) محطات تحويل جهد (400 ك.ف) ، ويستغرق تنفيذ هذا المشروع حوالي (36) شهرا.
- جاري تنفيذ مشروع كوابل الجهد العالي (220 ك.ف) بكل من مدينتي طرابلس وبنغازي.
- يجري تنفيذ عدد (3) محطات (220 ك.ف) بكل من (الزاوية، رأس لانوف، بنغازي) ويتوقع الانتهاء منها مع نهاية العام 2005 مسيحي ، كما يجري تجديد عدد (6) محطات تحويل قديمة جهد (30/220 ك.ف) ، ويتوقع الانتهاء منها خلال العام 2006 مسيحي.
- جاري تنفيذ عدد (42) محطة تحويل جهد (30 ك.ف) بمناطق مختلفة، وكذلك عدد (31) محطة جهد (66 ك.ف)، كما أنه يجري تنفيذ ما طوله (1240 كم) خطوط هوائية جهد (30،66 ك.ف) ، و(420 كم) كوابل جهد (30 ك.ف).
- يعمل القطاع على استكمال إجراءات التعاقد على المرحلة الرابعة لمشروع شبكة الجهد الفائق (400 ك.ف) ومشروع كوابل الجهد العالي (220 ك.ف) ببعض المدن الكبرى واستكمال إجراءات التعاقد على تنفيذ عدد (6) محطات تحويل جهد (220 ك.ف) جديدة، وتجديد عدد (13) محطة تحويل جهد (220 ك.ف).

د - مراكز التحكم والمراقبة :-

استهدفت الخطة تنفيذ عدد من مراكز المراقبة والتحكم بغية إدارة المنظومة الكهربائية على مختلف مستوياتها بصورة اقتصادية وتقليل المخاطر الفنية الناجمة عن عمليات التشغيل ولضمان سهولة إعادة التيار الكهربائي عند الحالات الطارئة ، وقد اتخذ القطاع الإجراءات التالية:

1- بوشر في تنفيذ مشروع المركز الوطني للمراقبة والتحكم بمدينة سرت وتجديد مركز تحكم طرابلس الجهوي.

2- تم التعاقد على تنفيذ عدد (5) مراكز تحكم ومراقبة فرعية في كل من (طرابلس، طبرق، بنغازي، سبها، الزاوية)، كما تجري دراسة تطوير هذا المشروع بإضافة عدد (5) مراكز تحكم فرعية أخرى.

هـ - شبكات التوزيع :-

استهدفت الخطة تنفيذ عدد من المشروعات في مجال تحسين أداء شبكات التوزيع والإنارة العامة وذلك تحقيقا لهدف إيصال التيار الكهربائي لكافة المستهلكين وضمان استمرارية التزويد بالطاقة الكهربائية وتقديم الخدمات في أفضل الظروف ، وفي هذا الإطار اتخذت الشركة جملة من الإجراءات على النحو التالي :-

1) مشروعات تحت التنفيذ :-

- مشروع دعم شبكات التوزيع بالمنطقة الغربية .
- مشروع دعم شبكات التوزيع بالمنطقة الجنوبية .
- مشروع دعم شبكات التوزيع بالمنطقة الوسطى .
- مشروع دعم شبكات التوزيع بالمنطقة الجبل الغربي .
- مشروع دعم شبكات التوزيع بمنطقة سهل بنغازي – إجدابيا .
- مشروع دعم شبكات التوزيع بمنطقة الجبل الأخضر .
- مشروع دعم شبكات التوزيع بمنطقة سرت والكفرة .
- مشروع كهربة مشاريع نخيل الجفرة .
- مشروع كهربة مشاريع نخيل الواحات .
- مشروع كهربة مشروع اللود الزراعي .

ويشمل نطاق هذه المشروعات تنفيذ ما يلي :-

ر.م	البند	الوحدة	الكمية
1	خطوط هوائية جهد 11 ك.ف	كم	2119
2	خطوط هوائية جهد 0.4 ك.ف	كم	3017
3	كوابل أرضية جهد 11 ك.ف	كم	616
4	كوابل أرضية جهد 0.4 ك.ف	كم	843
5	بناء وتجهيز محطات 11/0.4 ك.ف	عدد	427
6	محولات توزيع هوائية 11/0.4 ك.ف	عدد	1627

2) مشروعات تم التعاقد عليها وهي في مرحلة فتح الاعتمادات :-

- مشروع كهربة مزارع وديان سرت .

ويتضمن هذا المشروع المكونات التالية :-

- يجري العمل للتعاقد على عدد من المشروعات الأخرى بهدف استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في توليد الطاقة وتحلية المياه ،ومن أهم هذه المشروعات إنشاء محطة توليد بقدرة (25 ميجا وات) بمنطقة درنة تعمل بطاقة الرياح، كما يجري التعاقد على إنشاء وحدة تحلية بسعة (300 متر مكعب/يوم) باستخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية .

-العمل على تطوير البرامج خلال السنوات القادمة لزيادة مساهمة مصادر الطاقة الشمسية في إنتاج الطاقة وتشجيع الدراسات والبحوث بهدف استخدامها في أغراض مختلفة مثل تسخين المياه وغيرها ، وكذلك تدريب الكوادر الفنية الوطنية على استخداماتها المختلفة والعمل على تصنيع بعض المكونات من المواد الداخلة في هذه التقنية .

رابعا : التدريب وتنمية وتطوير الموارد البشرية :

- وضعت خطة تدريبية للشركة للسنة الحالية 1372و.ر (2004).
- تم حتى 1372/9/30 و.ر ، تدريب عدد (4743) متدربا من خلال دورات محلية ، وعدد (284) متدربا من خلال دورات خارجية بمختلف التخصصات.
- البدء في تنفيذ مشروع التطوير المالي والإداري والمعلوماتي والذي يتضمن إعادة هيكلة وتنظيم الشركة العامة للكهرباء ، وإعادة هندسة العمليات المالية والإدارية بها ، وتركيب أنظمة وتطبيقات ألية ومعيارية لتنفيذ العمليات ، وإنشاء نظام معلوماتي متكامل لتسيير ودعم القرارات بمختلف مستوياتها.

خامسا : الوضع المالي والميزانيات :

بالرغم من الظروف المالية التي واجهتها الشركة فقد تمكنت خلال الفترة حتى 1372/9/30و.ر، من إنجاز ما يلي :-

أ) الإصدارات :

تمكنت الشركة من تحقيق معدل إصدارات على مستوى كافة المناطق خلال الفترة حتى 1372/9/30و.ر، بقيمة (281 مليون دينار ليبي)مائتان وواحد وثمانون مليون دينار ليبي.

ب) الإيرادات :-

بلغت قيمة إيرادات الجباية والعقود حتى 1372/9/30و.ر، (160 مليون د.ل) مائة وستون مليون دينار ليبي .

ج) الميزانيات :-

- ميزانيات أعدت واعتمدت من اللجنة الشعبية العامة لجهاز الرقابة المالية والفنية والجمعية العمومية للشركة للسنوات من 1985 إلى 1997 مسيحي .
- ميزانيات أعدت واعتمدت من اللجنة الشعبية العامة لجهاز الرقابة المالية والفنية سنة 1998 مسيحي .

- ميزانيات أعدت وأحيلت إلى اللجنة الشعبية العامة لجهاز المالية والفنية وتم فحصها للسنوات 1999 ، 2000 ، 2001 مسيحي .
- ميزانيات أعدت وأحيلت إلى اللجنة الشعبية العامة لجهاز الرقابة المالية والفنية وجاري فحصها للسنوات 2002 ، 2003 مسيحي .

تعريفة بيع الطاقة الكهربائية

أظهرت حسابات الشركة العامة للكهرباء خلال السنوات الماضية وجود عجز في النشاط بلغت نسبته حوالي (24%) نتيجة الفروقات بين المصروفات والإيرادات ، ومرد ذلك إلى إلزام الشركة ببيع الطاقة الكهربائية بأسعار تقل عن أسعار التكلفة الفعلية وازداد هذا العجز ارتفاعا خلال العام 2002 وذلك للأسباب التالية :-

1- التغيرات التي طرأت على أسعار الصرف التي أدت إلى رفع التكلفة وذلك من خلال تزايد حجم الإنفاق للدينار الليبي على التوريدات السنوية من المواد والمعدات ومستلزمات إجراء العمرات الجسيمة لمحطات الإنتاج والتوليد والتحويل .

2- زيادة أسعار الوقود الثقيل والخفيف المستخدم في تشغيل محطات الإنتاج حيث بلغ متوسط الزيادة في فاتورة الوقود نتيجة لذلك ما نسبته (41%) مما ساهم في تضخيم المصروفات العمومية للشركة بنسبة (9.3%).

وبناءاً عليه فقد قامت الشركة بإجراء دراسة فنية واقتصادية بالتعاون مع بيت خبرة متخصص وأظهرت الدراسة إن تكلفة إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بلغ (61 درهم) في حين أن متوسط سعر البيع وفق التعريفة النافدة سابقاً (35 درهم / ك.و.س) أي بفارق (43%) .

وبناء عليه تم إعداد مقترح لزيادة تعريفة بيع الطاقة الكهربائية، وشكلت لجنتين فنيتين متخصصتين لدراسة هذا الموضوع ، وعرضت تقارير اللجنة على أمانة اللجنة الشعبية العامة التي قامت بدراسته والموافقة عليها ، وبناءً عليه صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (76) لسنة 1372 و.ر، بالموافقة على رفع أسعار بيع الطاقة الكهربائية.

وكانت النتائج المتوخاة من هذه التعريفة ما يلي :-

- تخفيض الفروقات المالية بين أسعار البيع والتكلفة الفعلية .
- تحقيق مبدأ ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية من خلال التعريفة التصاعدية حيث تم الإبقاء على الشريحة الأولى والتي تمثل محدودي الدخل الذين لا يتعدى استهلاكهم (500 ك.و.س) بنفس التعريفة النافدة (20 درهم) .
- تخفيض الأعباء المالية التي تتحملها الخزانة العامة في شكل دعم للتعريفة حسب التشريعات النافدة .
- توفير السيولة النقدية للشركة بما يمكنها من الإيفاء بالتزاماتها .

ثامناً: قطاع الثقافة والجهات التابعة له

نشاط قطاع الثقافة خلال سنة 1372 و.ر(2004 مسيحي)

إذا كانت معركة الثورة والتغيير تستتبع إقامة المشروعات الضخمة والعملاقة ، التي تساهم في نقل المجتمع من التخلف إلى التقدم ، فإن موضوع التخلف والتقدم ذاته مرتبط بدرجة كبيرة بموضوع الثقافة ، ومن ثم فإن الموقف من التخلف ، وفهم حقيقة التقدم مؤسس بداهة على فلسفة ثورية ، وثقافة ثورية ، ذلك أن مشروع الثورة هو مشروع ثقافي ، يستهدف الإنسان . -

وإذا كانت المشاريع المادية تتعلق بموضوع إشباع الحاجات ، فإن هذه الحاجات نفسها مرتبطة بقضية الحرية ، إذ (في الحاجة تكمن الحرية) ، بل إن المشاريع المادية تأتي تعبيراً عن تاريخ المجتمع ، بمقدار ما تمثل ارتباطها بثقافته، لذا فإن ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم قد أولت منذ تفجرها موضوع الثقافة الاهتمام الأكبر، فلا غرو أن يصدر قرار مؤتمر الشعب العام رقم(2)لسنة 1372 و.ر،بتاريخ 06. الربيع . 1372 و.ر ،(2004 مسيحي)، القاضي بإنشاء اللجنة الشعبية العامة للثقافة ، التي من مهامها وضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ السياسة العامة من أجل الاستمرار في بناء ثقافة جماهيرية فاعلة ترسخ قيم ومفاهيم المجتمع الجماهيري.

إن هذه اللجنة التي هي تحت الإنشاء والتأسيس، والتي خُصص لها في ميزانية تأسيسها أقل مبلغ خُصص لكل الأمانات التي صدر بشأنها قرار إنشاءٌ من مؤتمر الشعب العام ، قد أدركت أن عملية التأسيس لا تقتصر فحسب على توفير الإمكانيات المادية التي هي وسائل ، بل إن التأسيس يعتمد وضع البرامج الكفيلة للاستمرار في النهوض بهذا المشروع الإستراتيجي الكبير، من ثم فإن أمانة اللجنة الشعبية العامة للثقافة التي عقدت حتى زمن كتابة هذا التقرير أربعة اجتماعات ، كرستها للبحث في موضوع التأسيس ، بالمعنى الذي تمت الإشارة إليه ، حيث التفكير في إنجاز مشروعات حضارية ثقافية جديدة ، إضافة إلى ما يتطلبه البرنامج الثقافي من تشريعات وقرارات ، قُدم بعضها للجنة الشعبية العامة ، كما تعكف اللجان المكلفة على إعداد مشروع قانون ينظم العمل الثقافي والإعلامي ، سيُعرض على المؤتمرات الشعبية بعد الانتهاء من إعداده .

إن هذه المشاريع في مجملها تحتاج إلى توفير الجهد والمال بالنظر إلى المهمة الكبرى لموضوع الثقافة ، باعتبار أن المعارك التاريخية الكبرى لا تحسم في ميادين القتال وإنما في ميادين الثقافة ، وإن انعكاس الثقافة على العمل الفكري والفني والإبداعي يقتضي النظر إلى مشروع الثقافة باعتباره مشروع إنتاجي يحتاج إلى بنية تحتية ، مثلما يحتاج إلى الملكات الفنية القادرة والمدربة .

من ثم فإن أمانة اللجنة الشعبية العامة للثقافة ترى ضرورة عرض هذا التقرير على جماهير المؤتمرات الشعبية باعتبارها صاحبة القرار ، وباعتبارها تصدر في قراراتها عن مشروع ثوري جماهيري لابد أن يترسخ ثقافيا ، في وجدان الجماهير ، ومشاعرها ، مثلما اقتنعت به فكراً ، وتشهد تحققه إنجازات .

أولاً : المشاريع التأسيسية :-

أ) مدينة القذافي الكبرى للثقافة: وهو مشروع إستراتيجي من شأنه إذا تحقق أن يقدم نموذج لثقافة وقيم المجتمع الجماهيري ، وقد قدمت أمانة اللجنة الشعبية العامة للثقافة مذكرة بالخصوص إلى أمانة اللجنة الشعبية العامة ، التي مشكورة كلفت المكاتب الاستشارية بدراسة هذا المشروع ووضع الخطط الكفيلة لإنجازه ، ولا تزال هذه اللجان عاكفة على هذه الدراسات مستعينة ببعض المشاريع العالمية ، والتي لا ترقى بالضرورة إلى مستوى هذا المشروع ، كما أدرجت اللجنة الشعبية العامة للثقافة في مشروع ميزانية التحول للعام القادم (1373 و.ر - 2004 مسيحي) مخصصات للنهوض بتنفيذ هذا المشروع الإستراتيجي الكبير .

ب) تصميم مقار المؤتمرات الشعبية :

أوكلت مهمة التصميم لأمانة اللجنة الشعبية العامة للثقافة باعتبار أن هذه المقار ليست مجرد مبان ، أي أنها تعكس فلسفة السلطة الشعبية ، ومضمون هذه الفلسفة هو الذي يحدد الشكل ، بحيث يستوعب التصميم أن يكون المقر مجهز بأحدث الوسائل العصرية للاتصال والعرض ، والترجمة وما إليها ، كما يستتبع المشروع شبكة بينية تربط مقار المؤتمرات الشعبية بأماناتها في الشعبيات وبأمانة مؤتمر الشعب العام ، يراعى في هذه التصميمات الكثافة السكانية منظور

إليها مستقبلاً ، كما تحدد المقاعد أرقام العضوية لكل عضو من أعضاء المؤتمر ، حيث يظل مكانه فارغ إذا غاب عن حضور الاجتماعات .

ج) صيانة المدن القديمة :

إن هذه المدن التي وصفها القائد بأنها عريقة يوم توجه إليها في البيان الأول للثورة ، تحتاج إلى وقفة جادة لصيانتها والاهتمام بها لأنها تعتبر شاهداً على عراقة هذا الشعب وأصالته ، وإن الاعتداء على هذه المدن هو الاعتداء على التاريخ والذاكرة التاريخية ، وقد خصصت أمانة اللجنة الشعبية العامة للثقافة مبلغ لصيانة المدن القديمة للسنة القادمة على أن يستمر ذلك بشكل دائم في ميزانية الأمانة من كل سنة .

د) الاهتمام بالآثار والصروح التاريخية: وقد وضعت اللجنة الشعبية العامة للثقافة خطة كما تنظم حلقات دراسية مع المنظمات الدولية ، والمتخصصين في صيانة الآثار ، وصيانة المدن القديمة ، كما خصصت في ميزانية التحول لهذا العام مبلغاً لاستمرار الاهتمام لصيانة الآثار وإنشاء الصروح التاريخية ، ومن ذلك على سبيل المثال إقامة صرح ومزار شيخ الشهداء عمر المختار بسلوق ، والذي في جزء منه تجسيد للجريمة البشعة التي قامت بها الفاسية بإعدام عمر المختار ، وكذلك تجسيد معتقل العقيلة ، وتشييد متحف شهداء الهاني ، وهذه كلها وغيرها تأتي تنفيذاً لتوجيهات الأخ القائد وقرارات المؤتمرات الشعبية ، وتقارير الأجهزة الرقابية .

هـ) دعم الكتاب والمجلات والدوريات الثقافية :تُسَيِّر اللجنة الشعبية العامة للثقافة قوافل ثقافية غطت حتى الآن ثمان شعبيات ، وستستمر وبشكل متصل لتغطية بقية الشعبيات ، لمرات عديدة ، كما تعد اللجنة الشعبية العامة للثقافة مشروع المكتبات المتنقلة التي تزور القرى والأرياف والمدن والتجمعات السكانية وخاصة النائية ، كما تعد اللجنة الشعبية العامة للثقافة ضمن جائزة الدولة التشجيعية ، جائزة لأحسن قارئ ، وجائزة الدولة التقديرية لأحسن كتاب ، كما تنظم اللجنة الشعبية العامة للثقافة في شهر الكانون المعرض الوطني للكتاب ، والذي سيكون معرضاً ثقافياً عاماً بالإضافة إلى المعرض الدولي للكتاب ، حيث تم بالتنسيق مع إتحاد الناشرين العرب اعتماد المعرض الدولي للكتاب بالجماهيرية العظمى والذي يكون دورياً في كل سنة في شهر

الصيف ، كما اعتمدت أمانة اللجنة خطة طموحة لترجمة الكتاب الليبي الثقافي لسبع لغات أفريقية وأوروبية .

و) إنشاء الفرق الوطنية : تنفيذاً لتوجيهات الأخ القائد فإن اللجنة الشعبية العامة للثقافة عاكفة على تأسيس الفرقة الوطنية للمسرح ، والفرقة الوطنية النسائية للموسيقى والغناء ، والفرقة الوطنية لموسيقى وغناء الأطفال ، والفرقة الوطنية للمكفوفين ، وذلك من أجل تطوير المدرسة الجماهيرية للفنون والآداب وبما يمكن من المشاركة الدولية ، ويعد مشروع لاعتماد إحدى المدن الليبية مدينة عالمية للثقافة .

ز) الاهتمام بصيانة واستكمال وإنشاء المراكز الثقافية وإعادة تأهيلها : خصصت اللجنة الشعبية العامة في مشروعها لميزانية التحول مبلغا من أجل النهوض بهذه المهمة ، كما وضعت في اعتبارها أن التأهيل يقتضي أهلية العاملين بهذه المراكز للقيام بهذا العمل ، بالإضافة إلى جعلها آهلة بالقراء ، ووضع برامج لتشجيع القراءة ، وخطط لتدريب وتأهيل العاملين بالمراكز الثقافية ، فإذا لم يخصص هذا المبلغ في ميزانية أمانة الثقافة فإن ذلك يستتبع بالضرورة أن توضع في ميزانية الشعبيات لأهمية هذه المراكز الثقافية .

ح) تحريض الشعبيات لإقامة بيوت للثقافة: يتبع هذه البيوت دوراً للموسيقى والرسم والنحت وغيرها من الأعمال الإبداعية ، وكذلك إقامة متاحف للثقافة في كل شعبية من الشعبيات .

ط) تنظيم النشاط الثقافي : تعكف أمانة للجنة الشعبية العامة للثقافة على إعداد الخريطة الثقافية والتي تكون دائمة وبشكل دوري بحيث تحدد فيها المناشط الثقافية والأدبية والفنية على مستوى الجماهيرية ، تقدم فيها جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية ، بالإضافة إلى احتفاليات (مهرجانات) ، للاحتفال بأشهر السنة لأهميتها الثقافية ، حيث تخصص جوائز تربط بين الثقافة والإنتاج ، وبما يعمل على ترسيخ مغزى هذه الشهور الشمسية في تأكيد الذات التاريخية وفي إخراجنا من التغريب والاستلاب الثقافي .

ي) إنشاء القناة الثقافية : إدراكاً من أمانة اللجنة الشعبية العامة بخطورة ما يجري من عملية تفسيخ لثقافات الشعوب وهوياتها ، ولأهمية وسائل الاتصالات للتعريف بهذه الثقافات ، وحيث

إن الجماهيرية تمثل مشروعاً حضارياً عالمياً ينعكس في ثقافة المجتمع الجماهيري ، فقد قدمت اللجنة الشعبية العامة للثقافة مشروع ميزانية لإنشاء قناة للثقافة ، كما خصصت من ميزانيتها المحدودة مبلغاً للبدء في الإعداد لإنشاء هذه القناة وذلك بوضع الدراسات والمواصفات ، كما كلفت الأمانة المؤسسات التابعة لها بإعداد برامج تجريبية فنية وثقافية ، مرئية ومسموعة ، تُعرض من خلال قنوات البث المرئي والمسموع بالجماهيرية العظمى .

هذه بعض الخطط التي اعتمدتها أمانة اللجنة الشعبية العامة للثقافة ووضعت مشروع ميزانية التحول على أساسها باعتبارها ميزانية مشروعات .

ثانياً : مشاريع القرارات والقوانين :

أ) مشروع قرار بإنشاء المجلس الأعلى للثقافة :

إن أهمية وجود مجلس أعلى للثقافة غير خافية فهذا المجلس الذي يضم المتخصصين والباحثين والعلماء من شأنه أن يساهم في تقديم الاستشارات وإعداد الدراسات والبحوث التي تُسهم في إنجاح المشروع الثقافي ، ويأتي مشروع القرار استكمالا وتطويرا لمجلس تنمية الإبداع الثقافي

ب) مشروع قرار لإنشاء مصلحة المطبوعات والمصنفات الفنية والمقتنيات :

إن العمل الثقافي والفكري هو إنتاج يقتضي وجود هذه المصلحة التي تساهم في تطوير هذا العمل الإنتاجي الإبداعي ، وتعمل على مراقبة جودة الإنتاج ، كما أن الكثير من المصنفات الفنية المعروضة في السوق هي دون مستوى العرض ، بل إن بعضها يساهم في تفسيخ قيم وثقافة المجتمع الجماهيري ، علاوة على أن المقتنيات يتم العبث بها وتهريبها إلى الخارج ، ومن ثم فإن إنشاء هذه المصلحة وفروعها في الشعبيات ومنح بعض أعضائها صفة مأموري الضبط القضائي من شأنه أن يحافظ على ثقافتنا ، ويصون مقتنياتنا .

ج) مشروع قرار بإنشاء مصلحة المدن القديمة :

للأسباب التي سبقت الإشارة إليها فأن إنشاء مصلحة للمدن القديمة ووجود فروع لها في هذه المدن ، من شأنه أن يساهم في إعادة القيمة التاريخية لهذه المدن .

د) دراسة قانون المطبوعات :

تعكف أمانة الجنة الشعبية العامة للثقافة على دراسة هذا القانون وذلك من أجل تعديله بما يتمشى وفلسفة النظرية الجماهيرية في الثقافة و الإعلام ، وسيعرض هذا المشروع على جماهير المؤتمرات الشعبية حال الانتهاء منه .

إن هذه بعض المشاريع التي رأينا أن نقدمها في تقرير يُعرض على المؤتمرات الشعبية تحت بند القضايا العامة باعتبارها وحدها السيد والمعني بمشروع الثورة الثقافي .

تاسعاً: قطاع الاقتصاد والتجارة والجهات التابعة له

نشاط قطاع الاقتصاد والتجارة

خلال سنة 1372 و.ر (2004 مسيحي)

تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في مجال الاقتصاد والتجارة ، وفي إطار السياسات الاقتصادية الجديدة الرامية لتحقيق الاشتراكية الشعبية وتشجيع وتحفيز القطاع الأهلي لكي يلعب دوراً هاماً في تفعيل الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية يقوم القطاع باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه السياسات وتحقيق أهدافها :-

في مجال التسويق :

قام القطاع بمتابعة توفير السلع التموينية ، وتحقيق مخزون إستراتيجي كافي ، وإعداد الدراسات التي من شأنها أن تؤدي إلى معالجة دعم السلع التموينية وذلك إلى حين اتخاذ المؤتمرات الشعبية الأساسية قرارها بشأن مذكرة الدعم المعروضة عليها .

كما اتخذ القطاع جملة من الإجراءات والقرارات بشأن إعادة النظر في الشركة الوطنية للأسواق وشركات التسويق المحلي ، وكيفية الاستفادة من الأسواق العامة ، وذلك في إطار تشجيع القطاع الأهلي لممارسة هذا النشاط .

ولتعزيز دور نشاط التأمين ومساهمته في دعم الاقتصاد الوطني ، يولي القطاع اهتماماً متزايداً لتطوير هذا النشاط من خلال متابعة نشاط شركة ليبيا للتأمين وإفساح المجال لعدد من شركات القطاع الأهلي لمزاولة هذا النشاط .

في مجال متابعة الأسعار :

يتولى القطاع في هذا الجانب متابعة الأسعار وإعداد الدراسات العلمية والعملية لتحديد التكلفة الفعلية لعدد من السلع والخدمات ومن أهم الدراسات التي تمت خلال هذه الفترة :-

تحديد التكلفة الفعلية لرغيف الخبز وذلك وفق الأسعار المدعومة حالياً والتكلفة بعد رفع الدعم عنها .

تحديد تسعيرة الإيواء والإعاشة والخدمات بالفنادق والقرى السياحية .

تحديد أسعار زيت الزيتون المنتج محلياً والزيوت النباتية المستوردة .

اعتماد تسعيرة حليب الأطفال .

كما يقوم القطاع بالتنسيق مع الجهات المختصة بالرقابة على الأسعار (مأموري الضبط القضائي – الحرس البلدي) حيث تم منح صفة الضبط القضائي لعدد (427) موظف باللجان الشعبية للاقتصاد بالشعبيات .

كما يتم الإعداد لإقامة دورات ترشيدية لمأموري الضبط القضائي بمختلف الشعبيات لتوضيح مهام واختصاص مأمور الضبط القضائي .

في مجال تنظيم الاستيراد والتصدير :

تهدف التشريعات النافذة المنظمة لنشاط التصدير لتحقيق جملة من الأهداف أهمها :-

- تنويع مصادر الدخل من النقد الأجنبي .
- الاستفادة من مدخرات الأفراد .
- البحث عن أسواق خارجية للسلع المحلية .
- تحريك الطاقات الإنتاجية في قطاعي الصناعة والزراعة .

ويسعى القطاع لتحقيق هذه الأهداف من خلال جملة من الإجراءات من ضمنها :-

- مراجعة قائمة السلع المحظور تصديرها بشكل دوري .
- النظر في الشكاوي والتظلمات التي يقدمها المصدرين والمستوردين وتذليل المشاكل والصعوبات التي تعترض وتحد من نشاط التصدير .

وفي إطار تشجيع التصدير أصدر القطاع القرار رقم (2) لسنة 1371 و.ر بشأن تنظيم التصدير والاستيراد ، وبمقتضاه أصبح المجال مفتوحاً لتصدير كافة السلع باستثناء (خردة الحديد – مخلفات النحاس والألومونيوم – الفحم النباتي) ودون الحاجة للحصول عل ترخيص للتصدير ، أو إزالة كافة المعوقات والقيود التي تحد من نشاط التصدير .

وفي إطار تنظيم الاستيراد تم إلغاء العمل بتراخيص الاستيراد وتحديد السلع المسموح باستيرادها .

كما يقوم القطاع بتفعيل نشاط الوكالات التجارية حيث صدر القانون رقم (6) لسنة 1372 و.ر ، بشأن تنظيم عمل الوكالات التجارية ، وبمقتضى ذلك فإن استيراد السلع المعمرة لا يتم إلا بعد الحصول على وكالة تجارية يتم قيدها وفقاً لجملة من الشروط والضوابط من ضمنها توفير خدمات ما بعد البيع (الصيانة – قطع الغيار) .

في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي :

يتولى القطاع الإشراف على نشاط هيئة تشجيع الاستثمار التي تختص بتنفيذ القانون رقم (5) لسنة 1426 ميلادية ، بشأن تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، المعدل بالقانون رقم (7) لسنة 1371 و.ر .

حيث بلغ عدد المشروعات الاستثمارية التي تمت الموافقة عليها (102) مشروع استبعدت منها عدد (26) مشروع لأسباب تتعلق بعدم التزام المستثمرين باستكمال الإجراءات القانونية ،

وبقية المشروعات وعددها (76) مشروع استثماري منحت لها رخص التنفيذ وهي موزعة على مجالات (الصناعة – السياحة – الزراعة – الخدمات – الصحة – الثروة البحرية) .

في مجال العلاقات الاقتصادية :

يلعب القطاع دوراً بارزاً في التعريف بالنشاط الاقتصادي للجماهيرية العظمى والفرص المتاحة للاستثمار ، وذلك من خلال عقد سلسلة من المؤتمرات والندوات وتنظيم والمشاركة في المعارض الوطنية والدولية ، والاهتمام بغرف التجارة حيث تم إعادة هيكلتها بما يمكنها من المساهمة بشكل فاعل في تنفيذ خطط التحول .

الجهات التابعة للقطاع

أولا :- المؤسسة الوطنية للسلع التموينية :

إن السياسة المتبعة في المؤسسة هي السعي دائما إلي تنويع مصادرها لتأمين توريد السلع موضوع نشاطها في الأوقات المناسبة ومتابعة الأسعار الدولية والاستفادة من أي تخفيض يطرأ على أسعار السلع والحصول على أفضل الشروط والأسعار وجودة السلع وفقا للمواصفات المعتمدة.

ويستعرض تقرير المتابعة للفترة من 1/1/ 1372و.ر، إلى 30 /1372/6 و.ر ، الأنشطة التي قامت بها المؤسسة على النحو التالي :-

النشـــاط التجـاري :

1/ العقود الاعتمادات :

بلغت قيمة الاعتمادات المستندية المفتوحة لاستيراد السلع المناط للمؤسسة توريدها خلال الفترة موضوع التقرير بحوالي (710) مليون دينار ليبي أي ما يعادل (439) مليون يورو.

والجدول التالي يوضح تفاصيل كمية وقيمة الاعتمادات المفتوحة حسب السلع .

البيان السلعة	الكمية المتعاقد عليه بالطن/ بالكر تونة	القيمة بالعملة الأجنبية (EURO)	القيمة بالعملة المحلية (دينار)
الدقيق المستورد	921.000	275.635.000	446.085.479
الزيوت النباتية	113.000	98.775.000	159.856.670
الأرز	88.000	27.350.000	44.263.021
الحليب المكثف	300.000	7.764.000	12.565.195
القمح الطري	92.500	18.268.750	29.565.999
القمح الصلب	50.000	11.325.000	18.328.289
السكر	0	0	0
الخميرة	0	0	0
الإجمالي		**439.117.750**	**710.664.6.654**

1 يورو يساوي 1.6184 دينار تقريبا.

2- الواردات السلعية:

في مجال الواردات السلعية بلغ إجمالي قيمة ما تم استيراده من السلع التموينية حوالي (433) مليون دينار خلال الفترة قيد التقرير ، والجدول التالي يوضح الكميات والقيمة الإستيرادية موزعة حسب السلع .

السلعة	الكمية بالطن	القيمة بالعملة الأجنبية (EURO)	القيمة بالدينار الليبي
قمح طري	125874	24392445	39476538
قمح صلب	53000	12004500	19427987
إجمالي القمح	178874	36396945	58904525
الدقيق المستورد	513419	157670382	255172485
زيوت نباتية	41011	36044760	58334551
الشاي بأنواعه	2100	3480750	5633218
خميرة	1526	3183999	5152959
الحليب المكثف *	300000	7764000	12565195
الأرز	76424	23271400	37662248
الإجمالي		267812236	433425181

*الكمية بالكرتونة

1 يورو يساوي 1.6184 دينار تقريبا.

/3 المبيعات:

من خلال حركة المبيعات لجميع الفروع ومكاتب المؤسسة في أنحاء الجماهيرية قد بلغت قيمة إجمالي المبيعات خلال الفترة 1372/1/1و.ر ، إلى 1372/6/30و.ر، بالسعرين المدعوم والتجاري مبلغ وقدره (121) مليون دينار ليبي باستثناء سلعة القمح تباع بالأجل إلى شركتي

المطاحن (طرابلس – بنغازي) علما بأن القمح بنوعيه تم استبعاده من المؤسسة لهذه السنة وأسندت مهمة استيراده إلى شركات المطاحن الوطنية والجدول التالي يوضح كمية وقيمة المبيعات تفصيلاً.

4/ المخزون السلعي :

بلغت قيمة المخزون السلعي المتاح حاليا بحوالي (185) مليون دينار مقيم بأسعار الشراء واصل مخازن مؤسسة وذلك حسب الموقف السلعي المعد في 1372/8/15و.ر، كما هو موضح بالجدول الأتي:-

السلعة	الكمية بالطن	القيمة بالدينار	مدى كفاية المخزون لمواجهة المبيعات	
			يوم	شهر
الدقيق	200569	108307260	11	2
الأرز	43866	26495064	20	3
السكر	21522	9598812	10	1
الزيوت النباتية	22700	34050000	27	1
شاي أحمر	1690	4875650	9	1
شاي أخضر	5	14425	1	0
الخميرة	283	1082758	24	0
الحليب المكثف*	19535	863818	2	0
الإجمالي		185287787		

* الكمية بالكرتونة

- تم تقييم المخزون على أساس تكلفة الوحدة التقديرية واصلة للمخازن لسنة 2004 ف.

النشـــاط المالـــي :

1- الدعم السلعي

قدرت أعباء الدعم المالي حسب مشروع الموازنة التقديرية للمؤسسة في بداية السنة موضوع التقرير بقيمة (1200) مليون دينار ، بينما بلغت قيمة الدعم المخصص (600) مليون دينار يمثل قيمة الدعم حسب المقرر (المعتمد) بالميزانية العامة وقد بلغت قيمة الدعم المحول من اللجنة الشعبية العامة للمالية إلى المؤسسة (600) مليون دينار بالإضافة إلى المبلغ المحول من حساب المجنب والبالغ (150) مليون دينار أي أن إجمالي المبلغ المحول يبلغ (750) مليون

دينار خلال النصف الأول من هذه السنة وقد كانت نسبة التنفيذ (100%) للمبلغ المعتمد وبنسبة (62.5%) للمبلغ المقدر من قبل المؤسسة.

ومن خلال ما تم تقديره بمشروع الموازنة المعد من جانب المؤسسة وما خصص لها من دعم يُلاحظ الفرق الكبير بين المبلغين ، وهذا ينعكس على تأمين المخزون الاستراتيجي من السلع التموينية وبالتالي فأن المؤسسة تنبه للاهتمام بتكوين مخزون استراتيجي يتراوح من (3-6) أشهر للأهمية في استقرار السوق من حيث الكميات والأسعار من هذه السلع الضرورية للمواطن.

2- الديون المستحقة :

بلغت قيمة الديون المستحقة للمؤسسة حتى تاريخ إعداد هذا التقرير حوالي (26.1) مليون دينار .. أما الديون المستحقة على المؤسسة (لصالح الغير) فقد بلغت حوالي (65.6) مليون دينار.

والجدول التالي يبين تفاصيل الديون المستحقة للمؤسسة :

البيـــان	الحقـوق		البيـــان	الالتزامات	
	درهم	دينار		درهم	دينار
مطحن بنغازي	159	12689137	مصلحة الضرائب	528	65629499
مطحن سبها	960	672991			
هيئة الإمداد والتموين	0	2551228			
الشركة الوطنية للأسواق	0	8592353			
ديون جهات أخرى	334	1559178			
الإجمالـــي	453	26064888	الإجمالـــي	528	65629499

ثانيا :- هيئة تشجيع الاستثمار

أعمالاً للقانون رقم (5) لسنة 1426 ميلادية بشأن تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم (7) لسنة 1371 و.ر ،هيئة تشجيع الاستثمار بمزاولة الأنشطة التالية:-

- دراسة واقتراح الخطط المنظمة للاستثمار الأجنبي والإشراف على الاستثمارات الأجنبية في البلاد .

- تلقي طلبات المستثمرين المتقدمين لإقامة المشاريع الاستثمارية ودراستها لغرض إصدار الموافقات اللازمة لمنح الإذن للمستثمرين بتنفيذ مشروعاتهم في المجالات المحددة قانونا.

للتعرف على مراحلها التنفيذية ومنح الموافقات

- متابعة تنفيذ المشروعات الاستثمارية ميدانيا والموافقات المتعلقة باستيراد الآلات

اللازمة للحصول على تأشيرات دخول المستثمرين والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج ، فضلا عن إصدار التراخيص اللازمة لمزاولة

والمعدات والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج ، فضلا عن إصدار التراخيص اللازمة لمزاولة

الأنشطة الاستثمارية .

- المشاركة في المؤتمرات والندوات المحلية والدولية في مجالات الاستثمار.

- عقد الاجتماعات مع الوفود والفعاليات الاقتصادية التي تقوم بزيارة الجماهيرية العظمى .

متابعة نشاط المستثمرين وتهيئة المناخ الاستثماري لهم في الجماهيرية ومعالجة المشاكل

والصعوبات التي تواجه تنفيذ مشروعاتهم الاستثمارية .

- استعراض موقف للاستثمار الأجنبي داخل الجماهيرية على النحو التالي:

وفي إطار متابعة الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية.. بلغ عدد المشروعات الاستثمارية التي

صدر لها قرارات الموافقة للاستثمار بالجماهيرية منذ إنشاء الهيئة وحتى

1372/6/30 ورد عدد (102) مشروعا منها عدد (26) مشروع استبعدت نتيجة للأسباب

التالية :

- عدم التزام أغلب المستثمرين باستكمال الإجراءات القانونية للمشروع .

- عدم التزام المستثمرين بالبدء بتنفيذ المشروع في المدة الزمنية المحددة بالقانون .

- اغلب المستثمرين لم يلتزموا بالرد على المراسلات الموجهة إليهم من الهيئة فيما يتعلق بالتنفيذ

أو استكمال الإجراءات القانونية أو غيرها .

- بعض المشروعات تم تصفيتها بالاتفاق بين الشركاء .

- إلغاء عدد من المشروعات الاستثمارية بسبب عدم موافقة العديد من المؤسسات المالية الدولية

على تمويل المشروعات الاستثمارية نتيجة لعدم وجود ضمانات من المؤسسات المالية

والمصارف المحلية أو الدولية .

هذا الإلغاء ترتب عليه انخفاض في عدد المشاريع بنسبة (25.5%) وتأثرت القيمة الإجمالية للاستثمار

بالانخفاض بمعدل (52.8%) .

وفيما يلي بيان عدد المشروعات الملغاة موزعة حسب الأنشطة.

ر.م	المجـــــال	العدد	القيمة الاستثمارية المتوقعة			الإجمالي بالدينار	الأهمية النسبية
			قيمة الاستثمار الأجنبي		قيمة الاستثمار الوطني		
			دولار	ما يعادل بالدينار	الإجمالي بالدينار		
1	الصناعة	17	202,100,410	262,730,533	28,734,954	291,465,487	18.93
2	السياحة	2	659,875,000	857,837,500	0	857,837,500	55.71
3	الخدمات	3	6,196,338	8,055,240	1,994,000	10,049,240	0.65
4	الصحة	2	286,625,000	372,612,500	1,500,000	374,112,500	24.29
5	الثروة البحرية	2	3,178,613	4,132,197	2,367,340	6,499,537	0.42
الإجمالـــــــــي		**26**	**1,157,975,361**	**1,505,367,970**	**34,596,294**	**1,539,964,264**	**100**

ملاحظة : - سعر الصرف للدولار الواحد = **1,300** دينار ليبي.

- الاجمالي بالدينار ما يعادل دينار مساهمة الأجنبي +دينار مساهمة الوطني.

- بقية المشروعات وعددها (**76**) مشروع استثماري مُنحت رخص التنفيذ يمكن بيانها على النحو التالي:

أولا : المشروعات الاستثمارية حسب حجم ومجالات الاستثمار

قدر حجم التكاليف الاستثمارية لهذه المشروعات بمبلغ (1,375,161,653) دينار ليبي منها (918,859,032) دولار أي ما يعادل(1,94,516,746) دينار ليبي رؤوس أموال أجنبية وتمثل ما نسبته (87%) من حجم الاستثمارات الكلية ، أما عدد العمالة من العنصر الوطني الذي تستوعبها هذه المشروعات فقدرت بحوالي(6498) عامل أي بنسبة (82%) من أجمالي عدد العمالة المقترحة وفقا للدراسات، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذه البيانات :

ر.م	المجال	المشروعات		القيمة الاستثمارية المقترحة للمشروعات				المساهمة الأجنبية بالمجمل	العمالة المطلوبة		
		العدد	النسبة	دولار	ما يعادل دينار	الإجمالي بالدينار	%		وطني	أجنبي	الإجمالي
1	الصناعة	46	%60	485,352,872	630,958,736	719,940,971	%52	%88	4548	493	5041
2	السياحة	5	%6	276,690,050	358,527,066	416,147,070	%30	%85	541	503	1044
3	الزراعة	2	%3	50,500,000	65,650,000	65,650,000	%5	%100	140	60	200
4	الخدمات	9	%12	50,508,395	65,660,914	76,262,914	%6	%66	393	122	515
5	الصحة	12	%15	47,939,252	62,321,028	84,496,795	%6	%73	796	340	1136
6	الثروة البحرية	2	%3	8,768,463	11,399,002	12,663,902	%1	%90	80	50	130
	الإجمالي	76	%100	918,759,032	1,194,516,748	1,376,161,663	%100	%87	6493	1588	8066

ملاحظة : - سعر الصرف للدولار الواحد = 1,300 دينار ليبي.
- الإجمالي بالدينار ما يعادل دينار مساهمة الأجنبي +دينار مساهمة الوطني

ثانياً: المشروعات الاستثمارية حسب التمويل ومساهمة رأس المال.

- مشروعات بتمويل أجنبي بالكامل (100%) وعددها (29) مشروعا تمثل ما نسبته(38.2%) من اجمالي عدد المشروعات وقُدرت تكاليفها الاستثمارية بمبلغ (678,718,664) دولار ما يعادل (882,334,265) دينار ليبي وتمثل (64%) من الإجمالي العام للاستثمارات .
- مشروعاتٌ بتمويل مشترك (أجنبي + وطني) وعددها (47) مشروعٍ تمثل نسبة (61.8%) من إجمالي عدد المشروعات، قُدرت تكاليفها الاستثمارية بحوالي (492,827,388) دينار ليبي منها (240,140,368) دولار رأس مال أجنبي ، ويمثل نسبة (63.3%) من رأس المال المشارك ، في حين بلغ رأس المال الوطني المشارك مبلغ (180,644,907) دينار ليبي أي مانسبته(36.7%) من اجمالي رأس المال.

والجدول التالي يبين المشروعات الاستثمارية حسب المساهمة في رأس المال موزعة على سنوات الاستثمار.

السنة	عدد المشاريع	النسبة من العدد الإجمالي	المساهمة الأجنبية		المساهمة المحلية	
			القيمة معادلة بالدينار	نسبة المساهمة في رأس المال	القيمة بالدينار	نسبة المساهمة في رأس المال
2000	2	2.64	189,150,000	100	0,00	0
2001	3	3.94	34,822,314	97.15	1,020,316	2.85
2002	34	44.74	608,401,720	84.45	111,958,342	15.54
2003	22	28.95	288,330,216	29.25	24,208,559	7.74
2004	15	19.73	73,812,496	62.94	43,457,589	37.05
الإجمالي	**76**	**100**	**1,194,516,746**	**86.86**	**180,644,407**	**13.14**

ثالثاً: المشروعات الاستثمارية حسب الموقف التنفيذي

يمكن بيان الموقف التنفيذي للمشروعات الاستثمارية حسب الجدول التالي:

الموقف التنفيذي للمشروعات	العدد	المجالات					القيمة الاستثمارية بالدينار	ملاحظات
		الصناعة	السياحة	الزراعة والثروة البحرية	الصحة	الخدمات		
مشروعات دخلت مرحلة التشغيل مشروعات متوقفة*	21	9 2	1	2	4	3	270,423,990	التوقف نتيجة لعدم القدرة على تسويق الإنتاج
مشروعات تحت التنفيذ مشروعات متوقفة ومتعثرة**	23 10	15 5	2 1	1	4 2	1 2	335,951,595 133,379,908	
مشروعات لم تدخل حيز التنفيذ	22	15	1	1	2	3	553,492,445	

رابعاً: المشاريع الاستثمارية حسب مصدر رأس المال الوافد

الجدول التالي يوضح المشاريع الاستثمارية حسب مصدر رأس المال:

...سارة	رأس المال المقترح للاستثمار		النسبة %	ملاحظات
	دولار	ما يعادل بالدينار الليبي		
وروبا	633.237,702	823.209012	%68.9	عـدد الدول المستثمرة (13) دولة وتساهم سويسرا بنسبة (%43)
أفريقيا	161,143.054	209,485,970	%17.5	عـدد الدول المستثمرة (4) دولة (مصر (%56)- تونس (%18) الجماهيرية (%20) المغرب (%6))
أسيا	67.978,276	88.371.758	%7.4	عدد الدول المستثمرة(6) دول وتساهم السعودية بنسبة %43.9 الإمارات والأردن بنسبة(%25.1)
يكا الشمالية	50,000,000	65.000.000	%5.5	عدد الدول المستثمرة دولة واحدة وهي كندا
يكا الجنوبية	6.500,000	8.450.000	%0.7	عدد الدول المستثمرة دولة واحدة وهي البرازيل
جمالـــي	**918,859,032**	**1,194,516,741**	**100%**	

ثالثا :- معرض طرابلس الدولي

تعتبر المعارض وسيلة للتواصل الحضاري والعلمي والتقني وأداة لتحقيق التعاون الاقتصادي وتمثل سوقا تجاريا متميزا يساهم في التطوير والتسويق وزيادة المبادلات التجارية بين الجماهيرية العظمى ودول العالم .

وتعتبر الدورة (33)لمعرض طرابلس الدولي (دورة العام 2004 ف) مؤشرا ايجابيا على التطور النوعي للمعروضات ، ولعل إقبال الدول والشركات على المشاركة في هذه الدورة يمثل دليلا على مكانة الجماهيرية العظمى في المجال الاقتصادي،حيث بلغ عدد الدول المشاركة (40) دولة ممثلة في (196) شركة ،ومن الجدير بالذكر أن معروضات الدول المشاركة في معرض طرابلس الدولي في دورته الثالثة والثلاثين قد تزامنت مع حاجة البلاد للمعدات العصرية ذات *التقنية* الحديثة وتنوعت هذه المعروضات حسب أنماط الإنتاج المختلفة ولاسيما في عرض السلع الرأسمالية والمستلزمات التنموية .

وفيما يتعلق بالمنتديات الاقتصادية فقد أقيمت على هامش الدورة(33)لمعرض طرابلس الدولي عدة ندوات منها (19) ندوة.

نشاطات الاتحاد

تنفيذاً لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (91) لسنة 1370 و.ر بشأن إلغاء الهيئة العامة للمعارض وإسناد اختصاصاتها للاتحاد فقد سعى الاتحاد لتنظيم وإقامة المعارض الداخلية والخارجية ، يأتي ذلك في إطار التعريف والترويج للمنتجات الوطنية كذلك الدفع برجال الأعمال للمشاركة في المجالات الاقتصادية المختلفة.

كما يسعى الاتحاد خلال المرحلة المقبلة إلى إقامة العديد من المعارض المحلية والدولية في مختلف المجالات الاقتصادية من خلال ما يصدره من موافقات لإقامة هذه الأنشطة.

رابعاً :- شركة ليبيا للتأمين

تعتبر شركة ليبيا للتأمين من الدعامات الأساسية للاقتصاد الوطني بالجماهيرية العظمى وذلك بما توفره من تغطيات تأمينية فعالة تكفل الحماية التامة لجميع المشاريع المؤمن عليها ،
كما إن الشركة تمثل مصدراً هاماً من مصادر التمويل في البلاد بالإضافة إلى المشاريع الاستثمارية العديدة التي عملت على تمويلها مثل الإنشاءات والمساهمة مع الشركات الوطنية لمنح القروض الاستثمارية للأجهزة المختلفة طيلة السنوات الماضية ، غير أنها واجهت العديد من المشاكل والصعوبات أثرت بشكل كبير على أدائها ومركزها المالي ، ولمزيد من الإيضاح نورد لكم ملخصا لنشاطها:

التغطيات التأمينية وحجم المسئوليات .

تقدم الشركة مختلف التغطيات التأمينية التي تتناسب مع الأخطار القابلة للتأمين وفق أسس ومبادئ التأمين المعمول بها في معظم أسواق التأمين العالمية ، كما أنها تقوم بإسناد الأعمال التي تفوق قدرتها المالية والفنية إلى وسطاء وشركات إعادة التأمين ذات السمعة الحسنة والقدرة المالية وفق التصنيفات العالمية في سوق التأمين الدولي منها العديد من الشركات والمؤسسات والمصانع والمستشفيات .

ومن خلال ما تقدم .. يتضح دور الشركة في حماية الممتلكات الاقتصادية الوطنية .

انتشار الخدمات التأمينية .

تمارس الشركة نشاطها من خلال (10) عشرة فروع رئيسية وعدد كبير من المكاتب الفرعية المنتشرة في كامل ربوع الجماهيرية بهدف تسهيل عملية وصول الخدمات التأمينية للجمهور المؤمن لهم من أفراد ومؤسسات .

حجم العمالة بالشركة.

يبلغ عدد العاملين حتى 2004/6/30 (1733) عامل موزعين على الإدارة العامة والفروع وتعمل على الرفع من مستوى أداء العاملين بها وتحسين مستواهم العلمي عن طريق توفير فرص التدريب في الداخل والخارج.

المصروفات العمومية والادارية .

بلغ إجمالي المصروفات العمومية والإدارية حتى 1372/6/30و.ر، مبلغ (4,944.967) مقبل (5,255.435 د.ل) خلال نفس الفترة من عام 2003 أي بانخفاض قدره (6%) ويرجع الانخفاض الكبير إلى الصعوبات والاختناقات المالية التي تمر بها الشركة وضغط جميع بنود الصرف إلى أدنى حد ممكن .

العائد الاستثماري :

بلغ العائد الاستثماري خلال الفترة حتى 1372/6/30و.ر، (837,867.449) د.ل مقابل (864,177.497) د.ل خلال نفس الفترة من العام ويمثل العائد الاستثماري اقل من (3%) وذلك لتدني حجم الودائع .

خامسا :- مركز بحوث العلوم الاقتصادية

قام مركز بحوث العلوم الاقتصادية بعدد من النشاطات في مجالات البحث العلمي المتخصص ، وذلك تحقيقا للأهداف التي أسس من اجلها بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (320) لسنة 1986 ف ومن أهمها .

- إصدار كتاب عن الإدارة العامة في ليبيا .
- إصدار العدد الأول من مجلة البحوث الاقتصادية .
- مناقشة التقرير الوطني للتنمية البشرية في ليبيا .
- ربط المركز بشبكة المعلومات الدولية .
- دراسة سياسة تنمية دخل الفرد وأساليب تمويلها .
- المشاركة في إعداد بعض الدراسات .
- قانون تشجيع المنافسة والحد بين الاحتكارات .
- سياسة الدعم السلعي في الاقتصاد الليبي .

- القانون المالي للدولة.

وكان من أبرز أنشطة المركز عقد مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي تحت رعاية أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة الذي عقد بمدينة بنغازي خلال الفترة 19 – 20 /6/ 1372 و.ر وبحضور الأخ / أمين اللجنة الشعبية العامة ، الأخ / أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة ، الأخ/ محافظ مصرف ليبيا المركزي وغيرهم من المسئولين بالإضافة إلى عدد كبير من الباحثين وأساتذة الجامعات والمراكز البحثية والعلمية .. وقد تمت مناقشة عدد (30) ورقة علمية غطت جميع محاور المؤتمر كما تم تعميم توصيات هذا المؤتمر على الجهات ذات العلاقة في ليبيا.

عاشراً: قطاع العدل والجهات التابعة له

نشاط قطاع العدل خلال سنة 1372 و.ر(2004 مسيحي)

عقب الحديث الهام الذي ألقاه الأخ / القائد في لقائه بأعضاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية ورؤساء الهيئات القضائية، عقد المجلس الأعلى للهيئات القضائية العديد من الاجتماعات خصصت لمناقشة النقاط الواردة فيه ووضع الخطط العملية لوضعها موضع التنفيذ حيث قرر المجلس في هذا الشأن توزيع النقاط والأفكار المطروحة في شكل برنامج عمل يتولى رئيس وأعضاء المجلس الإشراف عليه وفقاً لما يلي :-

1- المسائل ذات الطبيعة الإدارية.
2- المسائل الإجرائية والتي لها علاقة بحقوق الإنسان.
3- الجانب التشريعي المتعلق بالتشريعات ذات العلاقة بالنقاط المطروحة.
4- الجانب الإعلامي والتعبوي.

وفي إطار تنفيذ البرنامج فقد تم عقد ندوة فكرية شارك فيها عدد من أساتذة القانون تولت مناقشة بعض الجوانب الهامة التي وردت في حديث الأخ : **القائد** في شكل ورقات تناولت حماية المؤسسة الاجتماعية وحقوق الإنسان والإجراءات المقررة في القوانين الداخلية والقانون الاجتماعي.

كما قرر المجلس اتخاذ كافة الترتيبات العملية لمعالجة كافة الأمور التي قد تترتب على إلغاء محكمة الشعب ومكتب الادعاء الشعبي ومراجعة القانون المتعلق بذلك ومخاطبة أمانة مؤتمر الشعب العام بشأن اتخاذ ما يلزم من إجراء لإصداره ، كذلك تم تشكيل فريق عمل قانوني يعمل تحت إشراف الأخ : **الأمين** رئيس المجلس يضم عدد من المتخصصين في مجال القانون والتشريع حيث انتهى هذا الفريق إلى وضع جملة من المقترحات تتعلق بتنفيذ ما ورد من نقاط قانونية في حديث الأخ / **القائد** .

أ- في مجال البنية الأساسية التي تخص القطاع:

اهتمت اللجنة الشعبية العامة للعدل بتحديث البنية الأساسية لمرافق القطاع من خلال تنفيذ ميزانية التحول للعام 1372 و.ر وذلك باستكمال بعض المشاريع المرحلة من العام السابق والشروع في إنجاز مشاريع جديدة فضلاً عن إجراء الصيانة لبعض مرافق القطاع وعلى النحو التالي :-

*** مشاريع انتهى العمل بها خلال سنة 1372 و.ر (2004) :-**

- مشروع تحوير مبني إلى مقر إداري لبعض إدارات القطاع قيمة العقد(86,062) دينار.
- مشروع إضافة مبنى لمؤسسة الإصلاح والتأهيل الجديدة قيمة العقد (158,815,668) دينار .

- مشروع إنشاء قاعتي جلسات بمجمع محاكم عين زارة قيمة العقد (104,548,000)دينار .
- مشروع إنشاء مقر المحكمة التخصصية الابتدائية والنيابة التخصصية الكلية ونيابة تاجوراء الجزئية قيمة العقدين (917,31,217)و(459,748,892)دينار .
- مشروع إنشاء محكمتين للأحوال الشخصية ببنغازي قيمة العقد (130,000,000)دينار .
- مشروع صيانة مبنى مركز الخبرة القضائية والبحوث قيمة العقد(85,017,000) دينار .
- شراء استراحة بمدينة بنغازي لأعضاء الهيئات القضائية بقيمة (15,000) دينار .

مشاريع جاري العمل بها :-

- مشروع إنشاء مبنى ملحق بمجمع المحاكم بسبها قيمة العقد (707,761,000)دينار .
- مشروع صيانة بعض مرافق معهد القضاء قيمة العقد (170,342,000) دينار .
- مشروع صيانة بعض مباني مركز الخبرة القضائية والبحوث قيمة العقد(378,727,000)دينار .
- مشروع إنشاء محكمة ونيابة المرور الجزئيتين ببنغازي قيمة العقد(200,000,000)ألف دينار .
- مشروع صيانة مقر مكتب المحامي العام ببنغازي قيمة العقد(122,032) ألف دينار
- مشروع إنشاء بعض المرافق لمجمع محاكم عين زارة قيمة العقد(43,837,74)ألف دينار

* مشاريع جاري التعاقد عليها :-

- مشروع صيانة نادي القضاء قيمة العقد (235,426)دينار .
- مشروع صيانة نيابة العجيلات الجزئية قيمة العقد(86,569,500) دينار .
- مشروع صيانة نيابة ومحكمة زوارة الجزئيتين قيمة العقد(135,887,500)دينار .
- مشروع إنشاء محكمة بسوق الجمعة الجزئية قيمة العقد (341,149,400) دينار .
- مشروع إنشاء محكمة تاورغاء الجزئية قيمة العقد (32,6621,000) دينار

2 – حل مشكلة الباحثين عن العمل :-

في إطار سد احتياجات القطاع من الكوادر الفنية والإدارية وتوفير فرص العمل للباحثين عنه نقد عين القطاع (124) شخصا بوظائف أعضاء الهيئات القضائية بعد أن اجتازوا دورة التأهيل القضائي بنجاح ، كما أحال القطاع عدد (250) طلب إلى شعبية طرابلس لتعيين أصحاب الطلبات بالوظائف الإدارية والكتابية للهيئات القضائية الواقعة بنطاق شعبية طرابلس ، كما ساهم القطاع مساهمة فعالة وايجابية في إعداد مشروعات القوانين المعروضة على المؤتمرات الشعبية الأساسية.

الحادي عشر :قطاع المالية

والجهات التابعة له.

ملخص تقرير قطاع المالية

والجهات التابعة له خلال العام 1372 و.ر(2004 مسيحي)

تنفيذاً للمهام و المسؤوليات المناطة باللجنة الشعبية العامة للمالية ، وإعمالاً للتشريعات النافذة ، القاضية باختصاص اللجنة الشعبية العامة للمالية بالإشراف على إيرادات الدولة ومصروفاتها واقتراح السُبل والسياسات المالية والتمويلية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع . أعدت اللجنة الشعبية العامة للمالية تقرير الأداء المتعلق بكافة الوحدات الإدارية التابعة لديوان أمانتها ، وكذلك المصالح والمؤسسات التابعة لها ، ويبين على وجه الخصوص ما تم إنجازه خلال الفترة المنقضية من العام الجاري 1372و.ر(2004 مسيحي).

أولاً : اجتماعات أمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية

عقدت أمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية خلال العشرة أشهر الأولى من العام الجاري 1372و.ر ، عدد أربعة اجتماعات ، تناولت العديد من القضايا و الموضوعات الهامة ذات العلاقة بتنفيذ السياسات المالية، ومتابعة تنفيذ قانون الميزانية التسييرية رقم (13) لسنة 1372و.ر ، وباقي القوانين والتشريعات المالية السارية؛ كما ناقشت الأمانة خلال هذه الاجتماعات العديد من المشاكل والعراقيل والصعوبات التي تعترض سير العمل في ديوان أمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية ، والجهات التابعة للقطاع ، و كذلك الصعوبات و المشاكل التي تعترض سير العمل باللجان الشعبية للمالية بالشعبيات ، بغية تذليل هذه المشاكل وإيجاد المعالجات اللازمة لها

ثانياً : تنفيذ ومتابعة الميزانية التسييرية وميزانية الدفاع والدعم

سيعرض الإجراءات التنفيذية المتخذة حيال متابعة الميزانية التسييرية وميزانية الدفاع والدعم لسنة 1372 و.ر ، في تقرير مفصل مصاحب لهذا التقرير على المؤتمرات الشعبية الأساسية.

ثالثاً : متابعة تحصيل ديون الجماهيرية العظمى لدى الغير :

قدمت الجماهيرية العظمى عدد (75) قرضاً استفادت منها (39) دولة من الدول الشقيقة والصديقة ، وقد بلغ إجمالي قيمة القروض حسب آخر تواريخ الاستحقاق للأقساط والفوائد مبلغاً وقدره (3583.45) مليون دولار أمريكي ، بالإضافة إلى مبلغ (18.20) مليون جنيه إسترليني ، ومبلغ (840) ألف دينار تونسي ، ومبلغ (10.38) مليون يورو ليبلغ بذلك إجمالي قيمة القروض الممنوحة نحو (3629.39) مليون دولار أمريكي .

وقد تم إعادة جدولة العديد من قروض الجماهيرية العظمى لدى الغير مراعاةً لظروف الدول المدينة الشقيقة و الصديقة التي وقفت وتقف دائما إلى جانب الجماهيرية العظمى في الكثير من المناسبات، وقد انعكست الشروط الميسرة التي مُنحت بها هذه القروض ، وكذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدول المقترضة سلبا على عملية تحصيل ديون الجماهيرية العظمى لدى الغير حيث عجزت جُل الدول المدينة عن سداد ديونها.

وبالرغم من ذلك فقد أولت أمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية اهتماما بالغا بتحصيل ديون الجماهيرية العظمى، حيث اتخذت كافة الإجراءات الكفيلة باسترجاع تلك الديون في شكل نقدي أو عيني (مقابل سلع أو استثمارات في الدول المقترضة) ومن بين الإجراءات التي اتخذت في سبيل تحصيل هذه الديون مايلي:-

1 – متابعة القروض وإعداد التقارير الدورية عنها وتحديث البيانات الخاصة بها بشكل دوري .

2 – توجيه المكاتبات وبرقيات المطالبة بالسداد مباشرة إلى الدول المدينة .

3 – متابعة تحصيل القروض عن طريق مصرف ليبيا المركزي والمصرف الليبي الخارجي بإعتبارهما وكيلي أمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية في إدارة معظم القروض .

4 – تم تخويل الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية بمتابعة وتحصيل الديون الممنوحة للسودان ، لاسترجاع أكبر قدر من تلك الديون في شكل{مصانع -أراضي زراعية - أراضي سياحية أو أية استثمارات أخرى}.

5 – بتاريخ 1372/04/01 و.ر ، تم استرجاع مبلغ (946) ألف دولار أمريكي من القروض المستحقة على بوركينا فاسو .

6 – خلال الفترة من 07 – 10 / 06 / 1372و.ر، تم مناقشة موضوع القرض الممنوح للبوسنة والهرسك وتم الاتفاق على سداده في شكل سلع كهربائية .

7 – بتاريخ 22 /07/ 1372و.ر، تم استرجاع قيمة الوديعتين الممنوحتين للجزائر والفوائد المستحقة عليهما ، حيث بلغت القيمة الإجمالية التي تم استرجاعها(363) مليون دولار أمريكي .

وقد أثمرت جهود متابعة تحصيل ديون الجماهيرية العظمى عن استرجاع مبلغ يعادل (1012.15) مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى مليوني دينار تونسي . وكانت هذه الإسترجاعات في شكل نقدي وعيني (مقابل سلع واستثمارات) وفي شكل سداد لمستحقات الشركات التابعة لبعض الدول المقترضة .

رابعاً: تسوية الالتزامات القائمة على الخزانة العامة

لقد أولت اللجنة الشعبية العامة للمالية موضوع الالتزامات القائمة على الخزانة العامة اهتماما بالغا، نظرا لما يكتسيه من أهمية على الصعيدين الخارجي والمحلي ، إذ أن استمرار التأخر

في سداد مستحقات الشركات الأجنبية ولجوء العديد منها إلى مقاضاة الجماهيرية في الداخل والخارج يعد إضرارا بسمعتها ، الأمر الذي يتطلب معه معالجة هذه الديون، وذلك بتخصيص المبالغ الكافية لتسويتها ، كما أن التأخر في سداد مستحقات الجهات الوطنية من شركات وتشاركيات ومكاتب استشارية وجمعيات وأجهزة وأفراد وغيرها ، قد ألحق أضرارا جسيمة بهذه الجهات، تمثلت في عجز الكثير منها عن الاستمرار في نشاطها والقيام بدورها في تنمية الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الشأن فقد تم تخصيص مبلغا وقدره (385) مليون دينار بميزانية التحول للعام 1372 و.ر ، لسداد جزء من هذه الديون ،حيث تم اعتماد مبلغاً وقدره (288.750) مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري 1372 و.ر،صرف منه حتى 30-09-1372و.ر، مبلغاً وقدره (197.019) مليون دينار، وبما نسبته (68%) من المبلغ المعتمد،كما وضعت ترتيبات محكمة ودقيقة بمراجعة مطالبات العديد من الديون المتبقية للشركات والتشاركيات والأفراد ومختلف الجهات ، بما في ذلك الأحكام القضائية ، وسيتم سدادها في حينها متى استوفت كافة الشروط و المستندات و المطابقات الخاصة بهذه الديون.

خامساً : متابعة تسوية ديون الشركات العامة

قامت الإدارة المختصة باللجنة الشعبية العامة للمالية بالاشتراك مع مندوبين يمثلون الشركات العامة بمطابقة الديون المتبادلة بين الجانبين والمتمثلة في مطالبات ديون الشركات العامة على الجهات الممولة من الخزانة وديون الخزانة على الشركات والمتمثلة في فائض النشاط (حصة المجتمع) والتي تشمل الضرائب والجمارك وأية سلف أخرى مدفوعة من الخزانة.

ولم تستكمل إجراءات التسوية لأسباب عديدة منها :

- إن أغلب الديون مستنداتها الأصلية غير متوفرة لدى الجهات الدائنة .
- إن عمليات الإلغاء والدمج والفصل والتصفية التي حدثت لبعض القطاعات والمشروعات والشركات ، أصبح معها صعوبة الحصول على مصادقات من الجهات المدينة .

و الكشف التالي يوضح تفاصيل ديون شركات قطاع الصناعة والزراعة والمواصلات والإسكان

البيان	لصالح الشركة	لصالح الخزانة
الشركات التابعة لقطاع الصناعة		6,746,169.000
الجهات التابعة لقطاع الزراعة		19,409,030.000
قطاع المواصلات	12,077,395.687	
قطاع الإسكان	17,871,350.000	
الإجمالي	29,948,745.69	26,155,199.00

أما باقي الجهات وهي الشركة العامة للكهرباء والشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية وشركة المياه والصرف الصحي وصندوق الضمان الاجتماعي فأن طبيعة ديونها تتباين بين الوحدة والأخرى وفيما يلي نبذه عن كل منها :

1. الشركـــة العـــامة للكهرباء

عن طريق الإدارة العامة للتوزيع بالشركة العامة للكهرباء تمت مراجعة المستندات والقسائم وتـم تحضـير أذونـات صـرف لهـا ، حيـث بلـغ مـا يخـص سنـة 1372و.ر ، (18,000,000.000)د.ل ، علمـا بأنـه تـم صـرف مبـلغا وقـدره (27,500,000.000)د.ل . من اللجنة الشعبية العامة للمالية لشركة الكهرباء كدفعة على الحساب من المخصص المرصود للشركة خلال العام الجاري 1372و.ر ، وهو (55,000,000.000 د.ل)

2. الشركة العامة للبريد و الاتصالات السلكية و اللاسلكية

قامت اللجنة الشعبية العامة للمالية بمعالجة ديون البريد خلال الفترة قيد التقرير و إحالة خلاصة ما تم مراجعته وتدقيقه من إجمالي المطالبات التي قدمتها الشركة العامة للبريد عن العام المالي 1371و.ر ، وقدرها (4,261,885.854)د. ل .

3. ديون شركة المياه والصرف الصحي

فيما يخص مطالبات الشعبيات عن سنة 1371و.ر ، فقد تم تسوية عدد 4 مطالبات فقط خلال الفترة المنقضية من العام الجاري ، بقيمة(991,134.000)د.ل

4- ديون صندوق الضمان الاجتماعي .

في إطار الإجراءات المتخذة لحصر وقيد وتسوية الاشتراكات الضمانية المستقطعة لصالح صندوق الضمان الاجتماعي من كافة الجهات التي تمول من الميزانية التسييرية للدولة واستكمالا لما قامت به اللجنة الشعبية العامة للمالية وتحديدا فيما يتعلق بقسم الاشتراكات الضمانية قام القسم خلال الفترة بالأعمال الآتية : .

أ . تم حصر الاشتراكات الضمانية وتعليتها لصالح لصندوق خلال الفترة (1999- 2003) مسيحي وذلك حسب الكشف التالي:

السنة	المعتمد		المغطى		المحول لصالح الصندوق	
	درهم	دينار	درهم	دينار	درهم	دينار
1999	000	231178213	340	206077334	000	206312500
2000	000	304272500	528	196517900	000	251250000
2001	000	327087000	867	149188929	000	272040000
2002	000	35222685	358	146949597	000	306196692
2003	000	398509100	880	153710967	000	346996384

سادسا: سير أعمال ميكنة القطاع :

واصلت الأمانة عملها الدءوب من أجل تطوير و تنمية القطاع بالبدء في عملية ميكنة قطاع المالية من خلال الاعتماد على العناصر الوطنية القادرة و المؤهلة؛ حيث،تم استحداث الإدارة العامة للمعلومات و الحاسب الآلي بالهيكل التنظيمي لديوان الأمانة. وقد استهلت هذه الإدارة أعمالها في منتصف شهر الربيع 1372و.ر، بمتابعة ودراسة جميع الأعمال والإجراءات التي أنجزت في الفترة السابقة من قبل لجنة الميكنة ، التي من أهمها:

- حصر الأجهزة المستخدمة في ديوان الأمانة .
- دراسة المنظومات المستخدمة بالشعبيات .
- دراسة المنظومات الخاصة بالإدارات التابعة لديوان أمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية.

في هذا الشأن تم تكليف قسم البرمجة بإدارة المعلومات و الحاسب الآلي بزيارات ميدانية إلى كافة الإدارات و المؤسسات التابعة لديوان الأمانة لمعاينة المنظومات المستخدمة ، لتحديد النواقص والعيوب، و ذلك من أجل معالجتها و تحديثها و تطويرها للوصول إلى تحقيق النتائج المرجوة منها.

وكانت محصلة هذه المعاينة ضرورة تصميم منظومات خاصة ببعض الإدارات لحل المشاكل القائمة و تدارك النواقص، وقد تم إنجاز العديد منها و بنسب إنجاز متفاوتة ، هي كالتالي :

- منظومة حصر القوى العاملة بلغت نسبة الإنجاز(100%) وجاري الإعداد لعملية ربطها بالشعبيات.
- منظومة المراقبين الماليين وبلغت نسبة الإنجاز (100%) و قد تم تسليمها.
- منظومة الأرشيف و بلغت نسبة الإنجاز (100%) و لم تُسلَّم بعد.
- منظومة قسم الحركة وبلغت نسبة الإنجاز (70%) .
- منظومة الميزانية وبلغت نسبة الإنجاز(30 %).
- منظومة الحساب الختامي " تحت الإنجاز ".
- منظومة التشريعات : تحتوي على التشريعات و القوانين ذات العلاقة بقطاع المالية.

إضافة إلى الجهود المبذولة من أجل تطوير وتنمية الجهاز الإداري لأمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية و الجهات التابعة لها ، بوضع تصور لتأسيس موقع إلكتروني للأمانة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ، بالتعاون مع الإدارة العامة للدراسات و البحوث وهو قيد التجربة.

سابعــاً : نشاط وأداء المصالح والمؤسسات التابعة للأمانة

1- مصلحة الجمارك :

تسعى مصلحة الجمارك جاهدة لتطوير وتحديث أدائها لمواجهة النمو المتزايد لحركة انتقال السلع والأشخاص عبر المنافذ المختلفة، تمشياً مع متطلبات الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي،حيث باشرت في تنفيذ جملة من المشاريع والقرارات والتي من بينها قرارات الأخ أمين اللجنة الشعبية العامة للمالية بشأن تخفيض فئة التعريفة الجمركية وهي :-

-القرار رقم (35) لسنة 1371و. ر، بشأن إعفاء بعض السلع التموينية من الضرائب والرسوم الجمركية.

-القرار رقم (303) لسنة 1371و. ر، بشأن إعفاء المواد الخام من الضرائب والرسوم الجمركية.

- القرار رقم (6) لسنة 1372و. ر، بشأن تخفيض تعريفة آلات معالجة المعلومات .

- القرار رقم (23) لسنة 1372و. ر، بشأن تخفيض تعريفة الذهب والفضة واللؤلؤ الطبيعي.

- القرار رقم (17) لسنة 1372و. ر، بشأن تخفيض تعريفة المركوب.

إضافة إلى عدة قرارات بشأن إعفاء بضائع بشرط المعاينة موردة لشركة الحديد والصلب ، وشركة الشاحنات و الحافلات .

وحتى تتمكن المصلحة من تنفيذ هذه القرارات بشكل ميسر وسليم فقد تم :-

– استيراد آلات الكشف والمعاينة عن طريق الأشعة للحاويات وأمتعة المسافرين والكشف عن المخدرات وتزوير العملة وذلك لتسهيل وتبسيط الإجراءات الجمركية بمنافذ الدخول والخروج.

– إبرام الاتفاقيات الخاصة مع الدول الشقيقة فيما يخص (الجمرك الموحد) لتبسيط الإجراءات على حركة انسياب السلع والمسافرين وقد تم العمل بالجمرك الموحد مع الشقيقة تونس منذ منتصف العام الماضي 2003 مسيحي.

الإيرادات الجمركية:

أقرت المؤتمرات الشعبية الأساسية قانون الميزانية التسييرية للعام 1372و.ر، بإيرادات جمركية متوقعة قدرت بمبلغ(602) مليون دينار، كإيراد سنوي؛ أي ما قيمته (451.500) مليون دينار عن ثلاثة أرباع العام الجاري. و قد بلغت الإيرادات الجمركية المحصلة فعلياً خلال هذه الفترة مبلغاً وقدره (422.269) مليون دينار، أي بعجز قدره(29.231) مليون دينار ، عن المبلغ المقدر بالميزانية عن هذه الفترة بنسبة عجز(6%) ؛ ولكن إذا ما تم احتساب الرسوم المقيدة والرسوم المحصلة بالمقاصة فسترتفع المحصلة عن هذه الفترة إلى (670.764) مليون دينار، أي بفائض قدره (219.264) مليون دينار، بدلاً من العجز

المحقق في التحصيل الناتج عن قيد الرسوم والمقاصة. وبالتالي أثرت الإعفاءات الجمركية على مستوى الإيرادات بشكل عام ،حيث تم إعفاء نحو (353.366) مليون دينار من إجمالي الواردات ؛إذ بلغت نسبة الإعفاءات الممنوحة بموجب القوانين والقرارات (35 %) ، وبلغت نسبة الإعفاءات الممنوحة بموجب الاتفاقيات والقانون رقم (12) لسنة 1998 ف بشأن إقامة السوق العربية المشتركة و(7 %) من إجمالي الإعفاءات الممنوحة في هذه الفترة ، فيما بلغت نسبة الإعفاءات بموجب قانون النفط نحو (58%) من إجمالي هذه الإعفاءات.

2. مصلحة الضرائب :

مما لاشك فيه إن وضع رؤية مستقبلية لتطوير نشاط مصلحة الضرائب بات أمراً ملحاً وفي غاية الأهمية؛ لذا فقد شرعت هذه السنة بوضع مجموعة من الأهداف في إطار رؤية عامة تسعى من خلالها إلى تحقيق شيء من التطور في أداءها ، بإتباع مجموعة من برامج العمل التي تم إعدادها ، حيث شكلت لجان و فرق عمل بالخصوص ، فقد تم وضع خطتين اعتبارا من 2004/6/1ف ، لتطوير أداء المصلحة و تفعيل مهامها لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها ، بعد اعتماد الرؤية العامة. الخطة الأولى قصيرة المدى (6 أشهر) و الثانية متوسطه المدى (18شهرا). وقد تركزت هاتين الخطتين على تبسيط مفهوم الضرائب باعتبارها ليست سيفا مسلطا على أصحاب الأعمال، بل هي وسيلة لتشجيع و تنمية الأنشطة الاقتصادية ،سعياً من المصلحة لتوطيد العلاقة بينها وبين الممولين إذ تجبي الأموال حسب القانون و بدون تسلط أو ربط عشوائي بدون أسس باعتبار أن الأموال التي تتم جبايتها هي في الأساس لخدمة الممولين.

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فبالرغم من التخفيضات التي طرأت على حصيلة الضرائب بتطبيق القانونين الجديدين (13،14 لسنة 1372و.ر) بشأن ضريبتي الدخل و الدمغة اعتبارا من 2004/3/6ف ، إلا أن الحصيلة الفعلية للإيرادات خلال الفترة من 2004/1/1 حتى 2004/9/30 ف ، بلغت نحو(262.598) مليون دينار، من أصل المبلغ المقدر لنفس الفترة البالغ (232.136) مليون دينار ، أي بوفر قدره (30.462) مليون دينار تقريبا ، وبما نسبته(13%) ، بما فيها إيرادات الضرائب على مرتبات العاملين بالقطاعات العامة والجهات التابعة لها.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن الإيرادات المشار إليها سلفا و التي تمت جبايتها عن طريق المصلحة تتضمن إيرادات المقاصة والبالغة (37.471) مليون دينار ،لتصبح بذلك جملة الإيرادات المحققة نقداً من قبل المصلحة نحو (225.127)مليون دينار.

أي بعجز في الإيرادات النقدية قدره (7) ملايين دينار تقريبا ، بنسبة (3%).

3 - مصلحة الأملاك العامة :

بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (56) لسنة 1372 و.ر ، آلت تبعية مكتب الأملاك العامة للجنة الشعبية العامة للمالية ، و بتاريخ 1372/09/19 و.ر تغيرت هيكلية مكتب الأملاك العامة إلى مصلحة الأملاك العامة بصدور قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (170) لسنة 1372 و.ر، بشأن إنشاء مصلحة الأملاك العامة ، و يتبع هذا المكتب جميع مكاتب الأملاك العامة الموجودة بكافة الشعبيات .

أمّا الموقف العام للأملاك العامة فهو متوزع عبر كافة الشعبيات وفق إحصاء عام 2001 ف ، على النحو التالي :-

عدد الوحدات السكنية	73226 وحدة سكنية
-عدد الوحدات الحرفية	26839 وحدة حرفية
عدد المباني الإدارية	8065 مبنى إداري
عدد الأراضي الفضاء	40182 قطعة أرض

وإن إجمالي الإيرادات التي يفترض تحقيقها نتيجة لإدارة هذه الأملاك ، يجب ألا تقل عن (250) مليون دينار ليبي ، وبمتابعة المصلحة العامة للأملاك ، الأعمال المناطة بها أعدت تقريرها الذي تلخص في الآتي:-

- زيادة سوء الحالة الإنشائية للأملاك العامة في (الداخل والخارج) يوما بعد يوم ، وذلك نظراً لعدم وجود أي برنامج لصيانتها .

- وجود عدد كبير من هذه الأملاك بدون قيودات تسجيل بالسجل العقاري ، مما قد يؤدي إلى التصرف فيها بالبيع والإيجار وحتى نقل ملكيتها دون الرجوع إلى مكاتب الأملاك العامة من طرف جهات أو أشخاص دون وجه حق .

- وجود عدد كبير من أملاك الدولة الليبية بدون تسجيل بالسجل العقاري، وفيما يتعلق بما هو مسجل فقد تمت مراسلة مصلحة التسجيل العقاري بشأن موافاتنا بالأملاك الليبية المسجلة لأجل الحصر.

أمّا عن أملاك الدولة في الخارج ،فقد تمت مراسلة كل من (المؤسسة الوطنية للنفط – شركة الاستثمارات الخارجية – اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي – المصرف الليبي الخارجي) بشأن موافاة المصلحة ببيانات عن الأملاك الليبية بالخارج.

وبالرغم من أن مصلحة الأملاك العامة حديثة الإنشاء ،إلا أنها تتابع عن كثب ما آل إليها من اختصاصات تتعلق بأملاك الدولة ، وفقا لما حدده قرار اللجنة الشعبية العامة الصادر في الخصوص.

4 - صندوق الضمان الاجتماعي :

إن قيمـــة ما تـم صرفه من معاشــات بجميع أنواعهــا خلال الفترة من 01/01 إلى 2004/09/30مسيحي بلغ ما قيمته (496,020,850) د.ل لعدد (275,388) معاش ، والجدير بالذكر أن متوسط المعاش الشهري خلال الفترة المـذكورة هـو (200) د.ل لجميع المعـاشات.

وفيما يلي تفصيل لإجماليات القيمة وعدد المعاشات والنسبة المئوية للعدد والقيمة

النسبة المئوية		إجماليات المعاشات المصروفة		
القيمة	العدد	القيمة	العدد	نوع المعاش
86.4%	86.3%	428,666,067	237786	ضمانـــــي
11.5%	10.2%	57,043,856	28090	تقاعد عسكري
1.1%	2.1%	5,606,258	5632	تأمينــــي
1.0%	1.4%	4,704,669	3880	تقاعد مدني
100%		496,020,850	275388	إجمالي المصروف

الوضع المالي للصندوق :

بلغـت إيرادات الصندوق عن الفترة من 01/01 إلى 09/30 /1372و.ر. مبلغا وقدره (569,257,160) د.ل فيما كانت قيمة هذه الإيرادات عن نفس الفترة من العام الماضي 1371و.ر ، نحو (461,855,097) د.ل ، أي بقيمة زيادة قدرها (107,402,063) د.ل ، بما نسبته (18.9 %) .

بينما بلغت إجمالي مصروفات الصندوق عن عام 1372و.ر (585,612,370) د.ل ، فيما كانت قيمة هذه المصروفات عن سنة 1371و.ر مسيحي (593,310,647) د.ل ، أي بانخفاض قدره (-7,698,277) د.ل ، بما نسبته (103 %).

ويتضح من هذه المقارنة أن هناك نموا في الإيرادات بشكل ملحوظ ، تزامن مع الترشيد في الإنفاق ، ومن المأمول أن يكون لهذه السياسة أثرها الإيجابي على وضعية الصندوق بوجه عام في المستقبل.

5 - المصرف الريفي :

يقـوم المصرف الريفي بتنفيذ خطة طموحة لإقراض ذوي الدخل المحدود ، حيث سجل المصرف الريفي نشاطا ملحوظا خلال العام الجاري 1372و.ر -2004مسيحي ، وبالأخص خلال فترة الربع الثالث منه ، ساهمت فيه جميع الإدارات و المكاتب و فروع المصرف في

الشعبيات والمناطق الإدارية حيث كان من المقدر أن يصل عدد المستفيدين من القروض الممنوحة بموجبها إلى (10,000) عشرة آلاف مستفيد مع نهاية السنة الجارية 1372و.ر، ومن المنتظر أن يتجاوز المصرف عدد المستهدف من المستفيدين من قروض المصرف، إلى أن يصل (12,000) الأثنى عشر ألف مستفيد مع نهاية العام الجاري 1372و.ر.

موقف الإقراض الحالي:

بلغ عدد المستفيدين من قروض المصرف الريفي حتى 1372/09/30و.ر، نحو (9879) مستفيداً، مقابل (5626) مستفيداً حتى نهاية 1372/06/30و.ر، بفارق زيادة (4253) مستفيداً خلال الربع الثالث من هذا العام، لتبلغ القيمة الإجمالية للقروض الممنوحة (28.500) مليون دينار؛ منهم عدد(7100)مستفيد من الرجال، وعدد (1794) مستفيدة من النساء، وعدد (985) مستفيداً من القروض بنظام المشاركة، ويتوقع

وبصدور قرار مؤتمر الشعب العام في 1371/06/12و.ر، بشأن دعم المصرف الريفي وفتح فروع له في جميع الشعبيات و المناطق الإدارية النائية،و حرصاً على توجيه النسبة الكبرى من رأس مال المصرف نحو منح القروض الاستثمارية لتنمية القرى و الأرياف و للرفع من مستوى دخول و معيشة ذوي الدخل المحدود، قام المصرف بتوجيه رسائل للشعبيات تتعلق بالاستعجال في تخصيص مقار و فروع للمصرف الريفي فيها، حيث بلغ عدد الفروع و المكاتب الجاري إنشاؤها حتى 1372/09/30 و.ر، (30) مصرفاً ريفياً، و جاري العمل على توفير مقار مناسبة لتأسيس مصارف ريفية فرعية للمصرف في باقي الشعبيات و المناطق الإدارية.

خطة الإقراض :

لقد تم وضع خطة للإقراض خلال السنة القادمة (1373و.ر-2005مسيحي) متضمنة عدة شرائح من المجتمع للاستفادة من القروض الريفية على النحو التالي :-

-(15,000) مستفيد من فئة المحتاجين من الرجال و النساء.

-(15,000) مستفيد من فئة الباحثين عن عمل.

-(5,000) مستفيد من المشمولين برعاية صندوق الضمان الاجتماعي.

6. مصرف التنمية :

دأب مصرف التنمية في تأدية المهام والمسؤوليات المناطة به، والموكلة إليه، طبقاً لاختصاصاته الواردة بموجب القانون رقم (8) لسنة 1981 ف، كمؤسسة مالية لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة.

هذا وقد تم تنفيذ قرار المؤتمرات الشعبية الأساسية القاضي برفع رؤوس أموال المصارف المتخصصة ومن بينها مصرف التنمية حيث رفع رأس ماله من (100) مليون ديناراً إلى

(649) مليون ديناراً مما سيمكن المصرف من التوسع في تقديم التسهيلات والقروض للتشاركيات والشركات المساهمة والأنشطة الفردية .

موارد المصرف :

تتكون موارد المصرف من : رأس المال والاحتياطيات ، والاقتراض، ما يخصص من ميزانية التحول لغرض الإقراض ، إضافة إلى نسبة تحدد سنويا بقرار من اللجنة الشعبية العامة من حصيلة ما يؤول للمجتمع من عوائد نشاطات الشركات والمنشآت في القطاعات والمشروعات الإنتاجية .

الموقف الإقراضي:

تنفيذاً لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (115) لسنة 1369 و.ر ، بتخصيص مبلغاً وقدره (240) مليون دينار، لتمويل الإقراض وخلق فرص عمل للخرجين الجدد والراغبين في ترك الوظيفة العامة والتحول للإنتاج .

باشر المصرف منح القروض عن طريق الشعبيات والمناطق الإدارية بالجماهيرية للأنشطة الخدمية والصناعية والزراعية وأية أنشطة اقتصادية يؤمل أي يكون من ورائها جدوى اقتصادية, حيث تم منح (2,425) قرضا لنحو (12,380) مستفيداً وبقيمة إجمالية قدرها(184,578,347.000) دينار.

وقد حدد القرار مسؤولية الشعبيات في تحديد النشاط وتحديد المستفيدين منه من خلال فروع المصرف المنتشرة في كافة شعبيات الجماهيرية، والمصرف ملتزم بتنفيذ ما يرد إليه من موافقات من الشعبيات بأنشطة محددة وبأسماء محددة ولا يملك المصرف إلا احترام ما يرد منها. وتبدأ مسئولية المصرف مع المواطنين منذ استلام قوائم المشروعات الموافق عليها من الشعبيات .

والمصرف من هذه النقطة هو الذي يتولى مسئولية استخدام ما يقدمه من قروض تنفيذاً للقرار (115)لسنة 1369 و.ر، والتأكد من أنها استخدمت فعلاً في تنفيذ المشروعات الممنوحة لها ؛ وإنها تمت وفقاً للمواصفات الفنية والدراسات التي حددها المصرف ؛ ولذلك فإن المصرف يتابع ميدانيا تلك الأنشطة للتأكد من وصول الآلات وإنها مطابقة للمواصفات المعتمدة ويطمئن على تركيبها وتشغيلها في المكان المحدد أصلا لقيام النشاط.

7 - المصرف الزراعي :

بلغ إجمالي القروض المصروفة لكافة المناطق والشعبيات خلال الفترة من 01/01/ 1372و.ر، وحتى 30/ 09/ 1372و.ر ، نحو (5494) قرضا ، بلغت قيمتها نحو (52,551) مليون دينار .

وتنقسم القروض من حيث الأغراض وآجال الاستحقاق إلى مايلي :-

المبالغ (بملايين الدنانير)

نوع القروض	عددها	قيمتها
قروض قصيرة الأجل	2875	13.643
قروض متوسطة الأجل	2045	18.076
قروض طويلة الأجل	574	20.832
الإجمالي	5494	52.551

موقف القروض الممنوحة ضمن برنامج التحول للإنتاج :

أسند للمصرف بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 115 لسنة 1369 و.ر، بتقرير بعض الأحكام في شأن الإقراض السكني وخلق فرص عمل والتحول للإنتاج ، تنفيذ برامج الإقراض التي تستهدف التحول للإنتاج في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية ، وذلك بالتنسيق مع الشعبيات وترشيح المستفيدين ، وقد بلغ إجمالي القروض الممنوحة للشعبيات كما هو في 1372/09/30و.ر، عدد 4372 قرضاً ، بما قيمته (92.27) مليون دينار ، من أصل المبلغ المخصص للإقراض في مجال التحول للإنتاج وقدره (100 مليون دينار) .

موقف القروض الممنوحة ضمن برنامج الإقراض للإسكان الزراعي والرعوي :

أسند للمصرف أيضاً بموجب القرار (115) لسنة 1369و.ر، بشأن برنامج الإقراض السكني والزراعي والرعوي ، وقد بلغ إجمالي القروض التي تم منحها ضمن هذا البرنامج حتى 1372/09/30و.ر،(3411) قرض ، بما قيمتها (99.196) مليون دينار ، من أصل المبلغ المخصص وقدره (100 مليون دينار).

8 - مصرف الادخار و الاستثمار العقاري :

يسعى مصرف الادخار و الاستثمار العقاري جاهداً إلى تحقيق المساهمة الفعالة بتنشيط حركة البناء و التعمير ، وتشجيع الاستثمار العقاري ، وتقديم التسهيلات الائتمانية ، لأغراض إنشاء الوحدات السكنية عن طريق الاستثمار العقاري ، بالاعتماد على رأس ماله وموارده التي حددها قانون إنشاء المصرف.

وقد أنشئ مصرف الادخار والاستثمار العقاري بموجب القانون رقم (2) لسنة (1981) مسيحي .

الموقف الإقراضي للمصرف

بلغت قيمة الدفعات العقارية المصرفية في مجال الإقراض العقاري خلال الفترة قيد التقرير مبلغاً وقدره (82,050,314.343) دينار وهذا المبلغ يشمل جميع أنواع القروض،

فحين بلغت قيمة القـــــــروض العقارية المحصلة خـــلال الفتـــرة مبلغــا وقدره (13,778,335.023) دينار، نتيجة للجهد المبذول لضمان إيرادات المصرف.

ـ قروض القرار 115 / 69 :

بلغ عـدد القروض المنفـذة حتى تاريخ 1372/09/30و.ر .
عـدد (16478) قـرض ، بقيمـة (468,057,592.839) دينـار مـن أصـل(16668) قرض.

ـ قروض القرار 275 / 1430 م :

بلـغ عـــدد القروض المنفذة حتى تـاريخ 1372/09/30و.ر، عـــــدد (2847) قـرض بقيمـة(69,596,858.600) دينار من أصل (3000) قرض .

9ـ شركة الاستثمار الوطني:

لقد بدأت الشركة ممارسة نشاطها الفعلي في 1986/8/1 مسيحي ، وقد تركز جهدها على متابعة تحصيل المساهمات واستثمار جزء من تلك المساهمات في شكل ودائع مصرفية زمنية بموافقـــة اللجنة الشعبية العامة للمالية والباقي في أنشطة تجارية وعقارية محدودة جداً .

المشاريع الاستثمارية:

إنشـاء مشـــروع استثمـاري تجـاري بالاشتـــراك مع الكلية العسكـرية للبنات بتكـلفة إجمـــالية قدرها(6.634) مليون دينـــار وهو الآن في طور التشغيل والتأجير وقد بلـغ ما تم تحصيله من إيرادات مبلغا وقدره (2,624,277.710 د .ل).

المساهمة في شركة خدمات الطرق السريعة بمبلغ وقدره (750,000 د.ل).

المساهمة في رأس مال مصرف التجارة والتنمية بمبلغ وقدره (599,000 د . ل).

المساهمة في رأس مال شركة الصحاري للتأمين بمبلغ (675,000 د.ل).

المساهمة في رأس مال شركة الصحاري للتأميـن المساهمة بشراء عـدد (225,000) سـهم بقيمة إجماليـة وقدرها (2,250,000 د.ل) حيث تم دفع ثلاثة أعشار القيمة المكتتب فيها في رأس المال والبالغ قيمتها (675,000) د.ل لا غير .

المساهمة في رأس مال الشركة الوطنية للتجارة والتنمية برأس مـال وقدره مليون دينـار وهـي مملوكة بالكامل لشركة الاستثمار الوطني.

المساهمة في رأس مال الشركة الوطنية للتنمية وصـناعة مواد البناء برأس مال وقدره مليون دينار تملك منه شركة الاستثمار الوطني ما نسبته (50 %) من رأس المال والباقي لجهات مختلفة .

المساهمة في رأس مال الشركة الليبية الإيطالية لتربية الأحياء المائية، وبرأس مال قدره أربعة مليون دينار وتملك منه شركة الاستثمار الوطني بما نسبتـــه (50 %) من رأس المال .

المساهمة في رأس مال الشركة الوطنية للتنمية والاستثمار العقاري، برأس مال وقدره خمسة ملايين دينار متخصصة في مجال الاستثمارات العقارية المختلفة.

المساهمة في رأس مال شركة المركز الطبي المساهمة بنسبة 60% ، وبقيمة مساهمة بلغت (3.300) مليون دينار.

الاستثمارات المالية

تم دراسة وضع الاستثمارات المالية (الودائع الزمنية) حيث تم ضم عدد منها في شكل ودائع لغرض تحديد أعلى فائدة لهذه الودائع حيث تراوحت بين (2.5 : 2.75 %) نظراً لانخفاض سعر الفائدة في المصارف التجارية ، وارتفاع حجم الودائع الزمنية لدى مختلف المصارف التجارية إلى مبلغ وقدره (324,850,000 د.ل) ، وذلك حتى 1372/09/30و.ر .

القروض والتسهيلات المالية

تم منح قرض للشركة العربية الليبية المجرية للإنشاءات بمبلغ وقدره (4.5) مليون دينار بفائدة سنوية قدرها (3.6 %).

تم منح قرض للشركة الوطنية للتجارة والتنمية بمبلغ وقدره (1.5) مليون دينار كدفعة أولى إلى النقابة العامة لنقل الركوبة العامة للجماهيرية العظمى بسعر فائدة (5 %) .

بناءً على تعليمات الأخ / أمين اللجنة الشعبية العامة للمالية تم دفع مبلغ وقدره (48) مليون دينار لتأسيس المصارف الأهلية عن طريق المؤسسة المصرفية الأهلية.

تم تحويل مبلغ وقدره (63.100) مليون دينار إلى حساب اللجنة الشعبية العامة للمالية (حساب تمليك الشركات).

المساهمات والتدفقات النقدية:

بلغت قيمة المساهمات الموردة إلى الحساب (119) بمصرف ليبيا المركزي حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري ما قيمته (20.500) مليون دينار، ليبلغ بذلك أجمالي المساهمات التي وردت إلى الشركة منذ إنشاؤها نحو (440.612) مليون دينار.

الثاني عشر:قطاع الأمن العام

والجهات التابعة له.

نشاط قطاع الأمن العام

للعام 1372و.ر – 2004ف

لفعاليات قطاع الأمن العام أهمية خاصة , باعتبارها تعنى أولا بأمن الجماهيرية العظمى سلطة شعبية بديعة ومكتسبات مادية عملاقة, وتسهر على حماية الأرواح وصيانة الممتلكات , وقد شُرع في التخطيط لتطوير معدلات وكفاءة الأداء الأمني العام والمتخصص . والاهتمام الخاص برفع الروح المعنوية لمنتسبيه , وزيادة قدراته التقنية ، وتجهيزه بما يحتاجه من وسائط لمباشرة مهامه ورفع جاهزيته ليتحمل مسؤولياته بكل اقتدار وإخلاص ، ويقدم هذا التقرير تتبعا مُركزا لأهم مناشط وإنجازات القطاع .

1- :الإيرادات المالية

بلغ إجمالي الإيـــــرادات المـــالية للفترة من 1/1 – 2004/8/31ف مبلغا وقـــدره (10.507.061.472 د.ل) عشرة ملايين وخمسمائة وسبعة آلاف وواحد وستون دينار و472 درهم تم جبايتها من قبل الإدارات العامة وجميع الوحدات الإدارية .

2 : تنفيذ ميزانية التحول :

بلغ إجمالي مخصصات التحول للقطاع للسنة المالية 2004 مبلغاً وقدره (30.000000) مليون دينارا لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية خصص منها (20.000.000) مليون للتجهيزات و (10.000.000) مليون للإنشاء والصيانة وقد سيل من هذا المبلغ نسبة(75%) كما تم دعم القطاع بمبلغ (25.000000) مليون دينارا لمشروع المصدات الالكترونية وتوفير سيارات لمراكز الشرطة .

أ-: البنية الأساسية والإنشاءات

※ عقـــود الإنشاءات

بلغ إجمالي العقود المبرمة مع الشركات والتشاركيات عدد (16) ستة عشرة عقدا لمشروعات القطاع وجاري العمل بها وجلها قارب على الانتهاء.

* استحداث منظومة شاملة للبيانات والوثائق الشخصية

أمام ما يشهده العالم من ظروف أمنية ليست بخافية عن الجميع وقيام عصابات الإجرام المنظم والجماعات الإرهابية بتطوير أساليبها لتحقيق مآربها بات من الضروري العمل على تطوير أساليب منع الجريمة وكشفها من خلال مواكبة التطور العلمي .

واقتناعاً من هذه الأمانة بأن تامين الوثائق الشخصية بوسائل علمية حديثة ومنظومة معلومات مركزية من شأنه ضمان كشف هذه العصابات وإعاقة تحركاتها وسرعة السيطرة عليها، فإنه قد تمت دراسة هذا الموضوع والتعمق فيه والإطلاع على ما يدور من حولنا عالمياً، ومراعاة ما توصى به المنظمات العالمية المتخصصة في هذا الشأن، حتى يتم الوصول إلى الأهداف والمميزات المرجوة من هذا المشروع.

وقد أعطت اللجنة الشعبية العامة لهذه الأمانة الإذن بالاقتراض من المصارف التجارية لتنفيذ هذا المشروع، على أن يتم تسديد هذا القرض من رسوم هذه المستندات الشخصية وبآلية يتم التفاهم فيها بين الأمانة وهذه المصارف، وتقوم الأمانة الآن بالخطوات التنفيذية الأولى لهذا المشروع.

ثانيا: شبكة الاتصالات الأمنية

إن العمود الفقري للأمن يكمن في الاتصالات بصفة عامة، فبوجود شبكة اتصالات جيدة يمكننا إنشاء (نظام مراقبة مرئية، نقل البيانات، نقل الصور، تسهيل المحادثات الصوتية والتحكم فيها، وغيرها...)، الأمر الذي جعلنا نضع تحديث الاتصالات الأمنية موضع الدراسة حتى نطور أداء الأجهزة الأمنية بصفة عامة ونكسر الحاجز الذي يمنعنا دائماً من تنفيذ العديد من المشاريع الأمنية الأخرى، بحيث نتمكن كذلك من السيطرة الكاملة، ووضع إستراتيجيات صحيحة يعتمد عليها العمل الأمني في الحاضر والمستقبل.

وبدراسة التقنيات العالمية المتوفرة، تم اختيار تقنية (Digital Truncking System) بنظام (CDMA) لتعميمه على مدن الجماهيرية العظمى مرحليا، بحيث تضم التفاصيل التالية المرحلة الأولى من هذا المشروع ، آخذين في الاعتبار أن تكون الأجهزة الرئيسية والتي سيتم تركيبها في المرحلة الأولى قابلة للتطوير بما يغطى كامل الجماهيرية من حيث المساحة وعدد المستخدمين، علماً بأن المدن التي سيتم تغطيتها في هذه المرحلة هي:

طرابلس، بنغازي، سرت، مصراته، وكذلك الخط الساحلي إمساعد إلى رأس اجدير.

وقد منحت اللجنة الشعبية العامة لهذه الأمانة الموافقة على تنفيذ هذا المشروع من ميزانية القطاع للعام القادم.

ثالثاً: منظومة البحث الجنائي التخصصي

إن هذا المشروع يعتبر العصب النابض لحركة وحياة المجتمع فهو العلم الواقي الذى تتكئ عليه المجتمعات في زرع الأمن وتوضيح سبل الأمان، ونظراً لأن المعامل والتقنيات الجنائية لا تؤتى نتائجها كاملة منذ بداية العمل بها، وذلك لأنها تحتاج إلى خبرة كبيرة قد تصل إلى السنتين لإتقان العمل بها والوصول إلى نتائج جيدة من خلالها، ونظراً لانعدام البنية التحتية الحالية في هذا المجال وافتقارنا حتى لأبسط الخدمات التي تقدمها مثل هذه المعامل، فإننا نرى أن يتم تنفيذ مثل هذا المشروع دون تأخير حتى نغطى هذه الثغرات الأمنية.

أما منظومتي مضاهاة البصمات وتشفير البيانات فهما أساساً لحماية المستندات والبيانات الوطنية، وهما يتبعان للبحث الجنائي التخصصي، ويعتبران مرحلة أولى لمشاريع المستندات الوطنية (السجل المدني، البطاقة الوطنية، جواز السفر، وغيرها...)، كما أنهما سيساعدان بشكل رئيسي وكبير في تخفيض مستوى الجريمة، وضبط المجرمين الليبيين منهم والأجانب.

لذلك فإننا رأينا أن البدء بتنفيذهما وإدخال بيانات البصمات لجميع المواطنين، سيوفر قاعدة بيانات نعتبر في أشد الحاجة لها عند تنفيذ مشروعات المستندات الوطنية مستقبلاً، وستقوم الأمانة بتنفيذ هذا المشروع من ميزانية القطاع للعام القادم.

رابعاً: منظومة المراقبة المرئية لتأمين الأهداف الحيوية بأنحاء الجماهيرية

نظراً لما يشهده العالم اليوم من أعمال إرهابية طالت حتى أكثر الدول تقدماً ، بسبب تطور أساليب المجرمين في ارتكاب الجرائم عموماً ، قامت هذه الأمانة بإعداد دراسة متكاملة تعتمد على أسلوب المراقبة المرئية لمداخل المدن والشوارع الرئيسية والميادين والأهداف الحيوية من خلال غرف تحكم فرعية بكاميرات مراقبة يتم ربطها بغرفة تحكم مركزية على مستوى الجماهيرية نضمن من خلالها تحليل الصور والبيانات لتلافي أي قصور أو تقصير قد يحدث من العناصر المكلفة بمهام تأمين المواقع ميدانياً، وقد منحت اللجنة الشعبية العامة لهذه الأمانة الموافقة على تنفيذ هذا المشروع من ميزانية القطاع للعام القادم.

خامساً: مراقبة حدود الجماهيرية البرية

- أمام الظروف الدولية الراهنة التي يمر بها العالم وضرورات تأكيد الأمن العام في ربوع الجماهيرية العظمى رؤى من الأهمية بمكان تنفيذ مشروع نظام متقدّم يعتمد أحدث التقنيات لمراقبة حدود الجماهيرية البرّية ، وستقوم الأمانة بتنفيذ هذا المشروع من موازنات القطاع للعام القادم.

سادساً: مراقبة حدود الجماهيرية البحرية

أمام الظروف الدولية الراهنة التي يمر بها العالم وضرورات تأكيد الأمن العام في ربوع الجماهيرية العظمى رؤى من الأهمية بمكان تنفيذ مشروع نظام متقدم يعتمد أحدث التقنيات لمراقبة حدود الجماهيرية البحرية بما يحقق الأهداف المرجوة منه، وستقوم الأمانة بتنفيذ هذا المشروع من موازنات القطاع للعام القادم.

سابعاً: تطوير البوابات الثابتة وإدخال الميكنة لها

- في إطار تفعيل دور البوابات الأمنية والرفع من مستوى أدائها حفاظاً على أمن الجماهيرية ، أعدت هذه الأمانة دراسة لمشروع إنشاء موانع ومصدات إلكترونية بمعظم المنافذ والبوابات العاملة بالطرق التي تربط المدن والقرى بالجماهيرية، وتجهيزها بالإضاءة الكافية والعواكس والإشارات العاكسة والإشارات الضوئية ، وقد منحت اللجنة الشعبية العامة لهذه الأمانة الموافقة على تنفيذ هذا المشروع، ووفرت له التغطية المالية اللازمة، وهو في مراحل التنفيذ الأولى.

ثامناً: تصميم وإنشاء وتجهيز مراكز شرطة نموذجية

انطلاقا من أن العمل الأمني يعتمد في أساسه الأول على المباشرة والضبط وإزالة الآثار ثم الملاحقة .. وأن المرتكز الأول والأساسي هو مركز الشرطة الذي تبدأ أو تنتهي عنده كل المعطيات السلبية التي تخل بالأمن وهو الذي يعبر مباشرة على فاعلية الأداء الأمني ويعطي الاطمئنان للمواطن على جدية القطاع وقدرته .

ونظراً لأن أحدث مركز للشرطة أقيم منذ عقدين من الزمن ويزيد وجهز بشكل متتابع على أساس معالجة العجز الأمني وليس وفق القواعد والاحتياجات الأمنية المبنية على الدراسة العلمية التي تأخذ في اعتبارها المساحة الجغرافية وكثافة السكان والنشاط الإجرامي ونوع المواطن والمؤثرات الخارجية كالتبدل في العادات والتقاليد ونشوء علاقات جديدة في التعامل اليومي ووفود عناصر بشرية أخرى بكل إيجابياتها وسلبياتها ناهيك عن التطورات والتبدلات العالمية من حيث التداعيات البشرية وصراع القوميات ونشوء كيانات سياسية جديدة وهذه كلها أوجدت نشاط وتعامل جديد وغير مسبوق في أسلوبه واستهدافه .

لهذه الأسباب فقد توجهت اللجنة الشعبية العامة للأمن بكل جهدها لإحداث تغيير يواكب كل تلك التداعيات ووضعت يدها على المرتكز الأساسي لتنفيذ مهمتها الأمنية وهو مركز الشرطة بالدراسة الموضوعية، فوُجِدَ أن مركز الشرطة لكي يكون فاعلاً لابد من توافر ثلاثة شروط أساسية وهي :-

- موقع وحجم يتناسبان مع المطلوب يتوفر فيها الأمان ضد الأحداث الطبيعية والمفتعلة مع سهولة الحركة والمناورة والقدرة على السيطرة الجغرافية على حدود الاختصاص واستيعاب ما يدفع له من إمكانيات مادية وبشرية على أحسن صورة.
- إدارة ممتازة قادرة مؤمنة بعظم المسئولية مسلحة بالعلم والقدرة الفنية والحركة البدنية وذات نظرة مستقبلية تواكب تسارع الأحداث وتطور أسلوبها مستوعبة للتدريب والإعداد .
- امكانات مادية حديثة العمر متطورة الأداء محسوب فيها كل الاحتمالات الطبيعية والبشرية توفر بشكل مسبق وبحسابات دقيقة ويوجه كل جزء منها للمهمة التي أعِدَ من أجلها بشكل منظم ومتناغم وهي محور الحديث الأول .

وقد تم رسم التصميمات وتقسيم مراكز الشرطة إلى ثلاثة فئات تختلف في الأحجام حسب الموقع وعدد السكان في هذا الموقع، وتم تحديد رسومات هذه المراكز حسب تنوع المهام فيها، كما تم تصميم ووضع التجهيزات اللازمة لها من اتصالات وأجهزة مختلفة وشبكات حاسوب وآليات مختلفة كالمطافيء وسيارات الكشف الجنائي والروافع وسيارات الشرطة الأخرى.

تاسعاً: مؤسسات الإصلاح والتأهيل النموذجية

إن التطورات التي حدثت في مجال العقوبات الإصلاحية لم تتواكب مع التصميم الوظيفي في البيئة المادية المجهزة لاستيعاب الأفكار الحديثة وسجن اليوم لازال يحتضن فلسفة الأمس العقيمة . ويعتقد بصورة عامة أن التجديد في البيئة المادية يختلف عن التطور في المعالجة الجنائية . فإذا أريد إنجاح مشروع عملي لمعالجة المذنبين فإنه من الضروري وجود بيئة مادية ملائمة لكل نماذج المذنبين ولا يتم ذلك بالمصلحين فقط ولكن بوجود المؤسسة الصحيحة.

عاشراً: طيران الشرطة

إن من العوامل الأساسية لدعم الأمن توفير طيران مناسب للشرطة، بنوعية العمودي وذو الجناح الثابت، وقد رأت الأمانة ونظراً للتكلفة العالية لهذه الآليات أن تبدأ بتوفير ثلاثة طائرات عمودية، حيث شرعت في التعاقد عليها، وقد وضعت الأمانة المواصفات الفنية لنوعي الطائرات.

الحادي عشر: سيارات ومعدات الإطفاء

إن الجماهيرية مازالت تفتقر للعدد الكافي من هذه الآليات والمعدات، وقد قامت الأمانة بدراسة شاملة للاحتياجات اللازمة في المراحل القادمة، ونظراً لأن هذا المجال من الأهمية بمكان حيث أنه يمس حياة المواطن مباشرة، ونقصه قد يعرض الأرواح للخطر، لكل ذلك فقد شرعت الأمانة

كمرحلة أولى بالتعاقد على ما يفوق العشرين سيارة إطفاء والعديد من المعدات، وذلك حسب الإمكانيات المتاحة لدى الأمانة.

الثاني عشر: السيارات المختلفة

نظراً للطبيعة الجغرافية الصعبة والمتباعدة لمدن وحدود الجماهيرية فإن الأمانة رأت ضرورة توفير السيارات اللازمة التي تحتوى على معدات الاتصالات المختلفة ، لتوفير الأمن وحماية المواطن وتأمين حدود الجماهيرية فقد تم الحصول على موافقة اللجنة الشعبية العامة بالإذن للقطاع بشراء عدد (730) سيارة صحراوية نقل مزدوج ، و(250) سيارة صحراوية صالون عشرة أشخاص ، وعدد (145) سيارة لمختلف الأغراض:

نشاطات الجهات التابعة للقطاع.

أولاً : الجوازات والجنسية :

تتولى الإدارة العامة للجوازات والجنسية والأقسام التابعة لها في مختلف مناطق الجماهيرية العظمى تقديم الخدمات للمواطنين والوافدين بمقابل ، منها استخراج المستندات وتجديد الوثائق وغيرها من الأعمال الأخرى ذات الصلة ، وقد أعتمد القطاع الميكنة والتقنية الحديثة في إنجاز بعض الأعمال اللازمة لإصدار هذه الوثائق.

- ***حركة الدخول والخروج*** :

تستخدم الإدارة العامة للجوازات التقنية الحديثة لمراقبة وتوثيق جركة الدخول والخروج حيث تم ربط الرقابات والفروع والأقسام ليصبح الاتصال ألياً فيما بينها على مستوى الجماهيرية العظمى ، كما يجري العمل على ربط بعثاتنا في الخارج بحواسيب الإدارة العامة للجوازات لتسهيل مهام منح التأشيرات وتبادل المعلومات.

وفيما يلي إحصائية بحركة الدخـول والخروج عبـر المنافذ المعتمدة خـلال الفتـرة من 1/1 إلى 2004/10/30ف .

البيان	الدخول	الخروج
ليبيين	*1202955*	*1381562*
عرب وأجانب	*1292100*	*1150030*

ثانياً / قطاع الأحوال المدنية :

يتولى القطاع تقديم الخدمات للمواطنين مباشرة من خلال مصلحة الأحوال المدنية حيث تقوم المصلحة باستخراج كتيبات العائلة وتثبيت حالات الزواج والطلاق وإدراج المواليد الجدد ومنح شهائد الوفيات وإتمام إجراءات الاكتتاب والانتقال ويتبع هذه المصلحة عدد (32) مكتبا رئيسيا وعدد (230) مكتبا فرعيا وتتم الزيارات الميدانية والتفتيش على المكاتب للتعرف على مستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين ، ويعكف القطاع على دراسة وتطوير هذا القطاع واستكمال تكوين قاعدة بيانات السجل المدني بربط فروع المصلحة بكافة الشعبيات.

وفيما يلي بيان بالخدمات التي قدمتها مصلحة الأحوال المدنية

1) - *حركة الكتيبات* :-

الكتيبات المصروفة بالشعبيات من الطبعة الخضراء عدد (31131) كتيبا

2)- *المستخرجات* :

شهادة ميلاد	شهادة وفاة	شهادة إقامة	شهادة وضع عائلي	حالة اجتماعية	شهادة إدارية	طبق الأصل
179017	26379	110985	166518	37391	47296	36801

ثالثا-: مكافحة الجريمة:

يعكف القطاع على تطويراساليب و ادوات مكافحة الجريمة حيث يجري القطاع دراسة اقتناء تقنيات معالجة البصمات في رفعها وتخزينها ومضاهاتها إلكترونيا وتطوير إمكانيات الأدلة الجنائية ، ويتولى القطاع من خلال الإدارة العامة للأدلة والبحث الجنائي مكافحة ودراسة الظواهر الإجرامية.

- *مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية:*

يولي القطاع اهتماما خاصا بمكافحة جرائم المخدرات من خلال الإدارة العامة للمخدرات والمؤثرات العقلية التي أعيد بنائها بشكل متميز وقوي يتناسب وخطورة آفة المخدرات ، وكذلك السعي إلى نشر ومواكبة الأنشطة وخلق تواصل مع المواطنين بهدف إقحامهم لممارسة دورهم ومسئوليتهم في مواجهة المخدرات .

وفي إطار البرنامج التثقيفي من أجل توعية المجتمع من أخطار المخدرات وتأثيرها على الفرد والمجتمع تم القيام بزيارات ميدانية لجميع المدارس والجامعات بهدف إطلاعهم على الأمراض الفتاكة التي تسببها هذه الآفة.

- وتعزيزاً لهذه الجهود تم القيام بالآتي:

- إصدار عدد (2) موسوعة علمية عن أضرار المخدرات عممت على كافة المؤسسات التعليمية
- إقامة عدد(6) معارض متنقلة بالمصائف البحرية والمنتزهات العائلية .
- إصدار عدد (9) إعداد من صحيفة (صدى المكافحة).
- إعداد (24) حلقة من برنامج (نواقيس الخطر) يذاع بإذاعة الجماهيرية العظمى.
- تنظيم ملتقيات تثقيفية اشتملت على:

ملتقى خطباء ووعاظ المساجد- ملتقى الروابط الشبابية والجمعيات الأهلية والحركة العامة للكشافة – ملتقى الأخصائيين الاجتماعيين – ملتقى الطرق والزوايا الصوفية .

هذا وللإدارة مناشط وإنجازات أخرى تتمثل في الآتي:

(أ)- التدريب :

تأهيل عدد (120) عضوا من خلال عقد أربع ورش عمل تدريبية .

(ب)- كميات المخدرات المضبوطة .

البيان	الكمية المضبوطة
كوكايين	**31جرام**
هيروين	22.000 ك.ج
حشيش	3694 ك.ج
أقراص هلوسة	54849 قرص مخدر
عدد المتهمين الليبيين	1800
المتهمين العرب	282
المتهمين الأجانب	935
عدد القضايا	1853

- تأهيل ورعاية متعاطي المخدرات :

تبنى القطاع من خلال الجهات المختصة في هذا المجال سياسة متوازنة في مواجهة مشكلة المخدرات " مكافحة ، ووقاية ، وعلاج " انطلاقا من الرؤية الإنسانية لمتعاطي ومدمني المخدرات باعتبارهم ضحايا لأنفسهم ولتجار المخدرات وأنهم في حاجة إلى علاج ورعاية صحية ونفسية واجتماعية حيث كان إجمالي المتقدمين بمركز تاجوراء لرعاية متعاطي المخدرات (358) نزيل لغرض العلاج والمتابعة .

- الشرطة الدولية:

يقوم القطاع من خلال مكتب الشرطة الجنائية العربية والدولية التابع لـه بالتنسيق مع المكتب العربي للشرطة الجنائية وكذلك المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بمكافحة الجريمة وملاحقة المتهمين من خلال إصدار النشرات الخاصة بالمطلوبين الدوليين والتبليغ عنهم وعن أية بيانات بشأنهم ، إضافة إلى تبادل المتهمين من وإلى الجماهيرية العظمى وكذلك متابعة مسألة الآثار الليبية المسروقة بالدول الصديقة والشقيقة والعمل على استعادتها من خلال التنسيق مع مكاتب إنتربول الدول الأخرى وأيضا استلام بلاغات سرقة السيارات وجوازات السفر وغير ذلك من الأعمال التي تأتي ضمن عمل المكتب وتعتبر ذات شأن دولي.

- حماية الآداب العامة :

يتولى القطاع مكافحة كافة الظواهر السلبية المخلة بالآداب العامة من خلال إدارته المختصة

رابعاً / تأمين حركة السواح

يتولى القطاع تأمين حركة السواح والأفواج السياحية في مختلف مناطق الجماهيرية العظمى للدفع بالنشاط السياحي للازدهار .

خامساً / الأمـــن العـــام :

يقوم القطاع من خلال الإدارة العامة للأمن العام بالمحافظة على النظام والأمن العام في كافة المناسبات وأثناء انعقاد جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية وبرنامج التصعيد الشعبي وكذلك حراسة المنشآت الحيوية ، إضافة إلى القيام بالعديد من المهام منها :

- مرافقة ضيوف الجماهيرية العظمى .
- تأمين جلسات مؤتمر الشعب العام وحفظ النظام في كل المناشط الرياضية التي تقام بالجماهيرية .

- *إصدار التصاريح الأمنية للسيارات الصحراوية.*
- مرافقة شُحن المفرقعات .
- متابعة المطلوبين المسجلين بقيودات مراكز الأمن العام .
- المشاركة في تنظيم امتحانات الشهادة الإعدادية والثانوية .
- المشاركة في وضع الخطط الأمنية .

◈ **مكافحة التسلل والتهريب :**

<u>ومن فعاليات إدارة الأمن العام:</u>

- ضبط عدد 100 مركبة صحراوية مشتركة في أعمال تهريب الهجرة غير المشروعة وأعمال التهريب الأخرى.
- ضبط (49) ليبيا متورطين في قضايا الهجرة غير المشروعة
- ضبط حيازة أسلحة عدد (5) قضايا.
- ضبط ألغام معدة للتهريب (285).
- قضايا مخدرات وتهريب أدوية وتزوير عملة العدد (12)
- قضايا تسلل عبر حدود تونس عدد (22) قضية.
- قضايا ضبط قوارب صيد عدد (15).

❖ يعكف القطاع على القيام بدراسات مكثفة لتحديد احتياجات الجماهيرية في مجال الأمن العام من إمكانيات بشرية وتقنية لتعزيز حماية الحدود البرية والبحرية وشرع في الاتصالات والتعاون مع عدد من الدول وتم إعداد تصور متكامل في هدا الشأن.

❖ كما يقوم القطاع وفقا للإمكانيات المتاحة الحالية بمكافحة ظاهرتي التسلل والتهريب اللتان تشكلان خطراً وإضراراً بالاقتصاد الوطني ، وتم إنشاء إدارة متخصصة لخفر السواحل سيجري العمل على بناء ملاكاتها وأطقمها الفنية المدربة والعمل على توفير المعدات والوسائط اللازمة.

❖ وقد بلغ عدد المرحلين إلى بلدانهم (41,283) من مختلف الجنسيات الأفريقية والأسيوية والعربية .

❖ تم ضبط (100) قارب يستخدمه المهربون في أعمال الهجرة غير المشروعة.

❖ ويقوم القطاع بتطوير التعاون مع الدول المتضررة من هذه الظاهرة وتنسيق الجهود الإقليمية والدولية للوصول إلى حلول تعالج أسبابها الحقيقية, وفي هذا المجال يشهد التعاون الليبي الإيطالي تفعيلا مستمرا.

❖ كما شهد فضاء (س ص) تنسيقا ويتوقع أن يتسع التنسيق ليشمل منظومة الاتحاد الأوربي.

سادساً / التدريـــب والتأهيل :

إدراكاً من قطاع الأمن العام لأهمية تأهيل وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة بصورة تتلائم ومستجدات العصر وتتواكب مع تطورات المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فقد أولى العملية التدريبية جل الاهتمام من خلال خطة تدريبية تستهدف إعادة تأهيل القوى البشرية للقطاع .

حيث تم تخريج عدد (722) ضابط وضابطة ، وتم إعادة تدريب وتأهيل (1589) مجند ، وقيد التدريب (1755) مجند ، وقيد التجنيد عدد (5050) مجند.

سابعاً / الأمن المروري:

يتولى تنظيم حركة المرور على الطرق العامة من أجل ضمان وسلامة الأرواح والأموال وضبط المخالفين لقانون المرور كما يتولى القطاع صرف وإعادة ترقيم اللوحات المعدنية للمركبات الآلية بمختلف أنواعها وتوضح الإحصائيات التالية عدد المخالفات والجنح المضبوطة واللوحات المعدنية المصروفة أو المعاد ترقيمها .

ثامناً / الدفاع المدني:

- **نشاطات تأمين السلامة العامة**

تم التفتيش على 166 منشأة عامة وقدمت لها المشورة

- **المفرقعات والألغام :**

- تم تفجير عدد(59) لغم وقذيفة وعدد(1816) قطعة ألعاب نارية بشعبية سبها والجفرة وعدد(967) لغم وقذيفة وعدد(80600) إطلاقة أسلحة خفيفة بكل من المنطقة الغربية والوسطى .

- إصدار عدد (98) تصريح نقل مفرقعات للشركة العامة للسلع الأمنية ، وإصدار عدد (28) تصاريح نقل وحفظ واستعمال للشركات والمصانع والتشاركيات الواقعة ضمن اختصاص أقسام الدفاع المدني بالشعبيات .

- **مكافحة الحرائق والإنقاذ :**

بلغ عدد الحوادث (إطفاء – إنقاذ) 2481 حادث وهي كالأتي :-

تاسعاً / الإعلام والتوعية :-

يتولى القطاع من خلال أجهزته المتخصصة (البرنامج الأسبوعي الأمن والقانون ، صحيفة الميزان النصف شهرية ، مجلة الأمن العام الشهرية) تسليط الضوء على المناشط الأمنية والقضائية ومناشط اللجان الشعبية للعدل والأمن العام بالشعبيات وغيرها من المؤسسات العامة العاملة في خدمة المواطن بقصد التعريف بها وبأعمالها .

وننوه في هذا المقام بإنشاء موقع للقطاع على شبكة المعلومات الدولية في إطار تعميق الشفافية وتسهيل التواصل بين القطاع والجماهير .

عاشراً / التعاون الدولي :-

يتولى القطاع تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في مجال التعاون الدولي من خلال المشاركة في أعمال اللجان العليا واللجان المشتركة وعقد اجتماعات التعاون الثنائية وقد بلغ عدد اجتماعات التعاون الأمني و التي شارك فيها القطاع أو أعد لها (40) اجتماعا ... كما أهتم القطاع بمسألة التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية حيث أعد (36) ملفاً ويتولى القطاع تنفيذ مبادرة الجماهيرية العظمى بتسليم المحكومين ونقلهم لقضاء باقي عقوبتهم ببلدانهم

الحادي عشر / أمـن المرافـق والمنشـآت :

يتولى القطاع أعمال تأمين وحراسة المصارف والمنشآت الحيوية من خلال مصلحة أمن المرافق والمنشآت بفروعها التسعة وهي (طرابلس ، سرت ، الزاوية بنغازي ، الجبل الغربي ، الجبل الأخضر ، سبها ، المرقب ، سهل الجفارة) .

الثاني عشر / مناشط الشرطة القضائية :-

1- استكمال وأجراء تحسينات وصيانة المؤسسات القديمة وتوفير المتطلبات الأساسية .
2- إجراء الكشوفات والتحاليل الطبية للمرضى من النزلاء ومعالجة الحالات المرضية الخطيرة .
3- قام العديد من الوفود الرسمية ومنظمة العفو الدولية ورئيس مكتب حقوق الإنسان بالأمم المتحدة والجمعيات الخيرية بالجماهيرية بزيارات إلي مؤسسات الإصلاح والتأهيل بالجماهيرية .
4- تمكين الصحافة من إجراء المقابلات الصحافية والاستطلاعات المصورة .

5- تمكين الهيئات والبعثات الدبلوماسية المعتمدة بالجماهيرية العظمى من مقابلة رعاياهم النزلاء .

6- إنشاء صندوق للشكاوي بكل المؤسسات وتحت إشراف قاضي مختص .

7- الاستعانة بعدد من الوعاظ لإلقاء المحاضرات الدينية للتثقيف وإرشاد وتوعية النزلاء .

8- ترحيل النزلاء الأجانب الذين استفادوا من قرارات العفو العام ، حيث بلغ عدد النزلاء الذين تم ترحيلهم حوالي (198) نزيلاً .

9- إنشاء أكشاك للهواتف بالمؤسسات ، تيسيراً للنزلاء من الاتصال بذويهم والاطمئنان عن أحوالهم وبمقابل رمزي .

الثالث عشر / الرعاية الاجتماعية :-.

يولي القطاع اهتماما كبيراً بالرعاية الاجتماعية لمنتسبيه وفقاً للمخصصات الواردة في الميزانية ، وفي إطار الرعاية الطبية أنشأ القطاع مصحة مجهزة بأحدث الأجهزة والمستلزمات الطبية كما أنشأ نادي للأنشطة الاجتماعية لتوثيق الصلات الاجتماعية بين منتسبي القطاع ومن الجدير بالذكر أن هذين الإنجازان يقدمان خدمتهما لعموم المواطنين أيضاً كما يقدم القطاع الخدمات للمتقاعدين من خلال مكتب شئون المتقاعدين.

الثالث عشر:قطاع التعليم العالي

والجهات التابعة له.

نشاط قطاع التعليم العالي

خلال عام 1372و.ر (2004 مسيحي)

منذ قيام ثورة الفاتح العظيم حظي قطاع التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص باهتمام كبير من أجل إعداد كوادر علمية مؤهلة تستطيع الدفع بعجلة التنمية خطوات إلى الأمام , حيث شهدت مرحلة التعليم العالي توسعا ملحوظا من نواة جامعة قبل الثورة إلى أكثر من 27 جامعة عامة تم إعادة تنظيمها في تسع جامعات يوجد بها العديد من التخصصات وثلاث جامعات ذات طبيعة خاصة بالإضافة إلى مؤسسات أخرى للتعليم العالي تختلف طريقة تسييرها عن المؤسسات العامة. كل ذلك من أجل التأكيد على جودة التعليم وزيادة التركيز على نوعية مخرجاته وتضم الجامعات العامة أكثر من ألف قسم علمي متخصص بالإضافة إلى الأقسام والكليات في المؤسسات الأخرى والتي منها مؤسسات التعليم العالي التشاركي.

إن التعليم العالي بكلياته الجامعية ومعاهده العليا يضم حوالي (300) ألف طالب وطالبة أي ما يعادل (5.5%) من سكان الجماهيرية العظمى وهي من أعلى النسب على المستوى الدولي . ويوجد ما يزيد عن عشرة آلاف طالب وطالبة يدرسون بالدراسات العليا بالداخل في مختلف الجامعات وأكاديمية الدراسات العليا ومجلس التخصصات الطبية,كما يوجد حوالي(*3500*)طالب وطالبة مبعوثين من قطاع التعليم العالي يدرسون بالخارج بالإضافة إلى المبعوثين من قطاع النفط والغاز والمتدربين في مجالات تدريبية مختلفة موزعين على أكثر من 50 دولة من أجل الحصول على خبرات من مختلف دول العالم .

كما يوجد حوالي(*5000*) عضو هيئة تدريس ليبي بالتعليم العالي يكونون ما نسبته (50%) من القوة التدريسية في القطاع.

ويتدفق الآن على مواقع العمل أكثر من (80) ألف خريج سنويا من مختلف المؤسسات التعليمية و التدريبية.

إن هذه الإنجازات التي تحققت بفعل ثورة الفاتح العظيم رافقتها إنجازات نوعية في المناهج الدراسية والبرامج التدريبية والبنية التعليمية .

ومن أجل المحافظة على إنجازات ومكتسبات الثورة في قطاع التعليم العالي صدر قرار مؤتمر الشعب العام رقم (11) لسنة 1372 و.ر بشأن تحديد إدارة قطاع التعليم العالي بلجنة شعبية عامة في 1372/9/1 و.ر كما صدر قرار أمانة مؤتمر الشعب العام رقم (111) لسنة 1372 و.ر بشأن تكوين اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي وأمانتها بتاريخ 14/التمور/1372 و.ر , حيث أشار إلى أن تتكون اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي من أمين اللجنة الشعبية العامة

للتعليم العالي وأمناء اللجان الشعبية للجامعات العامة وأمناء اللجان الشعبية للكليات الجامعية والمعاهد العليا التابعة لقطاع التعليم العالي وتكون لها أمانة تتكون من أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي وأمناء اللجان الشعبية للجامعات العامة.

كما صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم(176) لسنة 1372 و.ر «بشأن تنظيم الجهاز الإداري للجنة الشعبية العامة للتعليم العالي الذي أشار في مادته الأولى إلى اختصاصات اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي والتي تهدف إلى تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية بشأن القطاع والخطط والتوجهات العامة التي يضعها المجتمع الليبي بالخصوص و حدد في مادته الثانية الإدارات والمكاتب للجهاز الإداري للقطاع بما يضمن تنفيذ تلك التوجهات والخطط والقرارات .

وتركز اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي ومن خلال أمانتها اهتماماتها على شؤون أعضاء هيئة التدريس الوطنيين وما يتعلق بتطويرهم وتأهيلهم بما يمكنهم من مواكبة المستجدات العلمية الحديثة وأعضاء هيئة التدريس غير الوطنيين بما يضمن الحصول على عناصر قادرة وفق الحاجة ومتابعة معدلات الأداء وتطوير الخطط الدراسية والمقررات العلمية والمناهج الجامعية وإعداد المواصفات الفنية للتجهيزات الجامعية والاستفادة من برامج المنظمات الدولية في ذلك ومتابعة الدراسات العليا في الداخل والعمل على تطويرها بالتنسيق مع الجامعات والجهات ذات العلاقة وإدارة شؤون البعثات الدراسية في الخارج ومتابعة شؤون المبعوثين مع المكاتب الشعبية كذلك تنظيم المنح الدراسية وشؤون الوافدين وربط مؤسسات التعليم العالي في الجماهيرية مع نظيراتها في الخارج والقيام بمعايرة واعتماد مؤسسات التعليم العالي العام والتشاركي وتقويم مخرجاتها بالاستفادة من النظم العربية والإقليمية والدولية في ذلك .

كما أن إعداد مشاريع القوانين ذات الصلة بقطاع التعليم العالي ومراجعة التشريعات القائمة بما يؤدي إلى اقتراح تطويرها ستكون من أهم الأولويات القادمة بالإضافة إلى اقتراح ومتابعة ميزانية التحول والميزانية التسييرية الخاصة بقطاع التعليم العالي بالتنسيق مع الجامعات والجهات ذات العلاقة . كذلك اقتراح النظم واللوائح المنظمة لمؤسسات التعليم العالي التشاركي ومتابعتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقويمها واعتمادها .

كما سيكون من ضمن مكونات الأمانة مكتب للتوثيق القطاعي للتعليم العالي الذي سيهتم بتجميع وتحليل الإحصائيات والمعلومات ذات العلاقة بالقطاع ومتابعة الخطط الإنمائية وتنفيذ ميزانية التحول ووضع البرامج اللازمة لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية وتوجهات المجتمع في مجال التعليم العالي .

هذا وقد عقد أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي مع أمناء اللجان الشعبية للجامعات اجتماعين خلال شهري الفاتح والتمور وعقدت أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي اجتماعا

في شهر الحرث وركزت هذه الاجتماعات على أولويات وبرامج عمل أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي خلال الفترة القادمة والمتضمنة الآتي :

1- **متابعة إعداد الهيكل التنظيمي للجامعات :-**

صدر خلال الفترة الماضية قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (118) لسنة 1372 و.ر بشأن إعادة تنظيم الجامعات في الجماهيرية العظمى وقد تمت مراجعة هذا القرار خلال شهر الحرث والذي أعاد تنظيم الجامعات الأساسية وجامعات الأقسام في تسع جامعات تضم كل التخصصات بالإضافة إلى ثلاثة جامعات ذات طبيعة خاصة , ضمن إطار إعادة تنظيم الجامعات ومن أجل تحسين مستوى التعليم وصولاً لجودة مخرجاته وتكامل الخطط الدراسية ومراقبة مستوى أداء أعضاء هيئة التدريس , كل ذلك يتطلب إعادة تنظيم الكليات والتخصصات في إطار الجامعات التسعة لذلك طلب من كل جامعة تقديم دراسة عن ذلك وتم تشكيل لجنة لتقييم وتوحيد كل الخطط المقدمة ووضع تصور لهيكلية الجامعات على مستوى الجماهيرية ، ومن المتوقع أن تعتمد هذه التصورات خلال شهر الكانون هذا العام.

2- **تطوير مناهج الجامعات بما يتلائم مع مناهج الثانويات التخصصية :-**

انطلاقاً من انتهاء مخرجات الثانويات العامة وبدء استقبال الجامعات لمخرجات الثانويات التخصصية، كلفت الجامعات خلال السنة الماضية بدراسة مناهج الثانويات التخصصية وخلصت إلى نتائج تم الاتفاق على تشكيل لجان لكل تخصص لإعادة صياغة مناهج الجامعات بشكل موحد بما يتلائم ومناهج الثانويات التخصصية .

ومن خلال ذلك نظمت أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي مجموعة من اللقاءات بين المختصين في مختلف الجامعات و الكليات والأقسام المتناظرة لتوحيد الرؤى والمقررات الجامعية التي يبدأ التدريس بها في العام الدراسي الجامعي 1372-1373 و.ر . وقد انتهت معظم هذه اللقاءات إلى تحديد المقررات الدراسية والخطط التعليمية لمناهج التخصصات العلمية بالجامعات والمعاهد العليا

3- ***ملف التعليم العالي التشاركي :-***

نتيجة انتشار مؤسسات التعليم العالي التشاركي بشكل كبير فإن التركيز على هذا الملف يأخذ جزأ كبيراً من اهتمام اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي لذلك تم الاتفاق على تشكيل لجان بكل جامعة لتقييم مؤسسات التعليم العالي التشاركي الواقعة في نطاقها الجغرافي وفقاً للأسس والمعايير التي تم إقرارها في اللجنة الشعبية العامة. وتعكف أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي على وضع الأسس والضوابط التفصيلية الخاصة بمؤسسات التعليم العالي التشاركي ومتابعتها .

4- **الدراسات العليا في الداخل والخارج:-**

لأهمية الدراسات العليا في إعداد كوادر هيئة التدريس بالجامعات والمتخصصين في القطاعات المختلفة بما يساهم في دفع عجلة التنمية في الجماهيرية العظمى . تم دراسة هذا الموضوع في اجتماعات أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي وتم التأكيد على إتباع آلية الترشيح واستلام ملفات المرشحين للإيفاد للدراسات العليا من خلال الجامعات التسعة وفقاً لقرار اللجنة الشعبية العامة بالخصوص , وإعادة دراسة لائحة الإيفاد للدراسات العليا بالداخل والخارج رقم (97) لسنة 1372 و.ر بما يضمن دعم الدراسات العليا في الداخل وتنظيمها في الخارج، والعمل جار لمراجعة هذه اللائحة وتعديلها بما يستجيب لأهداف الدراسات العليا بالداخل والخارج.

5- **التعليم العالي التقني:-**

نظراً لأهمية التعليم العالي التقني بما يضمن تخريج كوادر مؤهلة تساهم في سد العجز القائم في سوق العمل وتطوير مخرجاته دعماً لخطط التنمية بالجماهيرية العظمى , ولإيجاد قناة تساهم في توحيد الخطط الدراسية وتطوير البرامج المعدة لذلك وحل الإشكاليات القائمة في المعاهد العليا المختلفة , لذا فإن الحاجة لإعادة هيكلة التعليم العالي التقني أصبح أمراً ضرورياً وتعكف أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي على إعداد تصور تفصيلي بذلك يضمن انتشار التعليم العالي التقني بالكفاءة المطلوبة والعدد المناسب وإنتاج الكوادر الفنية المساعدة عالية الجودة في القيام بواجباتها في المرافق التي ستتولاها.

6- **توسيع نشاط الجامعة الأسمرية :-**

أن تطوير الجامعة الأسمرية بالتوسع في كلياتها و انتشارها أصبح مطلباً لتطوير دراسة العلوم الشرعية وفقاً لرؤية موحدة قادرة على سد الفراغ القائم ومواجهة الحركات الهدامة في المجتمع ، لذا فإن أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي تضع ذلك ضمن اهتماماتها الأساسية .

7- **ضمان جودة التعليم العالي ودعمها :-**

لضمان جودة التعليم العالي ودعمها ووضع آلية لمراقبتها وتحسينها استحدث في بنية ديوان الأمانة إدارة خاصة بهذا النشاط ، والدعوة قائمة إلى استحداث آلية في الجامعات والمعاهد العليا للمتابعة والتواصل مع هذه الإدارة في تحقيق مستهدفاتها لضمان جودة الخطط الدراسية وتنفيذها وتطبيق أساليب التقويم الصحيحة ومراعاة أسس ومعايير وضوابط المنهج الدراسي بمحتوياته وتقنياته العلمية والفنية ودعم مستوى أداء عضو هيئة التدريس والتأكد من توفر المستلزمات والوسائل التعليمية ومراقبة فاعلية الإدارة التعليمية في مواكبة العملية التعليمية في عناصرها المختلفة وربط كل ذلك بحاجة المجتمع ومتطلبات التنمية.

ويدعم هذا التوجه وبرسم بعض الملامح التنفيذية في مجال جودة التعليم ما صدر من اللجنة الشعبية العامة بشأن أسس وضوابط ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي والتي تشمل المنهج الدراسي والمرفق التعليمي والإدارة في مؤسسات التعليم العالي وعضو هيئة التدريس والمستلزمات التعليمية وأساليب التقويم في كافة مؤسسات التعليم العالي بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي التشاركي.

أن حداثة تكوين هذا القطاع وقصر المدة لمباشرته لواجباته جعل من الصعب تلمس نشاطه في الفترة الماضية , ويمكن ملاحظة بعض الجهد المبذول في وضع الخطط والاستراتيجيات والمبادرات من أجل تنظيم هذا القطاع بما يعود إيجابيا على التنمية البشرية في الجماهيرية العظمى ويكمن هذا الجهد في الاعتناء بالمحاور التالية:

- مراقبة جودة التعليم العالي وتطويره.
- إعادة هيكلة الجامعات والرفع من مستوى الدراسات العليا في الداخل والخارج .
- تطوير بنية التعليم التقني لتتسع مكانة التخصصات العلمية المساعدة في جميع المناطق وبالعدد والنوع المطلوبين وفق رؤية علمية ومستقبلية مدروسة.
- دعم الجامعة الأسمرية وتوفير تخصصاتها لكافة مناطق الجماهيرية بالتواصل مع المنارات الشرعية .
- تطوير المناهج الدراسية والبرامج التدريبية في منظومة التعليم العالي.
- إعادة تقييم وتنظيم التعليم العالي التشاركي بما يضمن جودة مخرجاته.
- وضع استراتيجية عامة وشاملة للتعليم العالي في الجماهيرية العظمى والعمل على تنفيذها وفق خطة مدروسة وبرامج محددة في مراحل معينة ، معتمدة على التوثيق والمعلومات للقطاع وتحليلها.